جامعة 20 أوت 1955

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

البعدين الإقتصادي و الأمني في السياسة الأمريكية تجاه دول شمال إفريقيا

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص علاقات دولية

إعداد الطالبة:

بن بعيط أحلام

إشراف الأستاذ:

غزال يزيد

لجنة المناقشة:

بوزوالغ خالد	أستاذ مساعد أ	رئيسا
غزال يزيد	أستاذ مساعد أ	مشرفا، مقررا
سالم حمزة	أستاذ مساعد أ	ممتحنا

السنة الجامعية : 2019 / 2020

شكر و تقدير

الحمد لله الذي أعاننا على إتمام هذا العمل حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه

أتقدم بأسمى عبارات الشكر إلى الأستاذ "غزال يزيد" لتحمله

مسؤولية الإشراف على هذا العمل و الإهتمام به من خلال التوجيهات و النصائح

القيمة المقدمة من طرفه

كما أتقدم بالشكر و التقدير

إلى أساتذتي الكرام كل الشكر لكم و الشكر الموصول إلى كل من ساعدني في

إنجاز هذه المذكرة

الإهداء

لكم يسعدني أن أهدي هذا العمل المتواضع

إلى:

الوالدين العزيزين و إلى جميع أفراد عائلتي و إلى

كل أساتذتي الكرام و جميع من تعاقبوا على تعليمي في مقاعد الدراسة

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

ملخص الدراسة :

إن الأهمية الجيوسياسية لمنطقة شمال إفريقيا، جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تولي إهتماما بالمنطقة. و لعل أهم المعطيات التي ساهمت في جعل منطقة شمال إفريقيا تدخل في حسابات السياسة الأمريكية هو تزايد التهديدات الأمنية و تأثيرها بشكل سلبي على المصالح الأمريكية، حيث تتبنى واشنطن علاقات ثنائية مع دول المنطقة، و يبرز ذلك أساسا في الأبعاد الأمنية و العسكرية خاصة في ملف مكافحة الإرهاب هذا من جهة و من جهة أخرى شكل العامل الإقتصادي محفزا لتزايد إهتمام الولايات المتحدة بمنطقة شمال إفريقيا نظرا لما تتمتع به المنطقة من موارد طبيعية ذات جودة عالية ليس لها نظير في العالم، مما أدى إلى إعتماد آليات و إستراتيجيات مختلفة من أجل الوصول إلى هذه الموارد التي تحتاج إليها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تقوية إقتصادها و هيمنتها على دول العالم بشكل عام و دول شمال إفريقيا الضعيفة على وجه الخصوص.

الكلمات المفتاحية:

الأمن _ الإقتصاد _ السياسة الخارجية _ شمال إفريقيا.

Abstract of study:

The geopolitical importance of North Africa has made the the USA regio's attention. Perhaps the most important data that contributed to making North Africa region interfere in the calculations of the American policy is the increase of security threats and their negative impact on the American interests, as Washington adopts bilateral relation with the countries of the region. This is mainly reflected in the security and military dimensions, especially in this counter-terrorism file, on the one hand, and on the other, the economic factor has been a catalyst for the increased interest of the united states in north Africa, given the region's high-quality natural resources, which have no equivalent in the world, this has led to the adoption of various mechanisms and

strategies to reach those resources that the united states of America needs in order to strengthen its economy and its domination of the world in general and the particularly vulnerable north Africa states.

Key words:

Security - Economy - Foreign Policy - North Africa.

مقدمة

مقدمة :

تقوم السياسة الخارجية الأمريكية على الحفاظ على العديد من المصالح أهمها، تعزيز مكانتها العالمية بما يحفظ لها الريادة في قيادة العالم و الحفاظ على بقاء أمريكا القطب المهيمن على السياسة و الإقتصاد العالميين، وبتفكك الإتحاد السوفياتي عام1989 إنفردت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم، و بهذا الإنفراد الذي تزامن مع إنتهاء الحرب الباردة زال نظام القطبية الثنائية و حل محله نظام القطب الواحد في توجيه العلاقات الدولية.

وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على فرض سيطرتها و إرادتها على دول العالم في كل المجالات الإقتصادية و العسكرية و السياسية و الدبلوماسية و الثقافية و الفنية غير آبهة بالآخرين و بالصديق قبل العدو، و لا يمكن عزل منطقة شمال إفريقيا عن هذا التوجه للسياسة الأمريكية حيث تغير شكل الخطاب الأمريكي تجاه دول المنطقة التي أصبحت محل إهتمام متزايد في واشنطن خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001 ليهيئ القضايا الإقتصادية التي أصبحت هي الأخرى تتصدر الأجندة الدولية، وذلك لما أحدثته المتغيرات للولايات المتحدة الأرضية التي تتحرك على أساسها و تتدخل في الشؤون الدولية.

فقد أصبحت كل التحركات الأمريكية بإسم محاربة الإرهاب العدو الجديد للولايات المتحدة و أصبح البعد الأمني يسيطر بصورة واضحة على التوجهات الأمريكية الخارجية و هذا لا يعني إغفال الإقتصادية الجديدة من تأثير في التطورات في هيكل علاقات القوة و التنافس الدولي.

و بالرغم من أن الكثير من التحليلات إعتبرت بأنه من السابق لأوانه إعتبار تاريخ الحادي عشر من سبتمبر2001 بمثابة المنعرج أو بداية لعصر جديد في العلاقات الدولية، إلا أنه لا يمكن إغفال أن التوجه الأمريكي الجديد بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد غير من الأهمية الجيوبوليتيكية لمناطق عديدة في العالم أصبحت تكتسب أهمية عند الولايات المتحدة الأمريكية إنطلاقا من البعد الأمني و إن كان ليس بالضرورة أن يكون البعد الأمني هو المحرك الأساسي للتوجه الأمريكي في هذه المناطق، إلا أن هذا ما أصبحت تعتمده الولايات المتحدة كمبرر لتدخلاتها في مختلف المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة لها.

وفي هذا السياق يأتي الإهتمام الأمريكي بمنطقة شمال إفريقيا حيث أصبح هذا الأخير يحظى بإهتمام أمريكي واضح بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001 بعد أن كانت منطقة مهمشة لا تحظى بإهتمام الولايات المتحدة و لا بإهتمام القوى الدولية الأخرى بإستثناء بعض الإهتمام الفرنسي بالمنطقة بإعتبارها صاحبة نفوذ تقليدي في المنطقة.

1_ أهمية الموضوع:

تبرز أهمية الموضوع في كونه سيسلط الضوء على السياسة الخارجية الأمريكية القطب الأوحد في العالم و ذلك تجاه منطقة تعرف ظهور مصادر تهديد جديدة للأمن (الإرهاب) ،إضافة إلى أنها منطقة نفطية من خلال التركيز في هذه الدراسة على مختلف الأبعاد، الإقتصادية منها و السياسية و الأمنية .

2_ أسباب إختيار الموضوع:

هناك مجموعة من الأسباب التي تتنوع بين الأسباب الموضوعية و الأسباب الذاتية وراء إختيار البعدين الإقتصادي و الأمني في السياسة الأمريكية تجاه دول شمال إفريقيا كموضوع لهذه الدراسة يمكن تناولها كمايلي:

الأسباب الموضوعية:

هناك إهتمام واسع داخل الأوساط الأكاديمية و خاصة في الآونة الأخيرة و بالأخص فيما يتعلق بمدى أهمية الأسباب و الأهداف التي صعدت من الإهتمام الأمريكي بمنطقة شمال إفريقيا و المكانة التي أصبحت تحتلها المنطقة في الإستراتيجية الأمريكية .

الأسباب الذاتية:

أهم ما دفعني إلى إختيار هذا الموضوع المتعلق بمنطقة شمال إفريقيا هو معرفة أهم الأبعاد و الإستراتيجيات التي جعلت من الولايات المتحدة الأمريكية تولي إهتماما بالمنطقة والبحث عن علاقات تعاون مع دول المنطقة من أجل محاربة المشكلة التي تهدد أمنها و أمن المنطقة.

3_ حدود الدراسة:

لأن لكل دراسة حدودها و مجالها الخاص بها، كان لزاما علينا تحديد الإطار الزماني والمكاني لموضوع البحث إستجابة لمتطلباته بهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقة ، و على قدر أكبر من الموضوعية تجاوزا للعموميات ،بناءا على هذا تم تحديد الإطار الزماني و الإطار المكاني للدراسة كمايلي:

الإطار الزماني:

لأن العلاقات الأمريكية مع القارة الإفريقية عموما و مع دول شمال إفريقيا بصفة خاصة لم تعرف تطورا ملحوظا إلا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001، لذلك سوف يتم تناول هذا الموضوع بداية من هذه الفترة.

الإطار المكاني:

تركز هذه المذكرة على دراسة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سياستها الخارجية لفهم أبعادها الإستراتيجية في منطقة شمال إفريقيا، و سوف نعتمد في هذه الدراسة تسمية شمال إفريقيا بإعتبارها التسمية المتداولة في الدوائر السياسية الأمريكية. إذ بالإطلاع على الهيكل التنظيمي لكتابة الدولة الأمريكية للخارجية، نجد بها فرعا خاصا بشؤون الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، يندرج تحته مكتب خاص بشؤون مصر و شمال إفريقيا، و هو ما يبرر إستثناء مصر، و عليه ستتركز الدراسة على الدول الثلاث الجزائر، المغرب، تونس و ذلك نظرا لأهميتها الإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، أما فيما يخص ليبيا و موريتانيا فلم يتم التركيز عليها بشكل كبير و هذا راجع لكون ليبيا لا تمتلك علاقات متميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية، أما موريتانيا فهي لا تشكل أهمية إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ماعدا مايتعلق بالتطبيع مع إسرائيل.

4_ إشكالية الدراسة:

إن المعطيات الدولية الجديدة التي أفرزتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر زادت من إهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية بدول منطقة شمال إفريقيا، و عليه فإن إشكالية الدراسة تكمن في تساؤل أساسي و هو:

كيف أثر البعد الأمني و البعد الإقتصادي في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول شمال إفريقيا؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التي سنحاول من خلالها معالجة السؤال الرئيسي:

1_ ماهية السياسة الخارجية الأمريكية و ماهي محدداتها و العوامل المؤثرة بها؟

2_ ماهي الأبعاد و التوجهات السياسية و الإقتصادية الأمريكية تجاه دول شمال إفريقيا؟

3_ ماهي آليات و إستراتيجيات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول شمال إفريقيا؟

5_ الفرضيات:

كلما إزدادت التهديدات الأمنية و الإهتمامات الإقتصادية كلما كان البعد الأمني و البعد الإقتصادي المحدد الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية.

و يتفرع عن الفرضية الرئيسية فرضيتين فرعيتين:

1_ كلما زادت التهديدات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا زاد التعاون بين أمريكا ودول شمال إفريقيا.

2_ كلما زادت الأهمية الإقتصادية لمنطقة شمال إفريقيا كلما زاد إهتمام أمريكا بالمنطقة.

6_ منهج الدراسة:

للوصول إلى دراسة علمية صحيحة لابد لنا من إستخدام المنهج كونه يعتبر إحدى الوسائل التي لا يقوم البحث من دونها و التي يتطلبها الضبط الدقيق لخطة الدراسة، لذلك فإن طبيعة دراستنا تستدعي الإعتماد على نوع من التكامل المنهجي الذي يقوم على إستعمال أكثر من منهج واحد لمحاولة الإقتراب من نتائج علمية دقيقة للدراسة.

و عليه فقد تم توظيف المنهج التاريخي لتبيان الظاهرة المدروسة و هي السياسة الخارجية الأمريكية، كما تم توظيف هذا المنهج عند إستعراض التطورات الإستراتيجية التي جعلت من الولايات المتحدة الأمريكية تهتم بدول منطقة شمال إفريقيا.

كما إعتمدنا كذلك على منهج دراسة الحالة و الذي تطرقنا فيه إلى دراسة حالة دول منطقة شمال إفريقيا و مالقيته من إهتمام من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.

كما إعتمدنا أيضا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال معرفة أهم الصفات التي تتميز بها السياسة الخارجية الأمريكية و تحليل العلاقات بين أمريكا و دول شمال إفريقيا خاصة من الجانب الأمني و الإقتصادي.

و لقد تضمنت هذه الدراسة مجموعة من المفاهيم المفتاحية نذكرها فيمايلي:

_السياسة الخارجية: هي بمثابة تصرفات و سلوكيات تمثل صانعي القرار في المحيط الخارجي، بهذا المعنى يفهم السياسة الخارجية بأنها مجرد رصد سلوكيات الدول، و أبعاد لمجالات أخرى في السياسة الخارجية كالأهداف و الإستراتيجيات المعلنة[1].

_ شمال إفريقيا: غالبا ما يتم تعريف شمال إفريقيا على أنها هي مجموعة دول البحر المتوسط الواقعة في المنطقة الأكثر شمالا من القارة الإفريقية و التي تضم كل من الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا، هذه المجموعة من الدول تقع في الساحل الشمالي لإفريقيا بين البحر الأبيض المتوسط شمالا و الصحراء جنوبا.[2]

_البعد الأمني و العسكري: تتحقق مطالب الأمن و الدفاع و الهيبة الإقليمية من خلال بناء قوة عسكرية قادرة على تلبية إحتياجات التوازن الإستراتيجي العسكري و الردع الدفاعي على المستوى الإقليمي لحماية الدولة من العدوان الخارجي، عبر الإحتفاظ بهذه القوة في حالة إستعداد قتالي دائم و كفاءة قتالية عالية للدفاع على حدود الدولة و عمقها.

_البعد الإقتصادي: و يرمي إلى توفير المناخ المناسب للوفاء بإحتياجات الشعب و توفير سبل التقدم و الرفاهية له، فمجال الأمن القومي هو الإستراتيجية العليا الوطنية التي تهتم بتنمية و إستخدام كافة موارد الدولة لتحقيق أهدافها السياسية[3].

---

[1] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2،1998)، ص.9.

[2] Spencer, Claire, North Africa new challenges old regimes and regional security (New York: international peace institute, 2008), p7.

[3] نصير خلفة، "رهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي و إنعكاساتها على الجزائر الجيوسياسية و الأمنية الجزائرية"، مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية، م.3، ع.3. 4 جوان 2018، ص. 478.

7_ صعوبات الدراسة:

إن أبرز الصعوبات التي يواجهها الباحث في هذه الدراسة، هي قلة المراجع التي تعالج الموضوع بشكل متخصص إن لم نقل إنعدامها، إضافة إلى نذرة الدراسات الأكاديمية و التي يعتمد عليها الباحث في دراسته لهذا الموضوع، حيث أن أغلب الدراسات هي عبارة عن مقالات لبعض الكتاب سواء العرب أو الكتاب الغربيين و منهم الأمريكيين الذين يسلطون الضوء على ما هو ظاهر فقط من سياسة أمريكا تجاه منطقة شمال إفريقيا.

8_ الدراسات السابقة:

للقيام بأي بحث علمي لابد لنا من الإستناد دائما إلى أدبيات حول الموضوع المراد دراسته من أجل القيام ببحث علمي أكاديمي، و قد تم الإستعانة في هذا البحث على مجموعة من المراجع و الأدبيات التي إهتمت بهذا الموضوع عموما وبالسياسة الخارجية الأمريكية و بإعطاء عينة منهم يمكن القول أنه بالنسبة لموضوع السياسة الخارجية الأمريكية فقد دعم الموضوع بأفكار ماكسيم لوفابفر في كتابه السياسة الخارجية الأمريكية.

بالإضافة إلى بعض الرسائل الجامعية و التي يمكن إيجازها فيمايلي:

_ دراسة عبد الرحمان عربية، بعنوان أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه منطقة شمال إفريقيا في ظل عهدتي بوش و أوباما مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية،جامعة محمد خيضربسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية 2014-2015، و لقد ناقشت هذه الدراسة الأهمية المتزايدة لمنطقة شمال إفريقيا في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 من سبتمبر2001، كما إستهدفت الدراسة توضيح أهم المشاريع الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا، لكن ما يعاب على هذه الدراسة هو تركيزها فقط على المشاريع الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا من ناحية المشاريع الأمنية و عدم تركيزها على المشاريع الأخرى كالمشاريع الإقتصادية.

_ دراسة موني عليلي، بعنوان السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، السنة الجامعية 2002، و لقد ناقشت هذه

الدراسة توجهات السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا، كما إستهدفت الدراسة أهم الإستراتيجيات الأمريكية في المنطقة، إضافة إلى التحديات التي تواجهها و التنافس الدولي على المنطقة.

9_ تبرير خطة الدراسة:

تعتمد الدراسة على مقدمة عامة تبرز الإطار العام للدراسة و ثلاثة فصول أساسية، حيث يتضمن الفصل الأول الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة من خلال مبحثين، ففي المبحث الأول تم التطرق إلى الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية الأمريكية، بينما المبحث الثاني تم التطرق إلى الإطار النظري من خلال تناولنا أهم النظريات و المقاربات المفسرة للسياسة الخارجية الأمريكية.

أما عن الفصل الثاني الذي يتضمن السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه دول شمال إفريقيا، فقد تم تقسيمه إلى مبحثين أساسيين، حيث يتمثل المبحث الأول في دراسة طبيعة منطقة شمال إفريقيا و ذلك من خلال إبراز الأهمية الجيوسياسية و الأمنية و الإقتصادية لتلك المنطقة، أما المبحث الثاني فقد تضمن أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه دول شمال إفريقيا من خلال إبراز الأبعاد الجيوإستراتيجية و الأمنية و الإقتصادية.

أما الفصل الثالث فقد تضمن دراسة الآليات و الإستراتيجيات التي تعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية إتجاه دول شمال إفريقيا من خلال مجموعة من المبادرات التي تم إنجازها أو طرحها من أجل أهداف مستقبلية.

و تنتهي هذه الدراسة بخاتمة تشمل بعض النتائج.

الفصل الأول

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

عند الخوض في دراسة الظواهر الدولية ننطلق عادة من خلفية مفاهيمية و نظرية، لأن دراسة أي موضوع أو ظاهرة دولية لابد لنا من الرجوع إلى المرتكزات المعرفية و المرجعية النظرية لها، لأن هناك علاقة إرتباطية بين التصور المفاهيمي و النظري من جهة، و الواقع العملي من جهة أخرى، و يعتبر فهم وتحليل هذه العلاقة السبيل إلى الحقيقة العلمية المبنية على التفسير العلمي الذي نسعى إليه من خلال دراستنا التي نبحث فيها عن أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة شمال إفريقيا.

و من أجل ذلك تم تقسيم هذا الفصل من دراستنا إلى مبحثين سنتطرق إليها حسب التقسيم التالي: المبحث الأول: و يشمل تحديد مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية و محدداتها و العوامل المؤثرة فيها. المبحث الثاني: و يشمل النظريات و المقاربات المفسرة للسياسة الخارجية الأمريكية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية الأمريكية

لفهم السياسة الخارجية الأمريكية لابد من تسليط الضوء على أهم الجوانب المفاهيمية للسياسة الخارجية الأمريكية ، بالإضافة إلى رصد التطور التاريخي لمساراتها، لذلك سنتطرق إلى ماهية السياسة الخارجية الأمريكية بشكل خاص و بالتالي يتيح لنا التعرف على شكل و مضمون السياسة الخارجية الأمريكية الخارجية و هذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث و ذلك من خلال المطالب التالية: **المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية**

يمثل تحديد مفهوم السياسة الخارجية لدولة في حجم الولايات المتحدة الأمريكية بما يميزها عن باقي دول العالم من فاعلية و تأثير في الساحة العالمية أمرا في غاية الصعوبة، و هذا راجع إلى التغيرات المستمرة التي عرفتها منذ إستقلالها عن المملكة المتحدة عام 1783، سواء في نظرتها و تعاملها مع المحيط الدولي أو من حيث مكانتها في سلم القوى الدولية وحجم تأثيرها على مستوى السياسة الدولية.

و من أجل الوصول إلى تحديد تصور مفهومي شامل عن السياسة الأمريكية لابد من تتبع المسار التاريخي لهذه السياسة منذ الإستقلال.

أولا: التطورالتاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية

عرفت السياسة الخارجية الأمريكية مسارا و تطورا كبيرا منذ إستقلال الولايات المتحدة، و لقد إنطلق هذا المسار من إستقلالها إلى غاية قيادة النظام العالمي و الهيمنة شبه المطلقة على الشؤون الدولية.

إن القوة الذاتية الأمريكية كانت الإنشغال الأول لصانع القرار الأمريكي و بناء الإقتصاد بعد الإستقلال، و ذلك بإستغلال الموارد المتاحة من معطيات إقتصادية و طبيعية و رأسمال إستثماري هائل كان الإنشغال الأول لصانع القرار الأمريكي، فالإهتمام الإقتصادي أوجب إهتماما بالشؤون الخارجية و العلاقات الدولية حيث أن تنامي القوة الصناعية الأمريكية تطلب أسواقا خارجية فيما وراء البحار[1] مما خلق توجها و سياسة خارجية أمريكية تعتبر النواة الأولى لمسار طويل يمكن تتبع مراحل تطوره

[1] شاهر إسماعيل الشاهر،أكرم فرج الربيعي ،و آخرون،الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة تحليلية للفترة الإنتقالية بين حكم أوباما و ترامب(برلين: المركز الديمقراطي العربي للنشر،ط1،2017)ص13.

كمايلي:

1.مرحلة العزلة:"1776م_1911م":

عزفت الولايات المتحدة و منذ إستقلالها عن أي إرتباط سياسي خارجي يربطها بالدول الأخرى خاصة الأوروبية منها حيث كانت جهود القادة الأمريكيين تنحصر في بناء دولة قادرة على توفير أمنها الداخلي بكل معانيه، سواء الأمن الإقتصادي، أو الأمن العسكري و السياسي (الوحدة_الإستقرار).

و كان الرئيس الأمريكي جورج واشنطن أول رئيس للولايات المتحدة، و هو أول من إختار الإنعزالية كأكبر قاعدة للتعامل مع الدول الخارجية، و لقد أكد جيمس مونرو مبدأ العزلة في تعامل الولايات المتحدة مع الدول الأخرى من خلال المبدأ الشهير في التعامل و القائل "أمريكا للأمريكيين".

ومن هنا نلاحظ بأن مرحلة عزلة الولايات المتحدة قد مكنتها من بناء الإستقرار الداخلي، و تكوين قوة إقتصادية ضخمة بالموازاة مع قوة أسطول عسكري أمريكي كان له الفضل الأول في أحداث دولية لاحقة_الحرب العالمية الأولى و الثانية.

2.مرحلة الخروج من العزلة:"مرحلة الحد بين 1914م_1945م":

كان لإعلان الولايات المتحدة دخول الحرب العالمية الأولى سنة 1917م دورا هاما في إنهاء الحرب لصالح دول الحلفاء، و في نفس الوقت يعتبر منعطفا كبيرا، و بروزا للدور الجديد للولايات المتحدة على الساحة الدولية، حيث أكد ويلسون على هذا المنحى الجديد للسياسة الخارجية الأمريكية بإعلانه الشهير عن مبادئه الأربعة عشر و التي تناولت مواضيع مختلفة عن الحرية، العدالة، الديمقراطية و حقوق الإنسان، مما أعطى دورا جديدا للولايات المتحدة في بناء تنظيم دولي قائم على فكرة الأمن الجماعي و حقوق الإنسان، إستطاعت الولايات المتحدة الخروج من العزلة، ليكون لها دور مؤثر في إنهاء الحرب العالمية الأولى و التقليل من آثار الأزمة الإقتصادية العالمية التي خلفتها الحرب[1].

[1] المرجع نفسه،ص.14.

عبرت تلك المبادئ عن مرحلة تاريخية مهمة من الإرث الذي تتباهى بها السياسة الخارجية الأمريكية فهي نقلة غير مقصودة من الإنعزالية إلى الإنغماس في الشؤون الدولية[1].

3.مرحلة الحرب الباردة:

وفرت الحرب الباردة للولايات المتحدة الأمريكية جوا ساعدها على زيادة قوتها السياسية و العسكرية للدفاع عن عملية تراكم رأس المال، و إعطائها رقما أكبر في كافة أنحاء العالم، و بذلك كان بإستطاعة الطبقات البرجوازية و أصحاب الملكيات الخاصة أن يتواجدوا، و أن يساندوا تلك القوة العظمى التي حمتهم من المد الشيوعي، و من إحتمال إنتقال الإشتراكية الدولية إليهم، حيث ضمنت الولايات المتحدة الأمريكية أمن الديمقراطيات الأوروبية، و ساهمت في بناء إقتصاد ألمانيا و اليابان اللذين دمرتهما الحرب، و قد عملت الولايات المتحدة الأمريكية أثناء تلك الفترة _بتكتم شديد و من خلال سياسة "الإحتواء"التي إتبعتها على رسم حدود إمبراطوريتها غير المعلنة، و ممارسة الدور القيادي في إطار منظومة الدول التابعة لها أو ماعرف "بالعالم الحر"خلال مدة طويلة من الزمن[2].

لكن الدور الأمريكي الجديد واجه قوة عالمية معادية تمثلت في الخطر الشيوعي الذي يقوده الإتحاد السوفيتي، و لقد حاولت الولايات المتحدة بإستراتيجيات متعددة مواجهته أو إحتواءه للتقليل من خطره و إنتشاره في آن واحد، ومن أهم هذه الإستراتيجيات سياسة الإحتواء، سياسة الردع الشامل و سياسة حرب النجوم.

دام الصراع الإيديولوجي بين الولايات المتحدة و الإتحاد السوفيتي نصف قرن أنهته الولايات المتحدة سنة 1990م لصالحها بإنهيار الإتحاد السوفيتي و كل الجمهوريات المساندة له في أوروبا الشرقية[3].

4.مرحلة ما بعد الحرب الباردة:

بإنتهاء الحرب الباردة أصبحت الولايات المتحدة دون منافس لها، لكنها أيضا دون توجه. لقد حاول الجمهوري جورج بوش (1989_1993) ثم بيل كلينتون (1993_2001) تحديد إستخدام

---

[1] عبد الغفور كريم علي،عمر نور الديني،"المقومات الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية"،مجلة تكريت للعلوم السياسية،م.3،ع.9.مارس 2017 ، ص.137.

[2] الزهرة تيغزة،"توسيع مشروع الهيمنة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر2001"، المجلة الجزائرية للعلوم الإجتماعية و الإنسانية، م.3،ع.6 ديسمبر2013،ص.136.

[3] الشاهر، الربيعي ،و آخرون،مرجع سابق،ص.14.

معتدل للقوة الأمريكية. ووجد جورج بوش الإبن، بعد إعتداءات 11سبتمبر2001، في "الحرب ضد الإرهاب" رسالة جديدة لإعادة إلتزام بلاده بالشؤون الدولية[1].

لقد قال بعض الماركسيين ، اللذين لم يتأثروا بما قيل في زهو النصر حول نهاية العالم و بداية قرن أمريكي جديد بعد الحرب الباردة، أن إنتهاء الإستقرار المبني على ثنائية القطبية سوف يؤدي إلى مرحلة جديدة من المنافسة الجيوسياسية و بالتالي المخاطر و عدم إستقرار أكثر من مرحلة ماقبل 1989[2].

في 26 كانون الأول1991 إنهار الإتحاد السوفيتي وولد شيء جديد تماما، عالم أحادي القطب تسوده قوى عظمى غير مهددة من قبل أي منافس، و ذات نفوذ حاسم في أي بقعة من الأرض[3].

مع نهاية الحرب الباردة بدأت الولايات المتحدة تؤسس لرؤية عالمية أحادية قائمة على الإنفراد الأمريكي، و تقديم أنموذجا للحياة و ذلك بالتأكيد على أن الولايات المتحدة هي الدولة الأعظم و الأقوى بقيام نظام دولي جديد قائم على المبادئ الأمريكية المتمحورة أساسا حول الديمقراطية، الليبرالية و الرأسمالية، و فرض ذلك الأنموذج الأمريكي سياسيا و إقتصاديا و إعتباره الأنسب للدولة العادلة و المسالمة، و كل من رفض هذا الأنموذج صنفته القيادة الأمريكية ضمن الدول المارقة أو الإرهابية.

و لتأسيس فكرة الزعامة الأمريكية و إنتصار الثقافة الأمريكية و الأسلوب الإقتصادي الليبرالي الأمريكي، جاءت كتابات فرانسيس فوكوياما _بالتنظير لنهاية التاريخ_دلالة على إستمرارية الهيمنة الأمريكية و دوامها.

شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 فيما بعد بداية معالم جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية، أدخلت الولايات المتحدة لأول مرة في حرب ضد عدو إفتراضي لا يعتبر كيانا ماديا _دولة_ و لقد أسمت هذا العدو "الإرهاب العالمي"[4].

---

[1] مكسيم لوفابفر،السياسة الخارجية الأمريكية (لبنان: عويدات للنشر و الطباعة،ط1،2006)،ص.71.

[2] أليكس كالينيكوس،الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية(مصر:مركز الدراسات الإشتراكية،2014)،ص ص9،10.

[3] هادي قبيسي،السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظية الجديدة و الواقعية (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون،ط 1، 2008)،ص.23.

[4] الشاهر، الربيعي ،و آخرون،مرجع سابق،ص.14.

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الأمريكية

سنحاول التطرق في هذا المطلب إلى مختلف المحددات التي تحكم السياسة الخارجية الأمريكية في علاقاتها الخارجية ، المتمثلة في: الدين،القوة، الرأسمال.

أولا: الدين

إن الدين يعني الإلتزام بعقيدة معينة و أداء واجباتها و شعائرها و كل ما يتصل بها من عبادات نحو المعبود المعترف به، و هو كظاهرة إجتماعية يتسم بالموضوعية و التلقائية و الإلزام و العمومية، و في الولايات المتحدة يعود الإلتزام بالدين إلى المهاجرين الأوائل[1] .

و التفسير الأول لتدين أمريكا هو طبيعة النشأة الأمريكية فبسبب الإضطهاد الديني في أوروبا هاجر العديد من البروتستانت "التطهيريين" أتباع جون كالفن إلى أمريكا و نظروا إلى أنفسهم على أنهم شعب الله المختار الجديد و إلى أمريكا على أنها أرض الميعاد الجديدة، و كل فرد تتحدد مكانته دينيا و دنيويا بالعمل حتى أن العمل سيصبح تجسيدا ماديا للفضيلة بل إن العمل و الفضيلة سيرتبطان في تحقيق الثروة.

كما توافقت البروتستانتية الأمريكية مع فكرة السوق فمنذ وقت مبكر ظهر في أمريكا "سوق قومية للدين" و قبل وقت طويل من تكون سوق رأسمالية بالمعنى الإقتصادي، و أخيرا توافقت البروتستانتية الأمريكية مع الفكرة الديمقراطية، فالحرية الدينية و التعددية المذهبية توافقتا مع الحرية و التعددية السياسية، كما توافقت مع التقاليد الديمقراطية فلم تلجأ إلى العنف إلا في نطاق جماعات هامشية لم تتعرض للقمع في ظل النظام الديمقراطي. و لم يكن هناك أثر للنزعة المسيحية الأصولية بارزا في السياسة الخارجية الأمريكية بصورته المعاصرة اليوم خلال مراحلها الأولى، و لكن فعليا فإن أثر البعد الديني بدأ في الظهور عقب الحرب العالمية الثانية عام 1945م، عبر مجموعة من السياسات التي درجت الولايات المتحدة الأمريكية على إتباعها بعدئذ و إزداد تمسكها بها في فترة التسعينيات و قد ركزت تلك السياسات على المصالح الإقتصادية والأمنية لها[2].

---

[1] يعقوب عبد الرحمن أحمد بدوي،السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوضع الداخلي الفلسطيني 2012/2006 ، رسالة ماجستير(جامعة القدس: معهد الدراسات الإقليمية،2016)،ص.40.

[2] أميمة جعفرعمر،السياسة الخارجية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من سبتمبر:دراسة حالة التدخل الأمريكي في أفغانستان،رسالة ماجستير(جامعة الخرطوم:كلية الدراسات الإقتصادية و الإجتماعية شعبة العلوم السياسية،2005)،ص.57.

إن العامل الديني المتمثل في"العقيدة الإنجيلية" كان عاملا رئيسيا في التأثير على مسار السياسة الخارجية الأمريكية ، بإعتبارها أن أهم إستراتيجيات و مشاريع السياسة الخارجية، التي عكفت كل من إدارتي بوش الإبن و أوباما على تنفيذها، خصوصا في العالم الإسلامي، ترتبط إرتباطا بينا بالكتاب المسيحي المقدس بشكل عام، و نبوءاته لنهاية التاريخ على وجه الخصوص[1].

لم تستطع الولايات المتحدة مقارنة بموقفها الإنعزالي المعهود بعد الحروب، النأي بنفسها عن قضايا العالم بعد الحرب العالمية الثانية، كما أنه لا يمكنها تجاهل التطورات الدولية في النقاشات المتعلقة بثقافة الأمة، و بينما رفضت الولايات المتحدة الإنضمام إلى عصبة الأمم عقب الحرب العالمية الأولى، فإنها كانت عضوا مؤسسا في هيئة الأمم المتحدة التي إتخذت من مدينة نيويورك مقرا لها، و في الوقت نفسه و مع بروزها كقوة عظمى في الحرب، فقد كانت كذلك عضوا مؤسسا في منظمة حلف الشمال الأطلسي (الناتو) و ذلك لمواجهة الكتلة السوفيتية في الحرب الباردة، حيث كانت الأحداث العالمية في نظر كثير من الأمريكيين مشحونة بأهمية دينية و لها تأثير قوي في الهوية الأمريكية و قيمها[2].

كما إتضحت العلاقة بين الدين و السياسة الخارجية الأمريكية منذ أحداث 11 سبتمبر، حيث تستند فكرة الحرب ضد الإرهاب على أساس ديني عدائي للإسلام و كل ما يمثله، كما كان لتعاظم التيار اليميني المسيحي في السياسة الخارجية الأمريكية، و تحكمه في معظم وسائل الإعلام و شبكاته الضخمة عالميا دور في إيجاد فكرة الحرب ضد الإرهاب و تزكيتها و حتى شرعيتها داخل الولايات المتحدة الأمريكية و عالميا[3].

ثانيا: القوة

إن التفوق الأمريكي في معطيات القوة ليس صدفة أو حادثا طارئا، بل هو حقيقة ساهمت في بناء الولايات المتحدة الأمريكية لمعالم الهيمنة العالمية حيث يقول جوزيف ناي:

"إن تفوق الولايات المتحدة اليوم يمتد إلى الإقتصاد و العملة و المجالات العسكرية، و طراز

---

[1] عبد الرحمن علي وافي، دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية 2012/2001، رسالة ماجستير(المملكة العربية السعودية: كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2015)،ص.260.

[2] فرانك لامبرت، الدين في السياسة الأمريكية تاريخ موجز (الرياض: نمو للنشر،2008)،ص.119.

[3] الشاهر، الربيعي، و آخرون،مرجع سابق،ص.16.

الحياة و اللغة والمنتجات الثقافية التي تغرق العالم و تشكل الفكر و تخنق حتى أعداء الولايات المتحدة".

تتميز القوة الأمريكية بتنوع مصادرها إقتصاديا، جغرافيا، سياسيا و عسكريا، كما تتميز بالإمتداد و الضخامة خاصة على المستوى العسكري، و يعطي التنوع في مصادر القوة و الوسائل المتاحة لحرية القرار الخارجي الأمريكي، و تحقيق أقصى الأهداف و المصالح المرجوة، كما يعطي الولايات المتحدة إمكانيات السيطرة و التحكم حتى في القرارات الخارجية للدول الأخرى.

ثالثا: الرأسمال

إن إحدى دعائم القوة الأمريكية هي مقومات الإقتصاد الأمريكي الضخم، لذلك يفضل صانع القرار عادة أن تكون الخيارات و البدائل التي يتخذها خارجيا تخدم أصحاب رؤوس الأموال و تعزز الثروة الأمريكية و رأسمالها في الداخل و الخارج، فتوسيع الأسواق و خلق قنوات للتصدير و الإنتقال السهل للرأسمال يعتبر الهدف الأول للقرارات الخارجية الأمريكية، خاصة أن الإقتصاد الأمريكي يجد إمتدادا له في بقاع العالم، و تعتبر الشركات الأمريكية الضخمة الكرة الأرضية برمتها إمتدادا لرؤوس الأموال و إستثماراتها[1].

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية

إن العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية متنوعة و متداخلة و من الصعب حصرها لحجم و أهمية و دور السياسة الخارجية الأمريكية على المسرح الدولي خاصة بعد الحرب الباردة، وسنحاول التطرق في هذا المطلب إلى مختلف العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية.

أولا: العوامل الداخلية

إن البيئة الداخلية الأمريكية تحتوي على مجموعة كبيرة من العناصر المؤثرة بشكل كبير في صنع السياسة الخارجية الأمريكية و المتمثلة في:

[1] المرجع نفسه،ص ص.15،16.

1.الجهاز التنفيذي:

النظام الأمريكي يعتبر الرئيس صاحب السلطة الفعلية في الهيئة التنفيذية و يتمتع بنفوذ كبير في مجال السياسة الخارجية[1].

يعتبر الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة و المحدد لبرنامج السياسة الخارجية، حيث يقوم بإبرام الإتفاقيات و المعاهدات الدولية و يشرف على عملية التفاوض مع الدول و يعين السفراء و يعتمد السفراء الأجانب، و رغم مراقبة الكونغرس لعمل الرئيس في بعض القضايا إلا أن الرئيس قد يفلت من هذه الرقابة باللجوء إلى الإتفاقات التنفيذية بينه و بين دولة أجنبية كحالات المساعدات العسكرية و المالية لدول تربطها علاقات مع الولايات المتحدة [2].

و تبرز داخل الجهاز التنفيذي وزارة الخارجية كهيئة مركزية رسمية حيث تعتبر مركز رئيسي للمعلومات و الوظائف المتعلقة بإرتباطات الولايات المتحدة بالخارج. و إضافة إلى وزارة الخارجية تلعب المؤسسة العسكرية ممثلة بوزارة الدفاع دورا بارزا خاصة في الشؤون الأمنية و التدخلات العسكرية، و بمقتضى قانون الأمن القومي الصادر سنة 1947 في عهد الرئيس ترومان تم إنشاء مجلس الأمن القومي كهيئة حكومية يرأسه رئيس الدولة و يتكون من نائب الرئيس و وزير الخارجية و وزير الدفاع، و مديره التنفيذي هو مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي، و إضافة إلى هذا المجلس و بموجب نفس القانون السابق تم إنشاء وكالة المخابرات "CIA" لتعمل على تقديم المعلومات لمجلس الأمن القومي في الميدان الإستراتيجي و في مختلف المجالات السياسية و الإقتصادية[3].

2.الهيئة التشريعية:

يعتبرالكونغرس الأمريكي بمثابة السلطة التشريعية في النظام الأمريكي، و يتألف من مجلس النواب الذي يظم 435 نائب بولاية نيابية تدوم سنتين و مجلس الشيوخ الذي يتساوى في تمثيل الولايات بنائبين لكل ولاية أي مئة نائب تدوم عضويتهم ستة أعوام و يجدد ثلثهم كل سنتين و يتناوب على أغلبية أعضائه الحزبين الجمهوري و الديمقراطي، و بموجب الدستور الأمريكي فإن للكونغرس

[1] أمين البار، منير بسكري، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1،2014)،ص.10.

[2] ميلود العطري، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير(باتنة: كلية الحقوق قسم العلوم السياسية،2008/2007)،ص.40.

[3] البار، بسكري، مرجع سابق،ص ص.11،12.

عدة صلاحيات في مجال السياسة الخارجية فالمعاهدات الخارجية التي يقترحها الرئيس لا تتم إلا بموافقة مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين و يوافق أيضا على تعديلات الرئيس من السفراء و المسؤولين في السياسة الخارجية و إعتماد سفراء الدول الأجنبية و الإعتراف بالدول، و بالرغم من الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة فإن الكونغرس هو من يملك حق إعلان الحرب و الرقابة على بيع الأسلحة و له صلاحية تأسيس الإدارات الحكومية كما أن له سلطة الموافقة على الميزانية العامة بما فيها ميزانية الدفاع والمساعدات الخارجية، و هناك ثلاث لجان تعمل في الكونغرس و تختص بالشؤون الخارجية و هي لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ و لجنة العلاقات الدولية و لجنة القوات المسلحة التابعة للمجلسين، و لأعضاء الكونغرس إمكانية الإتصال و زيارة البلدان الأجنبية بشكل فردي أو جماعي و التباحث في مجال العلاقات المشتركة، و هذا ما يوفر مراقبة أكبر للشأن الخارجي، كما يمكن لمجلس الشيوخ إستقبال مسؤولين أجانب و رصد آرائهم فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية خاصة في تقديم المساعدات و رغم هذة الصلاحيات المتعددة فإن صنع السياسة الخارجية الأمريكية يعرف إثارة إشكالية السيطرة في إتخاذ القرارات و تنفيذها بين مؤسستي الرئاسة و الكونغرس، فتاريخيا عرف بداية الدولة الأمريكية هيمنة رئاسية لتتراجع بعد الحرب الأهلية لصالح الكونغرس و تعود بقوة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و بداية الخمسينات، و قد ساهم في هذا الرجوع ظروف الحرب الباردة بالإضافة إلى إنشاء الهيئات و الوكالات المرتبطة خاصة بالأمن القومي (مجلس الأمن القومي، وكالة المخابرات المركزية، هيئة الأركان المشتركة)[1].

3.تأثير الجماعات الضاغطة:

إن الدور الذي تلعبه جماعات الضغط في التأثير على محصلات السياسة لا يلقى الإهتمام الذي يستحق في الأنماط الأكثر شيوعا لعملية إتخاذ قرارت السياسة الخارجية، و هي العامل العقلاني و العملية التنظيمية و أنماط السياسة البيروقراطية، و نمط رسم السياسة الوحيد الذي يضع السياسة الداخلية في بؤرة تحليلية هو النمط التعددي الذي لم يتم تطبيقه إلا على عملية رسم السياسة الخارجية.

و إذا كان نمط السياسة البيروقراطية يوصف بالتعبير القائل "مكان و قوفك يتوقف على مكان جلوسك " فإن النمط التعددي يمكن أن يوجز في عبارة " إتجاه ميلك يتوقف على من يدفع بك"، و تشير

[1] المرجع نفسه، ص ص.12،13.

التعددية إلى و جود مجموعة من التنظيمات المستقلة نسبيا تتنافس في السوق السياسي[1].

إن الجماعات الضاغطة تعبر عن إطار تنظم فيه مجموعات مختلفة ذات مصالح مشتركة أو متباينة، و لتحقيق هذه المصالح تعمل على التأثير على صناع القرار و ذلك بالسعي إلى توجيه القرارات بما يخدم مصالحها، و في الولايات المتحدة أوجدت هجرة الجنسيات المختلفة إليها العديد من القوميات و الجماعات، و قد عمل إتساع نشاط الولايات المتحدة في الداخل و الخارج على زيادة تحرك و تأثير هذه الجماعات، و لذا فهي تتنوع فمنها المرتبطة بمصالح الشركات الإقتصادية الكبرى خاصة متعددة الجنسيات و التي يمتد تأثيرها إلى خارج الولايات المتحدة كشركات الصناعة العسكرية و البترولية الكبرى ذات النفوذ الواسع في دوائر صنع القرار "نخبة المجمع الصناعي العسكري"، ومن جهة أخرى أثر العامل الديني و الإنتماء الإثني بشكل كبير في إنشاء العديد من الجماعات و الهيئات الناشطة في هذا المجال كجماعات اللوبي الإسرائيلي، كما تعرف الولايات المتحدة إنتشارا كبيرا للجماعات المهنية و نقابات العمال و إتحادات غرف رجال الأعمال و جمعيات المجتمع المدني الأخرى التي تتخذ من حماية الحريات و حقوق الإنسان و الحفاظ على بيئة أهدافها الرئيسية[2].

4.دور مراكز الفكر و الرأي:

تعرف مراكز الفكر و الرأي و مراكز الدراسات إنتشارا كبيرا في الولايات المتحدة و قد ساهم في هذا الإنتشار اللامركزية في النظام الأمريكي الذي يتيح لها الحرية في العمل، و الإنخراط الكبير الذي تعرفه السياسة الأمريكية في الآونة الأخيرة في الشؤون الدولية، و نتيجة لذلك فقد تعددت الأفكار و تشعبت الرؤى بشأن رسم خيارات السياسة الخارجية.

عقب نهاية الحرب العالمية الأولى، بدى واضحا أن التحدي الذي سيواجه الحكام و المسؤولين هو صياغة سياسة خارجية فعالة، في ظل بيئة دولية إتسمت بتصاعد وتيرة الأحداث و ترابطها، خصوصا مع موقع أمريكا كقوة عظمى و إلتزاماتها العالمية، و لعل المشكل الذي واجه صانعي القرار في أمريكا تحديدا لم يكن غياب المعلومات بل على العكس من ذلك هو الكمية الهائلة منها.

[1] تشارلز كيجلي، يوجين ويتكوف، السياسة الخارجية الأمريكية و مصادرها الداخلية (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2004)،ص.107.

[2] البار، بسكري، مرجع سابق،ص ص.13،14.

و عليه فإن وفرتها لا يمكن أن تفيد المسؤولين، إن لم تصل في الشكل الصحيح و في الوقت المناسب، و بالتالي فإن الأبحاث و التحليلات حول السياسة العامة و التي تقوم بها مؤسسات الفكر و الرأي، يحقق حاجة المسؤولين غير المحدود إلى المعلومات و التحليلات المنتظمة المتصلة بالسياسة الخارجية[1].

و قد بدأ ظهور هذه المراكز بداية القرن العشرين مع معهد كارينجي الذي أسسه "بيت سبيرغ" في 1910 و مؤسسة "هوفر" للحرب في 1919 الذي أنشأها الرئيس السابق " هربارت هوفر"، و يبلغ عددها حاليا 2000 مركز منها 25% مستقل، و الأغلبية الأخرى منتسبة إلى مختلف الجامعات، و قد زاد بشكل كبير الإعتماد على هذه المؤسسات البحثية و أصبحت منبرا أساسيا في صناعة القرارات في المجالات الإستراتيجية كالدفاع و الإستخبارات و ذلك بناءا على عقود عمل تقوم بموجبها هذه المراكز بإنجاز الدراسات و البحوث المطلوبة ، و ذلك بإستخدام أكاديميين مرموقين، و تقوم هذه المراكز على التخصص الجغرافي للمناطق و معالجة القضايا التي تمس مباشرة المصالح و الأهداف الأمريكية، و هي معفاة من الضريبة و تقوم على تمويل فردي أو ذاتي من خلال بيع الكتب و الإصدارات البحثية أو من تبرعات الشركات، أو بتمويل مباشر من الحكومة في حالة المراكز التابعة لها. أما الوظائف الرئيسية لهذه المراكز و حسب " ريتشارد هاس" فإنهم يخلقون تفكيرا جديدا حول السياسة الخارجية كما أنهم يزودون الكونغرس و الإدارة الرئاسية بالخبراء و العلماء لتقلد مناصب عليا و حساسة، كما يحاولون بناء فهم مشترك حول الخيارات المطروحة و هذا بالتنسيق مع صناع السياسة، فقد طالب مثلا معهد كارينجي بإنشاء مجلس أمن إقتصادي في 1992 و إستجابت إدارة كلينتون لهذا المطلب بإقامة مجلس الإقتصاد الوطني في نفس السنة، و قد يلعبون دور الطرف الثالث كوسيط في النزاعات و هكذا فإن هذه المراكز البحثية تقوم بدور كبير في مجال صنع السياسة الخارجية فهي تعمل على تدارس جماعي لمستجدات العالم، و السياسة الأمريكية إزاء ذلك، كما تعمل على نشر الوعي بين أوساط الرأي العام بشأن هذه القضايا للمساندة أو الإعتراض على الخيارات الحكومية[2].

[1] حمدوش رياض،تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر2001، رسالة دكتوراه (جامعة قسنطينة: كلية الحقوق و العلوم السياسة، 2011_2012)،ص.102.

[2] البار، بسكري، مرجع سابق،ص ص.14،15.

5.وسائل الإعلام:

أدت وسائل الإعلام دورا مهما في المشهد السياسي للولايات المتحدة الأمريكية حيث أذعن الإعلام لتوجهات السياسة الخارجية بمقتضى الدعاية السياسية إبان الحرب العالمية الثانية، و أثناء الحرب الباردة و ما بعدها.

إن الإعلام ووسائله بصفة عامة و الصحافة بصفة خاصة أدت دورا مهما في عملية صنع السياسة الخارجية و أهم ممثيلها صانعوا السياسة لتفسير مواقفهم و سياستهم و تجميع التأييد لها.

من ناحية أخرى هي النافذة التي يمكن من خلالها أن تصل ردود و رغبات الرأي العام و جماعات المصالح المختلفة إلى صناع السياسة.

من ناحية ثالثة فإن للإعلام و الصحافة القدرة على تأدية دور مستقل مرتبط بتكوين و صنع الرأي العام، خاصة عندما يلجأ إلى نشر حقائق سرية أو فضائح شخصية أو أهداف غير معلنة[1].

أو ملابسات تهدف إلى إبعاد صاحب القرار عن هدفه، أو دفعه للتعديل أو تحفيزه للتسرع في إتخاذ القرار دون تزويده بالمسلمات اللازمة للقرار، و أبسط مثال على ذلك عندما تم توظيف الشعور بالخوف من فضائح حرب فيتنام المختزن لدى الرأي العام الأمريكي من قبل معارضي قرار الحرب ضد العراق كوسيلة لإشعال الخوف لدى الرأي العام و إبعاد صاحب القرار عن مقصده.

و تؤدي وسائل الإعلام بصفة عامة دورا مهما بالتأثير في عملية صنع السياسة الخارجية، فهي من ناحية تمثل القنوات الأولية التي يستخدمها صانعوا السياسة لتفسير مواقفهم و سياساتهم و تجميع التأييد لها، و هي من ناحية ثانية الوسيلة التي يمكن من خلالها أن تصل آراء و تفصيلات الرأي العام و جماعات المصالح المختلفة إلى صانعي السياسة، و من ناحية ثالثة فإن لهذه الوسائل القدرة على أن تؤدي دورا مستقلا فيما يتعلق بتكوين و تشكيل الرأي العام ورأي صانعي السياسة بشأن قضايا السياسة الخارجية[2].

---

[1] أحمد علي خرسه، تأثير المصالح الإقتصادية الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 أيلول 2001 حتى 2011 العراق نموذجا،رسالة ماجستير(جامعة دمشق: كلية العلوم السياسية)،ص.13.

[2] هالة أبو بكر سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2،1986)،ص.113.

ثانيا: العوامل الخارجية:

إن المحدد الخارجي ذو أهمية كبرى قد توازي مكانة العوامل الداخلية في تأثيره على عملية صنع و تنفيذ قرارات السياسة الخارجية، و ينطوي فهم العامل الخارجي على تحليل أهم وحدات النسق الدولي المترابطة من خلال عملية التفاعل المستمرة بين هذه الوحدات، و لأن سلوك الوحدة يعبر عن مخرجات تجاه محيطها الخارجي فمن الطبيعي أن يتأثر هذا السلوك و يؤثر في هذا النسق الدولي، و إذا كانت الدول الكبرى على مر التاريخ تفسر إزدياد نشاطها على المسرح الدولي بإزدياد قوتها و مواردها الداخلية و بالتالي تسعى لتوسيع نفوذها و البحث عن مناطق لتصريف منتجاتها و الإستفادة من موارد المناطق الأخرى تماشيا مع فارق القوة و المكانة بين الدول، إلا أن الولايات المتحدة تاريخيا لم تعرف إنخراطا و تدخلا في الشؤون العالمية إلا عندما تعرضت لمؤثرات خارجية _ إعتداء بيرل هاربر_ بالرغم من تعاظم قوتها مع مرور الزمن.

و مع نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت البيئة الخارجية بمختلف مكوناتها و تفاعلاتها تلعب دورا كبيرا لدى صانع القرار الأمريكي و المرجعية الأساسية لتفسير و صياغة العديد من القرارات و قد ظهر ذلك جليا خلال صراع الحرب الباردة، و منذ نهاية الحرب الباردة تغيرت بنية النظام الدولي و أصبح أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة بكل ما تتطلبه تلك الأحادية من تركيز كبير لمصادر القوة المختلفة و هذا ما سهل لها لعب أدوار متنوعة في آن واحد حيث إستفادت كثيرا من البنية الأحادية في إتجاه فرض سياساتها، و من جهة أخرى فقد تأثرت الولايات المتحدة بظهور فاعلين جدد من غير الدول على مستوى العلاقات الدولية خاصة منها تلك الفواعل الرافضة للهيمنة الأمريكية كالتنظيمات الإسلامية و منها تنظيم القاعدة بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية المدافعة عن حقوق الإنسان و الناشطة في مجال حماية البيئة و غيرها حيث الكثير منها تنتقد و تناهض السياسات الأمريكية[1].

إن العامل الخارجي تجلى أيضا في بروز ظاهرة المنظمات الدولية و المؤسسات المالية و التجارية الدولية، بالإضافة إلى سياسات التحالفات الموروثة عن مرحلة الحرب الباردة و كل هذه المكونات تتأثر بها و تستفيد منها الولايات المتحدة كعوامل خارجية في إتخاذ قراراتها، فللولايات

[1] البار، بسكري، مرجع سابق، ص ص. 17،19.

المتحدة مثلا نفوذ كبير في مجلس الأمن لتمتعها بحق الفيتو، كما أنها تستفيد كثيرا من خلال تحالفها مع الأوروبيين داخل الحلف الأطلسي و ذلك في فرض رؤاها خاصة في المسائل الأمنية، كما أن المنظمات المالية تعرف نفوذا كبيرا للأمريكيين فصندوق النقد الدولي و الذي أضحى يؤثر كثيرا على إقتصاديات الدول النامية و يفرض الشروط المتعلقة خاصة بالإصلاح السياسي و الإقتصادي مقابل تقديم القروض و المساعدة الفنية تسهم فيها الولايات المتحدة بالنصيب الأكبر حيث تبلغ حصتها 17.6، و هذه المساهمة تسمح لها بلعب دور كبير في توجيه قراراته بإعتبار النظام السائد في الصندوق يعطي حق التصويت المرجح على أساس نسبة المساهمة و المستندة أصلا على قاعدة الحجم الإقتصادي.

و هكذا يمكن القول أن المحدد الخارجي أصبح يلعب دورا متزايد الأهمية نظرا للكثير من الأسباب كإزدياد درجة الإرتباط و الإعتماد الدولي المتبادل بالإضافة إلى تعدد و تشابك القضايا الدولية التي تحمل بعدا عالميا يتجاوز قدرات و طاقات الدولة الواحدة كالإرهاب الدولي، و في الحالة الأمريكية فإن هذا العامل الخارجي يبلغ نسبة كبيرة في التأثير و ذلك بإعتبار الولايات المتحدة القوة العظمى الأولى عالميا من جهة، و إلى تعاظم دورها و درجة إنخراطها في الشؤون الدولية من جهة أخرى[1].

المبحث الثاني: الإطار النظري للسياسة الخارجية الأمريكية

تتشكل السياسة الخارجية لأي دولة من مجموعة من العوامل التي يكون لها تأثير على رؤية صانعي القرار لطبيعة العلاقات بين الدول، و التي قد تنطلق من منظور واقعي كما يمكن أن تنطلق من منظور ليبرالي أو بنائي و هذا ما سيتم التطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: النظريات المفسرة للسياسة الخارجية الأمريكية

أولا: الواقعية :

يرى الواقعيون أن الدول هي الوحدات الأساسية المكونة لعالم العلاقات الدولية، هذه الدول كيانات عقلانية تتصرف بشكل واع لتأمين بقائها و تعظيم مصالحها القومية، إعتمدت الواقعية على مفاهيم خاصة لفهم تعقيدات السياسة الدولية و تفسير السلوك الخارجي للدول (القوة، المصلحة، هاجس

[1] مرجع نفسه.

الأمن و البقاء، و أخلاقية السلوكيات الدولية)[1].

1. المصلحة/البراغماتية

إن المصلحة هي الهدف الأول و الأسمى في صياغة القرار الخارجي الأمريكي، حيث يعد مبدأ ثابتا من مبادئ السلوك الخارجي، و يمثل الفكر البراغماتي المرجعية الأساسية للسياسات الأمريكية المعاصرة على الصعيد الخارجي و العلاقات الدولية، من خلال تغلغل هذا الفكر في العقيدة الأمريكية، أو ما يسمى الأطروحة الأمريكية (الدين، الإقتصاد و السياسة)، هذه العقيدة ترتكز على المنفعة و النجاح و التفوق و حتى الهيمنة[2].

لقد تبنى الأمريكيون نهجا براغماتيا في السياسة و الحياة، حيث تمت ترجمتها إلى وقائع تاركة بصماتها في كل ميادين الحياة الأمريكية خصوصا في السياسة و الإقتصاد و المجتمع و الطبيعة، حيث البحث عن الغاية و النجاح هما الحكم و الفيصل في كل شيئ. و لم تكن السياسة أبدا معركة بين الخير و الشر، بل هي صراع مصالح[3].

و ما يؤكد المصلحة في السياسة الخارجية الأمريكية التعامل الواقعي و المصلحة القومية في تعامل الإدارة الأمريكية على الصعيد الخارجي فأساس هذه السياسات هي المنفعة المادية المباشرة سواء إقتصاديا أو سياسيا، و الأولوية القصوى لدى صانع القرار الأمريكي هي ضمان الهيمنة و الريادة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية.

2.القوة:

القوة هي إحدى الوسائل المؤدية إلى إيجاد تغييرات في سلوك الآخرين سواء كانوا أفردا أو جماعات، كما إعتبرها بعض المفكرين أحد العوامل الرئيسية في إيجاد التغييرات الإجتماعية و لولاها يصعب تحقيق تلك التغييرات و هذا ما ذهب إليه المفكر برتراند راسل حيث أكد أن هذه التغيرات تحدث على يد أولئك الذين لديهم الرغبة في إمتلاك القوة.

---

[1] الشاهر، الربيعي ،و آخرون،مرجع سابق،ص.22.

[2] ميثاق مناحي العيساوي،البراغماتية في الفكر السياسي الأمريكي، رسالة ماجستير(جامعة بغداد: معهد العلوم السياسية، 2011)، ص.72.

[3] أنور محمد فرج، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،2007)، ص.215.

و قد ذهبت المدرسة الواقعية إلى تعريف القوة بإعتبارها المحدد الرئيسي للدولة من أجل الحفاظ على بقائها و مصالحها القومية كما أنها لا تعير إهتماما للإعتبارات الأخلاقية لدى صياغة أجندة السياسة الخارجية للدولة لأن الأمر يتعلق بصراع من أجل البقاء حيث يعتبر الإعتماد على الذات السبيل الوحيد لضمان إستمرارية الدولة[1].

إن زيادة مصادر قوة الدولة تعتبر من أساسيات السياسة الخارجية الناجحة، و تؤكد الواقعية في هذا الصدد أن القوة العسكرية هي المصدر الأهم من هذه المصادر و الأكثر فعالية في تحقيق الدولة لأهدافها.

إنتهجت الولايات المتحدة أسلوب إستخدام القوة الصلبة أو التهديد في ظل الثنائية القطبية، حيث كانت الأسلوب الأمثل لتجاوز الأزمات الدورية التي كانت تنشب بين المعسكرين الغربي و الشرقي.

و في ظل الأحادية القطبية و تفردها بالهيمنة لجأت الولايات المتحدة لمصادر قوتها الناعمة لتعزيز هذا التفرد و الزعامة العالمية، و ذلك بتوظيف المعطيات الثقافية و الفكرية المتعلقة بأسلوب الحياة الأمريكية أهم سبب للتغير في نمطية النسق الدولي و ظهور متغيرات جديدة نظرية وواقعية جعلت مفهوم القوة في الفكر الإستراتيجي الأمريكي يتحول من تمجيد القوة الصلبة إلى إستخدام أنواع أخرى من القوة[2].

و في ظل تصاعد قوى جديدة منافسة للزعامة الأمريكية على العالم مثل الصعود الصيني إقتصاديا، و إستعادة الدور الروسي سياسيا، لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توظيف مفهوم جديد للقوة يدمج بين القوة الصلبة و الناعمة يعرف بالقوة الذكية، و الذي يمكنها من من تحقيق الأهداف بأحسن الطرق و أقل التكاليف.

و قد إستخدمت الولايات المتحدة قوتها الذكية في مواجهة تحديات السياسة الخارجية المعاصرة، أو تلك التحديات التي لا تحمل طابعا عسكريا كإنقاذ الإقتصاد الأمريكي بعد الأزمة المالية العالمية 2008 م، و مواجهة بروز قوى جديدة على الساحة الدولية، و محاولة الحد من إنتشار الأسلحة النووية، و أزمة الطاقة و غيرها من التحديات التي يصعب التعامل معها من خلال القوة العسكرية.

---

[1] حسين علي بحيري، القوى الناعمة (مصر: المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، 2004)، ص ص.6،7.

[2] الشاهر، الربيعي ،و آخرون،مرجع سابق،ص.23.

3.الأمن و الأخلاق:

تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية في تسيير شؤونها على مقاربة ذات طرفين هما (الأمن و الأخلاق)، حيث تقتضي الأخلاق مجموعة من المعايير ترفعها الولايات المتحدة في تعاملاتها الدولية مثل الحرب العادلة، التدخل الإنساني، الحرب ضد الإرهاب...الخ و مفاهيم أخرى صاحبت الزعامة الأمريكية للعالم.

لكن الأمن الأمريكي فوق كل الإعتبارات الأخلاقية و الشعارات التي تنادي بها الولايات المتحدة، لأن الأمن الأمريكي يجعل الكيان الصهيوني المخترق الأول لكل معطيات الأخلاق الإنسانية، و حليفا إستراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية.

و لا تسود الأخلاق في السلوك السياسي الخارجي الأمريكي عندما يتعلق الأمر بتحقيق المصالح الأمريكية، فالإستراتيجية المثالية و حتى و إن لم تكن أخلاقية هي التي تحافظ على صياغة العالم وفق الرؤية الأمريكية له، أي أن تسمح بإستخدام القوة بأنواعها و في كل الإمتدادات الجغرافية التي تهدد المصالح الأمريكية، و رفض أي تنوع ثقافي أو حضاري لأنه سيلغي المشروع الأمريكي بعرض الأنموذج الديمقراطي الليبرالي بإعتباره الطرح المثالي لإعادة بناء الدول الفاشلة[1].

ثانيا: الليبرالية:

تؤكد النظرية الليبرالية تعدد سبل التعاون الدولي، فالدول لا تنشغل فقط بالصراع و المنافسة و زيادة القوة بل كذلك تحاول بناء مجتمع عالمي مبني على السلم و العدالة.

و يعتبر الرئيس الأمريكي ويلسون أبرز المساهمين في نشأة الأفكار الليبرالية و ذلك من خلال مبادئه الأربعة عشر و التي أهم ما جاء فيها:

_ إزالة الحواجز أمام حرية التجارة

_ تأسيس عصبة الأمم لتحقيق السلام الدولي

_ التكامل و الإستقلال السياسي للدول الكبيرة و الصغيرة

تتجلى مضامين الفكر الليبرالي في العديد من توجهات السياسة الخارجية الأمريكية سواء أثناء الحرب الباردة أو في إطار النظام أحادي القطبية، إعتماد مبدأ السلام الديمقراطي و ذلك بنشر

[1] المرجع نفسه،ص ص.23،24.

الديمقراطية و إعتماد حجة نشر الحرية و حقوق الإنسان كذرائع للتدخل العسكري بدعوى الإنسانية، إعتماد الديبلوماسية الإقتصادية على صيغة المساعدات المالية المشروطة للدول غير الديمقراطية، حيث ربطت المساعدات بمشروطية سياسية تساهم في صياغة نظام دولي جديد يحقق مصالحها، و لا علاقة له بأي سلام عالمي[1].

و الليبرالية الأمريكية من النوع الشمولي و التي تدعو إلى تحرير المجال الإقتصادي من قبضة الدولة و جعل مهمتها تنحصر فقط في وضع إطار يسمح بحرية السوق و التبادل و برز تيار الليبرالية الجديدة مع بداية سبعينيات القرن الماضي على خلفية أزمة 1973 حيث لم تعز أفكار هذه النظرية الأزمة فقط إلى إرتفاع أسعار البترول بل أيضا إلى إرتفاع نفقات الدولة على الفئات الإجتماعية البسيطة، و قد أعتبرت هذه الأفكار إرتداد على المنظور الكينزي الداعي إلى تدخل الدولة، و تأتي دراسات الإندماج الوظيفي والإندماج الإقليمي كأرضيات بناء هذه النظرية حيث يفترضون أن السلم والتقدم يتحقق ببناء شراكة متعددة بين الدول بالتنازل عن جزء من سيادتها لخلق مجموعات مندمجة لترقية النمو الإقتصادي والإستجابة للمشاكل الإقليمية، وتعتبر الوظيفية والوظيفية الجديدة إحدى تياراتها حيث تظهر المنظمات الدولية لتلبية رغبات وظيفية لل أ ري العام والتكنوقراطية وذلك بالسير في الإتجاه عبر الوطني، و قد عرفت إنتشارا كبيرا في الفكر الإقتصادي الأمريكي على يد كل من توماس فريدمان و جوزيف ناي و كيوهان.

و قد سعت الليبرالية الجديدة إلى تجاوز الإطار الضيق للسيادة الوطنية لتؤسس إلى نوع من التعاون و ذلك بدعم المؤسسات الإقليمية و الدولية، و تستند إلى مسلمة أساسية و هي أن تصرف الدولة يعكس العلاقة بين المجتمع المحلي و المجتمع العالمي و ذلك بتأثير الإعتماد المتبادل، و لذا فقد عملت هذه النظرية على تجاوز الحقل الإقتصادي على مستوى الدولة الذي يعتبر ركيزتهم الأساسية إلى وضع رؤية للعالم بكل تعقيداته و العمل من خلال المؤسسات المالية و الإقتصادية الدولية على إيجاد حلول لمشاكل الدول الفقيرة[2].

[1] المرجع نفسه،ص ص.24،25.
[2] العطري، مرجع سابق، ص.28.

ثالثا: البنائية:

تتصف البنائية بتركيزها على دور الهوية و الثقافة في تشكيل الفعل السياسي للدولة، كما يولي البنائيون أهمية كبيرة للطريقة التي يحقق بها الفاعلون مصالحهم، من خلال تسيير المصالح على أساس الهويات الإجتماعية للأفراد أو الدول ذات الصلة بها، حيث يقول ألكسندر ونتد "الهويات أساس المصالح".

كما يؤكد البنائيون على دور العوامل المعيارية و القيمية و الإجتماعية في تفسير السياسة الدولية، كما يهتم هؤولاء بالخصوصيات الثقافية و الهوية و المصلحة.

تطبيق الأفكار البنائية على السياسة الخارجية الأمريكية يجد تفسيرا له منذ الحرب الباردة، حيث كان أساس الصراع بين الولايات المتحدة ثقافيا و قيميا، و لقد وجدت الولايات المتحدة مبررا له من فرضية حماية الهوية الوطنية الأمريكية.

بعد نهاية الحرب الباردة، تزايد الإهتمام بالعوامل الثقافية في مقاربة العلاقات الدولية، و حصر إنتصار الولايات المتحدة و المعسكر الغربي على القطب الشيوعي في صراع إستراتيجي كان جوهره إنعكاسا لإنتصار ثقافي للقيم الليبرالية و الديمقراطية، غير أنه في الحقيقة بداية لنمطية نظام دولي جديد مبني على السيادة الأمريكية عسكريا، إقتصاديا، و حتى ثقافيا.

و تصب التدخلات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في العصر الحالي، في خانة الدفاع عن القيم الغربية و حمايتها من التطرف و الإرهاب، و خطر إنتشار أسلحة الدمار الشامل، و ما إلى ذلك من الأخطار المعيارية و القيمية، التي يبدع الإستراتيجيون الأمريكيون في إيجادها في كل مرة[1].

وحسب البنائيين فإن الفاعلين يتخذون القرارات على أساس المعايير أي بخلفية العوامل الذاتية من خلال التجربة الثقافية والتاريخية بالإضافة إلى عوامل المؤسسات، وهكذا فإن السلوكيات الناتجة تعتبر متغي ا ر تابعا للمتغير المستقل المتمثل في المعايير والهويات حيث هذه الأخيرة هي المحددة لمختلف الأهداف ومصالح الأط ا رف بتوجيهها لصانعي القرار، ويعتبر القانون الدولي والمعاهدات الدولية وغيرها من الأعراف الدولية أحد أهم مرتكزات المعايير[2].

[1] الشاهر، الربيعي،و آخرون، مرجع سابق،ص.25.
[2] العطري، مرجع سابق، ص.31.

المطلب الثاني: المقاربات المفسرة للسياسة الخارجية الأمريكية

تعد دراسة السياسة الخارجية للدول أحد أهم مجالات البحث في حقل العلاقات الدولية خاصة من ناحية صياغة مقاربة تضطلع بتغيير سلوك الدولة في النظام الدولي، حيث سنتطرق فيمايلي إلى أهم المقاربات التي تعنى بتفسير السياسة الخارجية الأمريكية و هي كالتالي:

1_ أن الطريقة التي تشكلت بموجبها و مقتضياتها الولايات المتحدة كانت حقا فريدة من نوعها و ملفتة للإنتباه، ذلك أنها خرجت عن السبل المألوفة و الأنماط التقليدية التي تشكلت بها و قامت عليها الدول، فالمتعارف عليه أن الدولة، أية دولة، هي نتاج شعب متجانس في قيمه و عاداته و تقاليده و طريقة حياته، يرتبط أبناؤه بتاريخ يمثل البوتقة التي إنصهروا فيها عبر عقوده الطويلة المتطاولة لتخلق فيما بعد مجموعة إجتماعية متجانسة في تفكيرها و نمط ثقافتها و أهدافها و مصالحها المشتركة، من خلال تواجدها جغرافيا على أرض تمثل موطنها الأصلي حيث يتوارثها الأبناء و الآباء عن الأجداد، و هكذا. الولايات المتحدة الأمريكية إفتقرت، و منذ البداية، إلى هذه العناصر البنائية (شعب متجانس، تاريخ مشترك، أرض متوارثة). شعب هذه الدولة، التي تشكلت فيما بعد، هو نتاج مجموعات بشرية مهاجرة مختلفة في أصولها و متباينة في عاداتها و تقاليدها[1].

و بالتالي، هي غير متجانسة في منظومة بنائها الفكرية و الحضارية و الثقافية. و لم يكن التاريخ شفيعا لها بعد أن إنقطعت هذه المجموعات عن أصولها التاريخية. كما لم تكن الجغرافيا قريبة منها أو مختصة بها، ذلك أن هذه المجاميع البشرية الوافدة جاءت من (جغرافيات) متنوعة لتسكن أرض هي ليست ملكا لها.

وهكذا، ورغم الإنحراف الواضح في المسار التقليدي لتشكل الدولة، تمكنت هذه المجاميع البشرية، المهاجرة من أوطانها، تكوين دولة وصفت فيما بعد بالدولة القارية، و من ثم الدولة العالمية التي تمكنت من فرض سلطانها الإمبراطوري من دون منازع.

2_ أن الشخصية الأمريكية تميزت، و منذ لحظة تشكلها ، بالنزعة البراغماتية الحادة التي دفعت، و في مناسبات عدة، إلى إقصاء الآخر و تهميشه، مقابل التأكيد على (الأنا) و (الذات الأمريكية) المتفردة،

[1] عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي و الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية (عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع،ط1،2009)،ص.8.

فضلا عن أنها (أي الشخصية الأمريكية) عرفت على الدوام بميولها الواضحة نحو المغامرة و الجنوح للعنف المشروط، و نقول (العنف المشروط) تجنبا لصفة التعميم و الإطلاق في ممارسة العنف و اللجوء إليه.

و هكذا ثمة مفردات تحكمت بالشخصية الأمريكية و جعلت منها شخصية متميزة إلى حد واضح، كالعنف (المشروط)، المغامرة، تعظيم الذات، التحدي، البراغماتية و تمجيد المنفعة، كل هذه المسميات إنعكست على مظاهر السلوك و الثقافة الأمريكية، و يمكن تلمس آثار و مظاهر هذه المفردات في قواعد السلوك في مجالات عدة (عالم الرياضة)، (عالم السينما)، (عالم المال و التجارة)، (عالم الصناعة)، (عالم السياسة) و ما إلى غير ذلك.

لكن ينبغي أن لا يفهم من هذا الوصف أنه تعميم يشمل كل تفاصيل السلوك الإجتماعي (و لا نقول الرسمي حيث تتمظهر فيه المفردات على نحو غالب). إلا أنها و بكل الأحوال تمثل ظاهرة تتميز بها الشخصية الأمريكية[1].

3_ تتحدد بأن القيم السامية التي ترفعها الولايات المتحدة كشعار معلن، و التي تجسدها (الحرية و المساواة و العدالة و الديمقراطية و حقوق الإنسان) لا تظهر دلالتها في الغالب إلا على الشعب الأمريكي. في حين تضعف قيمة و فاعلية هذا الشعار، شعار القيم السامية بكل مفرداته، عندما يحملها الخطاب السياسي و الإعلامي و يروج لها خارج حدود الولايات المتحدة.

و ليس أدل على صحة هذا الإدعاء من التنديد و النقد الجارح الذي يصل إلى حد التشكيك بمصداقية المناداة الأمريكية بنشر الحرية و تطبيق العدالة و المساواة و الديمقراطية، و مراعاة حقوق الإنسان....الخ، و هو النقد الذي يوجهه كثير من الكتاب و المثقفين و الساسة و المسؤولين من داخل الولايات المتحدة قبل أن يأتي من خارجها.

4_ تظهرها الدراسات المعنية بالشأن الأمريكي، و ما لمسناه من خلط فكري و منهجي وقعت فيه عندما إنشغلت بدراسة الظاهرة في نتائجها، و ليس بالوقوف على جذورها و مصادرها و الدوافع التي قادت إليها. العديد من هذه الدراسات تناولت الظاهرة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، مشددة في تركيزها على عقود الحرب الباردة. و البعض الآخر منها إنصرف إلى دراستها منذ إنهيار الإتحاد

[1] المرجع نفسه،ص .9.

السوفيتي. في حين ذهب فريق ثالث إلى دراسة إستراتيجية الولايات المتحدة و سياستها الخارجية منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001. و مثل هذا التشخيص لا يلغي طبعا وجود نتاج فكري رصين عالج البدايات الأولى لنشأة و تكوين الولايات المتحدة منذ اللحظة التي بدأت فيها الموجات البشرية المهاجرة و الوافدة إلى الأرض الجديدة. و عليه، وجدنا أن المنهج العلمي في تحليل هذه الظاهرة، الولايات المتحدة، يفرض علينا تتبع مسارها منذ بدايته بهدف الوقوف على العوامل الموضوعية و السياسات العملية التي مكنتها من تبوء هذه المكانة على الصعيد العالمي[1].

[1] المرجع نفسه،ص.10.

خلاصة الفصل:

ظلت السياسة الأمريكية تتسم عموما برد الفعل كما حدث في الحرب العالمية الثانية بيرل هاربر إلا أنها أضحت بعد نهاية الحرب أكثر إنخراطا و تدخلا في الشؤون الدولية و ذلك لتعدد تطور أولوياتها و مطامحها.

إن الهاجس الأمني يبقى محرك السياسة الخارجية الأمريكية فكما رأينا أن أغلب النظريات الجديدة في العلاقات الدولية و كسابقتها في تفسير السياسة الأمريكية ركزت على الأمن فقد دعمت الواقعية الهيمنة الأمريكية في حماية مصالحها.

النيوليبرالية ترى أن التقليل من خطر التهديدات الأمنية يأتي عبر تفعيل التعاون الدولي من خلال دعم دور المؤسسات الدولية.

البنائية فاعتبرت أن عدم إستقرار السياسة الخارجية الأمريكية مرده أن المعايير و المذاهب التي تعمل أمريكا من أجلها غير معرفة سياسيا.

عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية تعتمد على مجموعة من المحددات، فطبيعة النظام الرئاسي المتميز بالإنفتاح الكبير و المشاركة الواسعة يتيح للعديد من الفواعل و المتغيرات لعب دور هام في التأثير على خيارات السياسة الخارجية، من متغير القدرة العسكرية و الإقتصادية و العلمية المتوفرة للولايات المتحدة مقارنة بالقوى المنافسة الأخرى، إلى تدخل مجموعات الضغط المدافعة عن مصالح و إتجاهات معينة، بالإضافة إلى البيئة الدولية و القيود و الفرص التي تضعها و تمنحها لصانع القرار.

نوع القيادة الأمريكية و فكرها و ثقافتها و أيديولوجيتها و المصالح التي تدافع عنها تؤثر إلى حد بعيد في مخرجات السياسة الخارجية الأمريكية.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول شمال إفريقيا

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية دولة عظمى و أهم قوة دولية فاعلة في الساحة الدولية نظرا للمكانة الجديدة التي إكتسبتها بعد نهاية الحرب الباردة، مما دفع بها إلى ضرورة إعادة ترتيب الأولويات و إعادة صياغة الإستراتيجيات لتحقيق التفوق الشامل في ظل القطبية الأحادية وفقا للإستراتيجية العالمية التي كانت بديلا لسياسة مناطق النفوذ الضيقة خلال الحرب الباردة.

و هذا ما يدفعنا للتساؤل عن طبيعة المصالح الأمريكية الجديدة، و كذا التحديات التي تواجهها في تعاملها مع منطقة شمال إفريقيا، التي تسعى للتواجد فيها بعد أن ظلت هذه المنطقة و لوقت طويل حكرا على غيرها، و من أجل ذلك تم تقسيم دراستنا في هذا الفصل إلى مبحثين سنتطرق إليها حسب التقسيم التالي:

المبحث الأول: و يشمل دراسة للطبيعة الجيوسياسية والطبيعة الأمنية و الإقتصادية لمنطقة شمال إفريقيا. المبحث الثاني: و يشمل دراسة أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول شمال إفريقيا.

المبحث الأول: طبيعة منطقة شمال إفريقيا

أصبحت منطقة شمال إفريقيا و خاصة في الآونة الأخيرة محل إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية و غيرها من القوى الدولية بعد أن كانت و لوقت طويل منطقة مهمشة على كل المستويات، الإستراتيجية منها و الإقتصادية و السياسية، إلا أنه و بعد أحداث 11 سبتمبر2001 بالتحديد، بدأ يظهر إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة و تغيرت الرؤية الأمريكية لشمال إفريقيا فأصبح أحد أهم المجالات الجيوسياسة التي دخلت في الحسابات الأمريكية.

و تعتبر منطقة شمال إفريقيا محور تقاطع ثلاث قارات (إفريقيا، أوروبا، آسيا)، مما يزيدها أهمية إستراتيجية بالغة ولاسيما من الناحية الجيوسياسية و الأمنية و الإقتصادية، و سنحاول التطرق إليها في دراستنا من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الطبيعة الجيوسياسية

أولا: المجال الجغرافي لشمال إفريقيا

يشكل الموقع الجغرافي المتميز لمنطقة شمال إفريقيا عنصرا هاما، إذ يعتبر محور تلاقي أربعة أبعاد جيوإستراتيجية موسعة و مرتبطة، بدءا بالبعد المتوسطي و إمتدادته الأوروبية شمالا، و البعد الإفريقي جنوبا، و البعد شرق أوسطي شرقا إمتدادا إلى الخليج، و أخيرا البعد الأطلسي غربا، حيث تعتبر منطقة شمال إفريقيا محور تقاطع ثلاث قارات (إفريقيا، أوروبا، آسيا)، مما يزيدها أهمية إستراتيجية بالغة في ظل المفاهيم الإستراتيجية الجديدة الموسعة التي تقلصت فيها الحدود بين القارات، لاسيما في موقع شمال إفريقيا بالذات، المتمحور بين عدة مجموعات إقليمية.

إن شمال إفريقيا هي منطقة يعرفها الفرنسيون خلال العصور الإستعمارية "بإفريقيا الشمالية"، و المسلمين كبلاد المغرب. يشمل التعريف الأكثر قبولا، المغرب، الجزائر، و تونس، فضلا عن ليبيا، موريتانيا و مصر." شمال إفريقيا"، خاصة عندما يستخدم في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط، غالبا ما تشير فقط إلى بلدان منطقة المغرب العربي. مصر، نظرا لإتحاداتها الكبيرة في الشرق الأوسط، غالبا ما تعتبر منفصلة[1].

[1] الحاج إسماعيل زرقون، "المغرب العربي و الصراع الدولي"،مجلة الواحات للبحوث و الدراسات"،ع.9،2010،ص.229.

لذلك سيتم الإعتماد في هذه الدراسة على تسمية شمال إفريقيا بإعتبارها التسمية المتداولة في الدوائر السياسية الأمريكية. إذ بالإطلاع على الهيكل التنظيمي لكتابة الدولة الأمريكية للخارجية، نجد بها فرعا خاصا بشؤون الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، يندرج تحته مكتب خاص بشؤون مصر و شمال إفريقيا، مما يبرر إستثناء مصر، و عليه ستتركز الدراسة على الدول الثلاث الجزائر، المغرب، تونس لأهميتها الإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة ، أما فيما يخص ليبيا و موريتانيا فلم يتم التركيز عليهما بشكل كبير و هذا راجع لكون ليبيا لا تمتلك علاقات متميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية، أما موريتانيا فهي لا تشكل أهمية إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة ماعدا مايتعلق بالتطبيع مع إسرائيل[1].

ثانيا: طبيعة المجتمع في شمال إفريقيا

في البداية يجب الإشارة إلى أن منطقة شمال إفريقيا تزخر بتركيبة بشرية متنوعة الأعراق و الإثنيات و الأجناس، مما جعل عملية التوحد و الإندماج الإجتماعي صعبا وخلق مشاكل داخل الدولة الواحدة و حتى بين دول الإقليم ساهم التقسيم الإستعماري فيها بشكل كبير، فمجمل الدول المشكلة لدول شمال إفريقيا تعرف تعددا للعرقيات داخلها. هذا التعدد الإثني ليس فقط من حيث العرف بل و كذلك في الجانب الديني بين مسلمين و مسيحيين و أصحاب المعتقدات المحلية و أيضا من حيث اللغة، حيث نجد اللغة العربية و لغة الدول المستعمرة سواء إنجليزية أو فرنسية بالإضافة إلى اللغة المحلية للقبائل.

بحيث جعلت الطبيعة الإجتماعية المفككة إثنيا و قبليا و عرقيا من مستوى التجانس الإجتماعي ضعيفا و حركيات الإندماج المجتمعي صعبة خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة، مما ينتج عنه عدة أزمات داخلية، مثل أزمة دارفور في السودان و أزمة الطوارق في مالي و النيجر، والإضطرابات العرقية في موريتانيا و الصدمات الإثنية و حتى القبلية في التشاد و أزمة العشرية السوداء في الجزائر[2].

[1] موني عليلي، السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2002)، ص.6.

[2] سليم جداي،إسماعيل زيطاري، التنافس الدولي في السياسة العالمية دراسة حالة الساحل الإفريقي(ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الإقتصادية و السياسية، ط 1،2020)،ص.22.

ثالثا:طبيعة الدولة في شمال إفريقيا

من الناحية السياسية ورثت دول شمال إفريقيا حدودها الوطنية بعد التقسيم الإستعماري لها ما أدى إلى فشلها في تحقيق سلطتها على أراضيها و خلق توليفة حديثة من الدول مبنية على أساس المساواة في الحقوق و الواجبات، و توفير ضمانات المساواة للجميع. هذا الفشل راجع إلى مجموعة من العوامل تمثلت

في نظام القبائل و العشائر الذي لا يزال يسيطر على السياسة المحلية و كذلك التقسيم الإستعماري الذي لم يراعي الحدود الأنتروبولوجية للمجتمعات المحلية، مما يؤدي بطريقة أو بأخرى إلى التأثير على تماسك الوحدة الوطنية و ضعفها، بحيث غياب و ضعف فلسفة المواطنة في هذه الدول مع إنتشار الفساد السياسي و ضعف الأداء المؤسساتي يؤدي إلى إستحالة بناءآليات الوقاية أو حل النزاعات الداخلية ذات الفعالية و المصداقية[1].

أما إقتصاديا فيظهر فشل دول شمال إفريقيا من خلال تدهور إقتصادياتها خاصة في الميدان الزراعي، و السبب الرئيسي لعدم إستقرار الموارد الزراعية هو الظروف المناخية الصعبة التي تمر بها هذه الدول حيث كثيرا ما تجتاح موجات جفاف رهيبة على دول المنطقة، كما أنها تتميز بإرتفاع مؤشرات الفقر فيها و على هذا الأساس فإن الفقر و البطالة المتزايدة هي مصدر تهديد فعلية بإعتبارها دافع حقيقي لظهور تمرد و تطرف بعض الأقليات أو الجماعات و خلق بؤر توتر على المستوى الداخلي و الخارجي للدولة، مما يشكل بيئة غير مواتية للإستثمار الأجنبي فيها[2].

المطلب الثاني: الطبيعة الأمنية

تعتبر ظاهرة الصراع من أبرز الظواهر المرضية التي أثرت سلبا على منطقة شمال إفريقيا فلا يكاد يخلو إقليم من صراعات و نزاعات إثنية عرقية و حتى دينية تحمل طابع الحرب الأهلية.

تغيرت طبيعة النزاعات في المنطقة و أخذت شكل أزمات عالية الكثافة و خارجة عن الحدود الوطنية، و إعتبارها نزاعات هجينة للغاية بين الرهانات الداخلية الإثنية الدينية و الإقتصادية. إضافة إلى الفساد الذي تعرفه الأنظمة السياسية و الأحزاب التي أنتجت إفرازات سلبية كالإنقلابات العسكرية

[1] المرجع نفسه، ص.29.
[2] المرجع نفسه، ص ص. 27،28.

و غياب الشفافية.

كما أن العوامل كثيرة أبرزها طبيعة المناخ في شمال إفريقيا و ما نتج عنها من موجات جفاف متكررة أدت إلى حالات مجاعة خطيرة تسببت في وفاة أكثر من مليوني شخص في الثلاثين سنة الماضية، كذلك فشل الدولة السياسي و الإقتصادي و فشلها في خلق نظام يضمن المساواة للجميع و إنتشار الأوبئة و الكوارث الإنسانية الناتجة عن الحروب الداخلية، جعلت الوضع الأمني في شمال إفريقيا غير مستقر و في توتر دائم حيث أفرزت تلك العوامل مجموعة من المعضلات الأمنية الأساسية التي سوف تتفاقم في السنوات القادمة بحكم إستمرار هذه الحركيات السببية[1].

وتتمثل هذه المعضلات بالدرجة الأولى في الإرهاب و الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية و الأزمات الداخلية.

أولا: الإرهاب:

إن ظاهرة الإرهاب لا تعني المنطقة المغاربية فقط أو الساحلية وحدها، إذ تعتبر تحديا أمنيا مشتركا بين الإقليمين، و خاصة مع تواجد تنظيم القاعدة في المنطقة، و تحالفه مع جماعات إرهابية أخرى فيها، على غرار الجماعة الليبية الإسلامية للقتال، كذا الجماعة السلفية للدعوة و القتال في الجزائر، التي أعلنت إنضمامها للقاعدة، و غيرت إسمها لتصبح تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، و بدأ تنظيم القاعدة في إختراق القارة السمراء مع بداية التسعينات من القرن الماضي، من خلال الدعوة إلى دعم الدولة الإسلامية في السودان، ثم ظهور الجماعات المسلحة في الصومال[2].

و في هذا السياق تعد الجزائر من أبرز الدول التي عانت من الإرهاب الذي وصل إلى حد تهديد كيان الدولة الجزائرية خاصة مع فترة تسعينيات القرن العشرين، و رغم إنحساره في السنوات الأخيرة و تراجع العمليات الإرهابية في الجزائر، إلا أنه مزال يشكل تهديدا لأمن الجزائر خاصة في ظل أخذه لأشكال و أنماط جديدة، كما أنه لم يعد إرهاب محلي المصدر بل تعددت و تنوعت مصادره خاصة من البيئة الإقليمية للجزائر على غرار الساحل الإفريقي. و رغم التنوع في الأساليب التي إعتمدتها النخبة الحاكمة في الجزائر لتطويق هذه الظاهرة، و هي الأساليب التي تراوحت بين إستخدام

[1] المرجع نفسه، ص.30.

[2] مريم براهيمي، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب و تأثيره على المنطقة المغاربية، رسالة ماجستير (جامعة بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2012/2011)،ص. 44.

القوة العسكرية، و كذلك اللجوء إلى أساليب المعالجة السياسية من خلال مبادرات سياسية معينة كسياسات الوئام المدني و المصالحة الوطنية، إلا أن هذا التهديد لازال قائما بفعل تعدد أسبابه. و لقد أصبح تنظيم القاعدة و فروعه الثانوية نشطا، و تسلل إلى منطقة إفريقيا جنوب الصحراء منذ إندلاع الإضطرابات في بعض دول شمال إفريقيا، و أخذت ملامح ظاهرة الإرهاب تتضح تدريجيا، بدءا من شمال مالي و أجزاء أخرى من منطقة الساحل حتى منطقة شمال إفريقيا[1].

ثانيا: الجريمة المنظمة:

إن صعود هذه التهديدات العابرة للحدود لم يقتصر فقط على الإرهاب، فهناك في المقابل تحديات أخرى لا تقل خطورة على أمن الدول و الأفراد في المنطقة ذات الخصوصية الصحراوية في مجملها، فالتجارة غير الشرعية للمخدرات و الأسلحة مؤشر آخر على الفراغ الحكومي في مناطق الحدود، و آثاره السلبية على الإقتصاديات المحلية[2].

فضلا عن تهديدها لأمن الدول التي تنشط عبرها، و يمكن التمييز بين المنظمات الإجرامية الداخلية تلك العابرة للحدود الوطنية هي جريمة خطيرة إرتكبتها جماعة إجرامية منظمة و متشعبة في أكثر من بلد، و السبب وراء إرتكابها هو المنفعة المالية أو تحقيق هدف غير شرعي، و من هذه الجرائم الإتجار في المخدرات أو غسيل الأموال و تزييفها، و الإتجار بالبشر و سرقة الأعمال الثقافية و تهريبها، و جرائم المعلومات (الجرائم الإلكترونية)، و الإتجار غير المشروع في المواد البيولوجية و النووية، بالإضافة إلى الأسلحة النارية و أنشطة الإرهاب.

لقد أصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على دول المنطقة، خاصة و أن هذه الشبكات أصبحت تمتاز ببنية مؤسسية كبيرة ذات إرتباط بأطراف خارجية فاعلة، و تشير الدراسات إلى نحو 25 بالمئة سنة 2007 و 13 بالمئة سنة 2009 من الكوكايين الذي وصل إلى أوروبا مر عبر دول إفريقيا الغربية بقيمة إجمالية تقدر ب800 مليون دولار أمريكي أي ما نسبته0.2 من الناتج الداخلي الخام لدول غرب ووسط إفريقيا في سنة 2009[3].

و عموما فإن تجارة التهريب تدر مداخل كبيرة قد تفوق الناتج الداخلي الخام لبعض دول

---

[1] خلفة ، مرجع سابق ، ص.484.
[2] براهيمي، مرجع سابق، ص.45.
[3] خلفة، مرجع سابق، ص.485.

المنطقة، إضافة إلى ذلك فإن تنامي الجريمة المنظمة يشكل مصدرا من مصادر عدم الإستقرار خاصة على المناطق الحدودية بين دول المنطقة.

ثالثا: الهجرة غير شرعية:

تعتبر الهجرة غير الشرعية أحد أهم التهديدات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا نظرا لإرتباطها الوثيق بباقي أشكال الجريمة المنظمة، حيث تعاني الجزائر من تداعيات هذه الظاهرة بإعتبارها مركز عبور بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول الساحل الإفريقي خاصة مالي، النيجر، والتشاد، حيث تقدر الأرباح التي تجنيها الجماعات المتخصصة في تهريب الأفراد من بلدانهم الأصلية لأسباب سياسية، إقتصادية، و إجتماعية إلى ما يقارب 35 مليار دولار سنويا و هناك حملة دولية بقيادة الدول المتطورة في أوروبا لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية القادمة من دول الساحل الإفريقي[1].

و الملاحظ في السنوات الأخيرة تصاعد الهجرة السرية بشكل رهيب عبر الصحراء الكبرى نحو دول شمال إفريقيا و أوروبا و حظيت بتغطية واسعة من وسائل الإعلام، و لعل هذه الصورة القاتمة عن الوضع المتردي لحقوق الإنسان لهؤلاء المهاجرين و المشاكل الإجتماعية الناجمة عن هؤلاء الأفارقة دفع الإتحاد الأوروبي في مرات عديدة لممارسة ضغوط على دول العبور مثل الجزائر و المغرب لتعزيز إجراءات ضبط الحدود التي أصبحت سهلة الإختراق بفعل تقص إمكانات الرقابة و طول الحدود من جهة أخرى بالنسبة للجزائر و ليبيا، فالكثير من المهاجرين يحلمون بالوصول إلى العتبة الأوروبية هروبا من جحيم الفقر و الحروب و الأمراض و التصحر.

فالصورة الشعبية هي أن الحرب و الفقر هي من أسباب إرتفاع منسوب الهجرة عبر إفريقيا، لكن المهاجرين غالبا ما يعتبرون أنفسهم ضحية لعصابات الإجرام و المهربين الذين يعدوهم بالوصول إلى المناطق الأكثر أمنا مثل شمال إفريقيا و حتى أوروبا عبر المتوسطي أو الأطلسي، و حسب مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات و الجريمة فعصابات تهريب المهاجرين تستعمل نفس آليات السلب و النهب للمجرمين و حتى الجماعات الإرهابية[2].

---

[1] جلال قصار الليل، هشام لقريعي، "التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي و تداعياتها على الأمن الجزائري"، مجلة الإقتصاد و القانون ،ع.2. ديسمبر 2018، ص.232.

[2] شاكر ظريف، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية التحديات و الرهانات، رسالة ماجستير (جامعة باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2008/ 2010)، ص ص. 105، 106.

رابعا:الأزمات الداخلية:

تعرف منطقة شمال إفريقيا العديد من التوترات و الإضطرابات، إضافة إلى تدخل أطراف خارجية في الأزمات الداخلية مما يجعل من الوضع أكثر تأزما و تعتبر كل من مالي و ليبيا و التشاد و دارفور و الصحراء الغربية و التوارق من أهم الأزمات الداخلية في شمال إفريقيا.

1_ الأزمة في مالي :

تعتبر الأزمة في مالي من أبرز الأبعاد الأساسية المرتبطة بأزمة بناء و فشل الدولة، إذ أن هناك هشاشة في المؤسسات الأمنية و السياسية (وهي الصفة المشتركة بين الأنظمة السياسية الإفريقية)، و يرتبط هذا البعد أيضا بالجانب التاريخي السياسي حيث أن تشكيل الدولة الوطنية في هذه المنطقة أبعد بكثير من الهويات أو الأقليات و التي لم تدمج في نظام الدولة، كما لم تستفد من التنمية التي تمركزت في العواصم فقط على قلتها، أي أن المناطق الأخرى كانت بعيدة من صنع القرار، ففي الأزمة المالية لم يدمج الرئيس "تومانو توري" الطوارق في العملية السياسية و أبعدهم عن المشاركة في القرار السياسي و هذا ما أدى إلى الصراع الدائم بين المنطقة الشمالية و المنطقة الجنوبية، كما أن مشكلة الأزواد تصنف حسب الخبراء السياسيين، بأنها من النزاعات المتجددة أي أنها موجودة و خامدة و لكن عندما تجد البيئة المواتية تطفو على السطح، لذا يمكن تلخيص ما يجري في مالي في أنه ضعف بناء دولة مركزية في الساحل، و ضعف إدماج الهويات المنفصلة عن مشاركتها في السلطة[1].

2_ الأزمة الليبية:

تعتبر إفريقيا و منطقة الساحل على وجه الخصوص مرتعا لإنتشار الأسلحة منذ عدة عقود بفعل الصراعات و الحروب التي شهدتها المنطقة و تزداد خطورة هذا التهريب في الوقت الذي تتلاشى فيه سلطة الحكومة المركزية في ليبيا بعد إنهيار نظام القذافي، و هذا ساهم في تغذية مناطق الصراع و تأزم مناطق التوتر في المنطقة حيث بدأ هذا الإنتشار عن طريق التجار ثم ما لبث أن تشكلت شبكات معقدة لتهريبه، و منها ما ترعاه عشائر و منها ما هو تابع لتنظيمات و جماعات محلية.

[1] خلفة، مرجع سابق ، ص.487.

و تنشط هذه الشبكات و الجماعات على حدود ليبيا البرية التي تزيد على أربعة آلاف كلم، و ضمن أفراد هذه الشبكات رجال من الصحراء و عارفون بتضاريسها، و هو ما سهل توصيل الأسلحة الليبية لنقاط توتر عديدة في مالي و النيجر و السودان و إفريقيا الوسطى و تونس و الجزائرو غيرها[1].

3_ الأزمة التشادية:

ترتبط الأزمة السياسية التي تعاني منها تشاد حاليا بالصراع الممتد منذ عقود في هذه المنطقة بمحاوره الثلاث الذي تجعله قابلا للإستغلال، المحور الأول يتعلق بالصراع الأمريكي الفرنسي على غرب إفريقيا منذ الإنسحاب النهائي لبريطانيا من هذه المنطقة و يتعلق المحور الثاني بالصراع الإقليمي الذي تدخل على خطه ليبيا و السودان و نيجيريا. و يدور الصراع الثالث على المحور القبلي العرقي. هذه الصراعات تتداخل و يغذي بعضها بعضا حيث تختلط مصالح الدول الكبرى مع مصالح قبيلة الزغاوة مثلا و تلتقي مصالح القوى الدولية مع أحد اللاعبين الإقليميين و تفترق في أخرى[2].

دخلت تشاد منذ عام 1960 في مواجهات مع إنتفاضات مسلحة لسكان الصحراء من التبو، و قام القذافي بدعم هؤلاء ضد الحكم في تشاد على أساس وعد له بالتخلي عن قطاع أوزو عند إنتصارهم، غير أن هذا الوعد لم يتحقق مع دخول ثوار التبو إلى العاصمة إنجامينا. كما تدخل الجيش الليبي في المنطقة في سنوات الثمانينات من القرن العشرين لدعم أحد الأطراف المنشقين عن جبهة التحرير الوطني لتشاد، و هو جناح غوكوبي وادي المنحدر من تبستي. و برغم هزيمة ليبيا، فقد حاولت نهج ديبلوماسية عبر صحراوية، تقوم على مركزية الدولة الليبية موظفة عناصر جيو_إقتصادية و طاقية و بشرية و دينية، و هي العناصر ذاتها التي عملت الجزائر على توظيفها، إضافة إلى دعم السياسات التي من شأنها الحد من القدرات الترابية للمنافسين[3].

و إن كان هناك تدخل واضح لقوى إقليمية كليبيا، حيث إندلعت مواجهات مسلحة بين النظام الليبي و نظام حسين حبري في نهاية السبعينات و بداية الثمانينات من القرن العشرين أين تمكنت ليبيا من إحتلال " شريط أوزو" الغني بالثروات. إلا أن العلاقات الديبلوماسية بين البلدين عادت إلى طبيعتها

---

[1] المرجع نفسه ، ص.488.

[2] أسماء رسولي، مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، رسالة ماجستير (جامعة باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2011/2010)، ص.89 .

[3] كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل و الصحراء في إفريقيا (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط 1، 2014)، ص.45.

في أكتوبر 1988 و في أوت 1989 وقعت الدولتان إتفاقا في إطار تسوية خلافاتهما في الجزائر العاصمة. و في سبتمبر 1990 تم عرض قضية شريط أوزو على محكمة العدل الدولية و التي قضت في فيفري 1994 بعودة الشريط إلى تشاد و هو ما قامت بتنفيذه ليبيا.

كذلك نجد في تشاد تدخلا لقوى دولية كبرى أهمها فرنسا صاحبة النفوذ التقليدي في تشاد حيث يرجع وجودها فيه إلى النصف الثاني من القرن 19 و إلى غاية 1960 أين تحصلت تشاد على إستقلالها، غير أن ذلك لم يمنع فرنسا من الإبقاء على نفوذها في الدولة من خلال حفاظها على تواجدها العسكري و الإقتصادي و السياسي و دعمها للحكومات التي تحقق مصالحها فنجدها دعمت حسين حبري ثم بعده الرئيس الحالي إدريس ديبي. و بالإضافة إلى فرنسا نجد ظهور الولايات المتحدة في الساحة بعد الإكتشافات النفطية في تشاد و أصبح التنافس الفرنسي الأمريكي يؤثر على الأمن التشادي خاصة في ظل التمزقات العرقية في البلاد[1].

4_ أزمة دارفور:

مما لا شك فيه أن أزمة إقليم دارفور بغرب السودان تعتبر واحدة من أهم الأزمات التي طفت على سطح الأحداث السياسية العالمية في السنوات الأخيرة، و التي ترددت أخبارها في وسائل الإعلام و الصحافة في جميع أنحاء العالم، و إنشغل بها أهالي دارفور و السودانيون جميعهم و حكومة الخرطوم و البلدان الإفريقية و العربية، بل وجذبت إهتمامات الدول الأجنبية و القوى الخارجية، و أصبحت في مقدمة المشكلات المطروحة على المنظمات الإقليمية و الدولية.

و دارفور إقليم واسع تزيد مساحته عن مساحة دولة العراق، و يقترب من مساحة فرنسا، و هو إقليم ذا إمكانات بشرية كبيرة و ثروات طبيعية هائلة و في مقدمتها الثروة البترولية المكتشفة حديثا و اليورانيوم و النحاس و غيرها، و قد أغرت تلك الثروات الدول الغربية و في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لمحاولة إيجاد منفذ للسيطرة على الإقليم ذات الموقع المتميز و المفصلي في وسط القارة الإفريقية و الفوز بالنصيب الأكبر من ثروته[2].

[1] رسولي، مرجع سابق، ص.89،90.
[2] زكي البحيري، مشكلة دارفور أصول الأزمة و تداعيات المحكمة الجنائية الدولية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010)، ص.3.

فقد شهد إقليم دارفور إضطرابات و صراعات مستمرة، حيث قامت الكثير من محاولات التمرد على النظام من قبل مجموعات سياسية و قبلية متعددة كانت تقمع بعنف من قبل النظام التي كانت وسائل إعلامه تصورها بأنها عصابات للنهب المسلح أو جزءا من الصراعات القبلية.

أما بخصوص الأزمة الأخيرة التي مازالت مستمرة، فقد بدأ الإعلان عن الصراع في دارفور في أوائل شهر فيفري 2003 حينما بدأت مجموعة متمردة بمهاجمة أهداف حكومية زاعمة أن حكومة الخرطوم قد أهملت المنطقة، و قد برز بين المتمردين حركتان تنسقان فيما بينهما، هما جيش التحرير السوداني و حركة العدل و المساواة[1].

و من الممكن تقسيم أزمة دارفور إلى ثلاثة مراحل تاريخية تمثلت في: المرحلة الأولى و هي البدايات الأولى للأزمة و التي تعود جذورها إلى منتصف القرن الماضي، حيث كانت النزاعات في معظمها نزاعات بين القبائل بسبب تقسيم المراعي و أوقات الرعي و التنقل من مكان إلى آخر، المرحلة الثانية و هي مرحلة الثمانينات التي ضعف فيها نظام الحكومة في الخرطوم و أثر بذلك على دارفور و بدأ تدفق السلاح إليها بشكل واضح مع التدخل الخارجي الذي عانت منه، سواء من الدول الإفريقية المجاورة متمثلة في ليبيا و تشاد أو حتى الصين بإستثماراتها النفطية، حيث لم تفلح مؤتمرات الصلح في حل هذه النزاعات المسلحة، و المرحلة الثالثة التي بدأت في عام 2003 بعد إكتمال تسليح دارفور بالأسلحة الأوتوماتيكية و الهجوم على مطار الفاشر و تستمر هذه المرحلة حتى يومنا هذا، حيث بدأت مجموعتان مسلحتان هما (جيش تحرير السودان) و (حركة العدل و المساواة) حربا أدت إلى قتل 180 ألف شخص حسب إحصائيات الأمم المتحدة و أعتبرت أزمة دارفور الأسوء في العالم[2].

5_ أزمة الصحراء الغربية:

يقع نزاع الصحراء الغربية من الناحية الجغرافية في منطقة تقاطع صحراوية ساحلية تشمل المغرب و الجزائر و موريتانيا، و كذلك مالي بطريقة غير مباشرة. و هي بؤرة توتر مستمرة في الفضاء المغاربي، تلقي بتأثيرها في التعاون الإقليمي المغاربي و عبر غرب إفريقيا، إذ يسعى كل طرف للمحافظة على فرص ربح في المنطقة. و لنزاع الصحراء الغربية آثار أخرى، إنسانية ناتجة

[1] ريمة كاية،العلاقات الأمريكية الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة، رسالة ماجستير (جامعة باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2011/2010)، ص ص. 108،109.

[2] منار عبد العزيز محمد عمرو، التدخل الدولي في النزاعات الداخلية أزمة دارفور نموذجا، رسالة ماجستير(جامعة الأردن: كلية الآداب و العلوم،2016/2015)، ص. 51.

من ظروف اللاجئين في مخيمات تندوف و المستقبل الخاص بهم، و أمنية ناتجة من شبكة العلاقات التي يحتمل أن يطورها عناصر من داخل المخيمات مع جماعات أخرى في الصحراء مع الوقت.

و لهذا السبب، إرتبط عدد من عمليات إختطاف الرهائن من طرف عناصر من هذه المخيمات أو بإتهام عناصر من داخلها، و أصبح إحتمال وجود بعض الإتجاهات الجهادية أمرا واردا، و كذا تصاعد خطاب تخويف من علاقات محتملة بين عناصر من المخيمات و بعض الجماعات المسماة إرهابية في المنطقة. علما أن توجه جبهة البوليساريو أو بعض أجنحتها نحو النشاط الجهادي هو أمر مستبعد، بالنظر إلى ما يعنيه ذلك من تهديد أو قضاء على عناصر الشرعية بالنسبة إلى الجبهة.

يتميز نزاع الصحراء الغربية بكونه نزاعا إستراتيجيا بإمتياز، فهو لا يتعلق بنزاع حدودي صغير ، و لا بدعم جزائري للحق في تقرير المصير، بل بإحداث دولة جديدة في المنطقة تحد من النزعة الصحراوية التاريخية للمغرب، و سيكون للطرف المنتصر فيه معنويات أكبر للتدخل في السياسات الإقليمية، و من ثم، فإن للنزاع أبعادا أكثر تعقيدا مقارنة بنزاعات أخرى ذات طابع حدودي محض كتلك التي تم ذكرها، و التي تم حلها في الغالب إما بوسائل دولية أو دبلوماسية أو بالمساعي الحميدة[1].

تعود المطالب المغربية بالأراضي الصحراوية إلى سنة 1955 ، و تحديدا مع صدور الكتاب الأبيض لحزب الإستقلال في شهر نوفمبر، و الذي يتحدث على الحقوق التاريخية في بلد شنقيط ، موريتانيا حاليا، و مدينتي بشار و تندوف الجزائريتين و جزء من مالي و السنغال، كذا المجموعة الموريتانية بأكملها، و إقليم الساقية الحمراء و وادي الذهب، والمناطق التي تحتلها إسبانيا سبتة و مليلة و طرفاية و إيفني، حيث صرح زعيم الحزب علال الفاسي وقتها قائلا" مادام النظام الدولي قائما في منطقة طنجة و الصحاري الإسبانية في الجنوب من تندوف إلى عطار و الأقاصي الجزائرية المغربية لم تنزع عنها الوصاية فإستقلالنا يبقى مبتورا و واجبنا الأول هو متابعة العمل من أجل تحرير البلد و توحيدها" كذا يعد تصريح محمد الخامس في 25 فيفري 1958 بتمسك المغرب بالصحراء الغربية مهما في تلك الفترة.تعتبر الصحراء الغربية تابعة للمغرب من خلال الدستور المغربي، ففي المادة الرابعة من الدستور المغربي لسنة 1961 يتم التأكيد على ضرورة توحيد الأراضي المغربية، كذا في المادة 19 من الدستور المغربي الصادر في 10 مارس 1972 تم التكلم على الجذور التاريخية. لكن و

[1] مصلوح، مرجع سابق، ص ص. 58،59.

بسبب الظروف الدولية تخلى المغرب عن طموح إمبراطورية المغرب الكبير، و إكتفى بالمطالبة بالصحراء الغربية، حيث أن المواجهات مع الجزائر فيما يسمى بحرب الرمال لعام 1963 ، و التي جاء بعدها التوقيع على معاهدة الدار البيضاء سنة 1970 ، منهيا بها المغرب أطماعه في موريتانيا حيث إعترف بها سنة 1969.

بقيت مسألة النزاع على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية لفترة ، لكن بعد إعتراف المنظمة بالجمهورية الصحراوية وإنسحاب المغرب منها إحتجاجا على ذلك، تم نقل الملف إلى الأمم المتحدة بعد تدرجه من مخطط التسوية الأممية إلى إدارة عمليات المينورسو، ثم إلى" إتفاق هيوستن "سنة 1997، و بعد ذلك أشرف المندوب الأممي جيمس بيكر على ملف القضية. تعقدت قضية الصحراء الغربية أكثر بسبب تشبث الطرف المغربي بها، و ظهور جبهة البوليساريو. كان هناك ثلاث حلول متاحة أمام الأمم المتحدة، خيار الإستفتاء خيار الحكم الذاتي أو إتفاق الإطار الذي ظهر بشكل واضح في لقاء برلين سنة 2000، لكن لقي معارضة من طرف الجزائر و جبهة البوليساريو، خيار التقسيم الذي يشير المغرب أن الجزائر وراءه. خيار إنسحاب الأمم المتحدة و هو خيار خطير على المنطقة المغاربية ككل، لأن بذلك سوف يقوم المغرب بضم الصحراء الغربية بالقوة ، و هو ما سيثير الصراع و إحتمال تجدد النزاعات الحدودية بين دول المنطقة[1].

6_ الأزمة الترقية:

ظلت جماعات الطوارق الأكثر تنظيما و إحتفاظا بالسلاح، في المنطقة الممتدة بين شمال مالي و شمال النيجر. و تتميز هذه الجماعات بإعتمادها مطالب سياسية قديمة وواضحة إزاء الحكومات المحلية، غير أنها كانت معزولة من الناحية الجيوسياسية، بإستثناء بعض الدعم الذي كانت ليبيا تقدمه في عهد القذافي. و قد تميز الطوارق بإعتمادهم حروبا متقطعة ضد الحكومتين في مالي و النيجر و ضد القوات المسلحة، و غالبا ما تدخلت فيها دول مثل: الجزائر و ليبيا، بوصفهما دولتين جارتين، و تضمان نسبة من سكان الطوارق، و تعدان أمن تلك المنطقة من أمنها.

و قد تدخلت فرنسا في المناطق الشمالية لمالي في عام 1893، و إنسحبت منها رسميا عام 1960. و لم تستطع فرنسا فرض الإستقرار في شمالي مالي و النيجر في فترة إدارتها لهذه المنطقة،

[1] براهيمي، مرجع سابق، ص ص.49،50.

و ظلت الحال كما كانت عليه.

إندلعت أهم النزاعات في المنطقة، في النيجر و مالي مع مطلع عام 1990، و طالبت الحركة الوطنية لتحرير الأزواد بفيدرالية مندمجة بين شمال النيجر و شمال شرقي مالي. و تم توقيع إتفاق سلام في أبريل1995 في الجزائر، ينص على التخلي عن مطالبة الطوارق بالحكم الذاتي في النيجر، و القبول بنظام دستوري يرتكز على اللامركزية، غير أن الأحداث إتجهت نحو إندلاع النزاع من جديد لعدم تنفيذ ما إتفق عليه.

إندلعت المواجهات في أكاديز في النيجر عام 2007 بقيادة حركة النيجريين للعدالة. و إرتكزت عملياتها على تنويع هجماتها ضد مواقع عسكرية و رموز الدولة، كما دافعت هذه الحركة عن تطبيق إتفاق عام 1995 و تحويل 50% من عائدات اليورانيوم إلى الجماعات المحلية. و بالنسبة إلى بلد ضعيف كالنيجر، فإن اليورانيوم يشكل موردا إستراتيجيا أساسيا لإستمرار الدولة.

تطورت قضية الطوارق في مالي في العقدين الأخيرين في محطتين: أولهما، إبرام إتفاق عام 1996 بين مالي و الطوارق، و قبله تدخلت الجزائر بمساع ديبلوماسية و جمعت الحركة الوطنية لتحرير أزواد مع الحكومة المالية إثر حرب عام 1990 بمدينة تمنراست في عام 1991. و عبر الإتفاق عن إحترام الوحدة الترابية لمالي. و بعد فشل إتفاق عام 1996، إندلع نزاع في بدايات العقد الأول من الألفية الجديدة، فتدخلت الجزائر ثانية بين الأطراف، و تم التوصل إلى إتفاق الجزائر في 4 يوليو 2006 بين وزارة الداخلية و الجماعات المحلية لمالي و التحالف الديمقراطي من أجل التغيير الذي قاد الإتفاق بإسمها أحمد آغ بيبي. إعتمدت الجزائر في هذا الصدد دور وسيط مباشر و مساعد على تطبيق الإتفاق من خلال إهتمامها بمراقبة تطبيق مضامينه[1] .

أما المحطة الثانية فقد جاءت نتيجة تحالف حركتين للطوارق في شمال مالي للإعلان عن معركة التحرير. و قد كان هذا الإعلان نتيجة موضوعية لوضع هش جاء نتيجة فشل إتفاق عام 2006 و الإتفاقات الثلاثة الأخرى الملحقة به، و الذي أبرم آخرها في عام 2009. و ساعد هذا التطور السريع، ضعف الدولة في مالي و إنغلاقها في مجالها الجنوبي، و تزايد المشكلات الأمنية الفتاكة و الناتجة من تواطؤ الإدارة و الأعيان مع الشخصيات العسكرية و الإدارية مع بعض تجار الممنوعات

[1] مصلوح، مرجع سابق، ص.82.

في المنطقة، و أدخل هذا الوضع الطوارق في متاهة. كما دفع التحول السريع في المنطقة، بما فيه الناتج من إسقاط حكم القذافي و الإنتفاضات في شمال إفريقيا بالإندفاع إلى تغيير هذا الوضع[1].

المطلب الثالث: الطبيعة الإقتصادية

تعرف دول شمال إفريقيا إقتصاديا، جملة من المشاكل التي تعيق مسارها التنموي، و تحول دون صعودها إلى مصاف الدول المتقدمة على الرغم من الإمكانيات التي تتوفر عليها سواء الطبيعية من ثروات و مواد أولية أو البشرية المؤهلة و الشغيلة، و هذا نتيجة إفتقارها للسياسات الإقتصادية الرشيدة، مما جعلها تتخبط في الأزمات. فإنخفاض معدلات النمو الإقتصادي و تراجعها نتيجة التأثر بجملة من العوامل، سواء الطبيعية كالظروف المناخية، و نقص تساقط الأمطار الذي عرفته المنطقة مما أثر سلبا على الإنتاج الزراعي للمنطقة، أو المالية كعجز الميزانية العامة، إختلال ميزان المدفوعات، نقص السيولة، نقائص النظام المصرفي و الضريبي و نظام الصرف و إنخفاض قيمة العملات مما إنعكس سلبا على القدرة الشرائية التي عرفت تدهورا، مما أدى إلى زيادة نسبة الفقر، البطالة و الأمية في ظل النمو الديموغرافي المتزايد، بالإضافة إلى مظاهر سوء التسيير و الإدارة من بيروقراطية و رشوة و غيرها من الممارسات التي تكبح تطور الإقتصاديات، مما جعلتها رهينة الأزمة و التخلف، التبعية الخارجية و المديونية المتزايدة الأعباء[2].

و يعد ضعف الأداء الإقتصادي و الفساد المنتشر في الأجهزة السياسية و الإقتصادية في دول شمال إفريقيا بالإضافة إلى الظروف المناخية الصعبة التي تعاني منها المنطقة، خاصة منها الجفاف الذي أضعف و أدى إلى إنعدام الإنتاج الزراعي في بعض مناطق شمال إفريقيا الذي كانت تعتمد عليه بقوة إقتصاديات دول المنطقة، من العوامل التي أدت إلى إنتشار الفقر في دول شمال إفريقيا و جعل دوله الأقل نموا في العالم[3].

غير أن منطقة شمال إفريقيا تتوافر على أغلب الموارد الأولية التي تحتاج إليها الدول الصناعية و أهمها النفط و الغاز الطبيعي، الحديد، الرصاص، الفوسفات،اليورانيوم، و هي الموارد التي كانت و لا تزال تكتسي صبغة إقتصادية وإستراتيجية بل و أساس النزاعات و الحروب كما تتميز

[1] المرجع نفسه، ص.85.
[2] عليلي ، مرجع سابق، ص. 120.
[3] رسولي، مرجع سابق، ص. 96.

الصناعة في المنطقة بتنوعها و تختلف في توزعها بين الأقطار، إذ تتميز الجزائر و ليبيا في الصناعات التجهيزية، و تونس و المغرب في الصناعات الإستهلاكية و الميكانيكية و تساهم تلك الصناعات في التشغيل بنسبة مئوية تتراوح بين 9 بالمائة في موريتانيا و 29 بالمائة في ليبيا بصفة عامة حوالي خمس اليد العاملة النشيطة في المغرب العربي الكبير كما تساهم في تكوين الناتج الخام الداخلي بنسبة مئوية تتراوح بين 15 بالمائة بموريتانيا و 35 بالمائة في الجزائر و بصفة عامة حوالي الربع في الناتج الداخلي للمغرب العربي الكبير، و تتركز هذه الصناعات في المناطق الساحلية قرب الموانئ و الطرقات المعبدة و حيث تكثر اليد العاملة فنتج عن ذلك تفاوت إقتصادي بين المناطق، و هجرة داخلية، و كثرة البطالة. تنتج دول شمال إفريقيا موارد طاقوية و منجمية بكميات هائلة و هامة و متنوعة، و هي أساسا من النفط و الغاز الطبيعي و الفوسفات و الحديد. يتمركز الإنتاج المنجمي في المغرب و تونس و موريتانيا حيث تنتج المغرب 23028 ألف طن من الفوسفات سنة 2002 و تونس 7566 ألف طن من الفوسفات، و يمثل إنتاج البلدين 70 بالمائة من إنتاج الفوسفات في العالم. أما موريتانيا فتنتج 6760 ألف طن من الحديد، كما تتمتع دول شمال إفريقيا بإحتياطي هائل من الموارد الطاقوية خاصة الجزائر (حاسي مسعود، الحمراء، عين أميناس، العجيلة) إذ وصل إنتاج النفط إلى 79000 ألف طن سنة 2000، و في ليبيا وصل الإنتاج سنة 2000 إلى 70000 ألف طن من النفط و 82400 ألف طن من الغاز الطبيعي. و هما دولتان عضوتان في منطقة الدول المصدرة للنفط أما في تونس و المغرب فإن الحقول و الآبار النفطية لا تمثل أهمية كبيرة بالنسبة للحقول الليبية أو الجزائرية بينما لا تزال موريتانيا تفتقر كليا إلى الموارد الطاقوية. و تتمركز هذه الموارد الطبيعية بالمناطق الداخلية[1].

إن مصادر الطاقة هذه التي تتوفر عليها دول شمال إفريقيا هي مهمة من أجل تنفيذ برامج التنمية في هذه الدول، غير أن الفشل السياسي و الإقتصادي و الفساد الإداري الذي يطغى على أجهزة الدولة في شمال إفريقيا يحول دون ذلك، فتصبح هذه الموارد الطاقوية ذات أهمية أكبر بالنسبة للدول الكبرى خاصة الصين، فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت ترى في منطقة شمال إفريقيا منطقة إستراتيجية لما تتمتع به من مواد خام لم تستغل بعد فأصبحت تلك الدول تتسابق من أجل أخذ

[1] عميروش ركاح، "الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المغرب العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، م.3،ع.1 جوان 2014، ص ص.28، 29.

النصيب الأكبر منها و تأمين مستقبلها الطاقوي[1].

و إن كانت الولايات المتحدة الأمريكية محور دراستنا تهتم بالموارد الطاقوية في شمال إفريقيا، فهل هذا هو الدافع الوحيد لإهتمامها بالمنطقة؟ أم أن الوضع الأمني غير المستقر و المتأزم في شمال إفريقيا هو الآخر يدفعها للإهتمام بالإقليم في إطار إستراتجيتها الكونية لمحاربة الإرهاب و مواجهة تحديات العولمة؟

إن محاولة الإجابة على هذه التساؤلات هي مضمون العنوان الموالي " المنطلقات الموجهة للإهتمام الأمريكي بشمال إفريقيا".

المبحث الثاني: أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول شمال إفريقيا

المطلب الأول: البعد الجيوإستراتيجي

عمدت الولايات المتحدة الأمريكية بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي إلى رسم خريطة جديدة لمصالحها الإقليمية الحيوية في العالم، حيث تم تقسيمها إلى ثلاث دوائر، إحداهما تضم شمال إفريقيا و تمتد من الدار البيضاء غربا إلى القاهرة شرقا، و هو مقسم إلى جزئين: إحداهما شرقا يضم مصر و ليبيا التي ظلت تستمد أهميتها الإستراتيجية من طابعها التهديدي و مواردها النفطية المدرجتين ضمن النواة المركزية، حيث تحرص الولايات المتحدة الأمريكية على ضمان حماية مصالحها و تأكيد زعامتها فيها و يصدق الأمر على مصر بالدرجة الأولى باللجوء إلى كل الوسائل بما فيها العسكرية منها.

أما الجزء الثاني الواقع غربا، فيضم كلا من تونس، الجزائر و المغرب، حيث لا ترى الولايات المتحدة الأمريكية فيها أي تهديد مباشر لمصالحها الحيوية مما يستبعد اللجوء إلى عمليات عسكرية، و تأتي موريتانيا جنوبا حيث بداية المجال الذي تقل فيه الإهتمامات الأمريكية.

و كانت أولى علامات هذا التقسيم الأمريكي الجديد لدائرة المصالح في العالم، قد ظهرت مع الخطاب الإستراتيجي التوجيهي الذي ألقاه الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في 2 أوث 1990 قبل

[1] عبد الرحمان عربية، أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة شمال إفريقيا في ظل عهدتي بوش و أوباما، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر(جامعة بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2015/2014)،ص.63.

أن تواصل إدارة بيل كلينتون نفس النهج، و مع ذلك فإن منطقة شمال إفريقيا ظلت في بداية التسعينات تحتل مرتبة ثانوية جدا في سلم الإهتمامات الإستراتيجية الأمريكية[1].

يرتبط إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة شمال إفريقيا بالإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، و يتأكد هذا الطرح من خلال مبادرة "الشراكة في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط" في بداية التسعينات، و "مبادرة الشرق الأوسط الكبير" في مطلع عام 2004، حيث أدرجت منطقة شمال إفريقيا ضمن إستراتيجية شرق_أوسطية أمريكية موسعة تمتد من الأطلسي غربا إلى الخليج شرقا.

و شهدت السياسة الأمريكية تجاه دول شمال إفريقيا تغيرات كبيرة منذ نهاية العقد الأخير من القرن العشرين، تمثلت في تزايد الإهتمام بها، و تكثيف الصلات السياسية و الإقتصادية بدولها، و ذلك

في ضوء بروز عدة عوامل إقليمية و دولية أهمها:

1_ الإرتكاز على منطقة شمال إفريقيا كنقطة إتصال إستراتيجية طبيعية بمناطق الشرق الأوسط، الخليج، إفريقيا جنوب الصحراء، وصولا إلى المحيط الأطلسي. و هو حزام إستراتيجي مترابط للمصالح الأمريكية عبر ثلاث قارات رئيسية أوروبا، إفريقيا و آسيا.

و يشكل ساحل دول شمال إفريقيا أهمية إستراتيجية كبيرة في تأمين معبر البحر الأبيض المتوسط لنقل المحروقات، و العتاد العسكري، علما أن حوالي 90% من القوات و العتاد العسكري للدول الحليفة خلال حرب الخليج الثانية (1991/1990)، قد تم نقلهم عبر مياه البحرالأبيض المتوسط.

2_ ضمان إستقرار المنطقة، و من ثم تفادي أي توتر إقليمي يعيق المصالح الإقتصادية و الإستراتيجية الأمريكية فيها، و قد أعاد الأمريكيون رسم منظورهم الإستراتيجي إزاء منطقة شمال إفريقيا و الجزائر على وجه التحديد، في التقرير السنوي الذي قدمه الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون عام 2000 للكونغرس، حول "إستراتيجية الأمن الأمريكية للقرن الواحد و العشرين"، حيث أكد أن الولايات المتحدة الأمريكية لها مصلحة في إستقرار و رفاهية منطقة شمال إفريقيا، التي تشهد حاليا تحولات كبرى، مما إستدعى تقوية العلاقات معها، لحثها على القيام بإصلاحات سياسية و إقتصادية.

3_ الأزمة الجزائرية في تسعينيات القرن الماضي، و صعود الحركة الإسلامية المسلحة، و سوء

[1] محمد أمين بروس، البعد الأمني للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة المغاربية بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر(جامعة سعيدة: كلية الحقوق ة العلوم السياسية،2016/2015)، ص ص.182،183.

العلاقة بين فرنسا و النظام العسكري الجديد.

4_ تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية الجديدة لمرحلة مابعد أحداث 11 سبتمبر2001 و قد ساهمت التحولات الإستراتيجية لهذه المرحلة الجديدة في تزايد الدور الإستراتيجي للمنطقة، في مجال " الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب"، حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية منطقة شمال إفريقيا حزام الطوق الإستراتيجي المتقدم لمحاصرة نشاط تنظيم " القاعدة"، و الجماعات المسلحة في منظقة الساحل و العمق الإفريقيين، حيث تراهن الولايات المتحدة الأمريكية على الجزائر كشريك رئيسي في إستراتجيتها الإفريقية لمكافحة الإرهاب، و لذلك وجدت مبادرة إنشاء " مركز إفريقي لمكافحة الإرهاب" بالجزائر[1].

وتبرز الأهمية الجيوإستراتيجية لشمال إفريقيا، من كون المجال الجغرافي لهذا الأخير هو قريب من منطقتين إفريقيتين لهما أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية و هما المغرب العربي و خليج غينيا.

قبل أحداث 11 سبتمبر 2001، كان الإهتمام الأمريكي إقتصاديا في المقام الأول، و يعد التحالف الإقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية و شمال إفريقيا أوضح مؤشر على ذلك و هو يعرف أيضا بإسم " مبادرة إيزنستات" التي أنشئت عام 1999 و سميت لاحقا بالبرنامج الإقتصادي الأمريكي لشمال إفريقيا، كان هدفه تعزيز العلاقات الإقتصادية بين الولايات المتحدة و بلدان المغرب العربي الثلاث الجزائر، تونس، المغرب في مجال التجارة و الإستثمار. أصبح هذا البرنامج جزءا من مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط الكبير، حيث هدفت الولايات المتحدة من خلال إهتمامها بالمغرب العربي إلى ربط هذا الأخير بالشرق الأوسط، فطرحت عام 2004 مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يمتد من موريتانيا إلى باكستان و هو مايبرز الأهمية الجيوإستراتيجية للمغرب العربي.

بعد أحداث 11 سبتمبر2001 أصبحت الولايات المتحدة تهدف إلى تطوير التعاون الوثيق مع دول المغرب العربي في المجالين الإقتصادي و الأمني.

أولا: المجال الإقتصادي:

بإعتبار دول شمال إفريقيا و خاصة الجزائر و ليبيا تتوفر على ثروة من النفط و الغاز الطبيعي، فإن هذا أكسبها أهمية إقتصادية كبيرة عند الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر2001،

[1] زرقون، مرجع سابق،ص ص. 239،240،241.

خاصة في ظل الإستقرار الذي أصبحت تعرفه الجزائر بعد العشرية السوداء التي عانت فيها من ويلات الإرهاب و تحسن العلاقات الليبية الأمريكية بعد إتفاق عام 2003 بشأن قضية لوكيربي، ثم بعدها إعلان ليبيا في أواخر ديسمبر 2003 قرارها التخلي عن برنامجها لأسلحة الدمار الشامل، و هو الأمر الذي أصبح يسمح بإنخراط أكبر للولايات المتحدة في هذه الدولة و تكثيف إستثماراتها فيها.

و يتضح حجم العلاقات الإقتصادية بين الولايات المتحدة و مختلف دول شمال إفريقيا من خلال النقاط التالية:

_ بالنسبة للجزائر، بعد توقيعها مع الولايات المتحدة الأمريكية للإتفاق الإطار حول التجارة و الإستثمار في جويلية 2001، الهادف إلى مضاعفة حجم التجارة و السماح للشركات الأمريكية بكسب حصة أكبر من السوق الجزائرية خاصة في المواد الهيدروكربونية[1].

زاد حجم الإستثمارات الأمريكية في قطاعي الغاز و النفط بالجزائر، و أصبحت بذلك الولايات المتحدة أول المستثمرين، فبلغ حجم إستثماراتها 2.7 مليار دولار، في حين أن فرنسا الشريك الإقتصادي الأول للجزائر تستثمر فقط 500 مليون يورو حسب إحصائيات لسنة 2003. و قد بدأت الإستثمارات الأمريكية في الجزائر تتجه نحو القطاعات الأخرى في السنوات الأخيرة، و لم تبقى منحصرة فقط على قطاع الطاقة مثل الصناعات الدوائية و الإتصالات و الإعلام الآلي، إلا أن قطاع الطاقة يبقى القطاع رقم واحد من حيث الحجم الإجمالي للإستثمارات الأمريكية.

_ أما ليبيا، فبعد تحسن علاقاتها مع الولايات المتحدة منذ عام 2003، بدأت الإستثمارات الأمريكية تتوجه نحوها من جديد، ففي ديسمبر 2005 وقعت شركة " إكسون موبيل" إتفاقات للتنقيب و إنتاج النفط مع شركة النفط الوطنية الليبية. و لأن ليبيا تتوفر على أكبر إحتياطي للنفط في إفريقيا فإن هذا يجعل أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة في تعاظم مستمر.

_ أما فيما يخص المغرب، فعلاقته مع الولايات المتحدة تعتبر الأقدم و الأوثق، سواء من حيث المساعدات أو من حيث المبادلات التجارية، فقدرت قيمة المساعدات الأمريكية للمغرب سنة 2002 ب72% من حجم المساعدات إلى دول المغرب الثلاث (تونس، الجزائر و المغرب)، و في سنة 2005 إرتفعت هذه النسبة إلى 81.8% بما يعادل 58 مليون دولار.

[1] رسولي، مرجع سابق، ص ص.107،108.

_ أما بالنسبة إلى تونس فإن كانت تحظى بمكانة خاصة في قائمة الدول المفضلة للولايات المتحدة، فتعتبرها نموذجا ناجحا فيما يخص الإصلاحات، تحرير الأسواق، العلمنة و الترقيات المتعلقة بوضع المرأة. إلا أن العلاقات الإقتصادية لتونس مع الولايات المتحدة تعتبر ضئيلة مقارنة مع فرنسا، ففي سنة 2002 قدر حجم الإستثمار الأمريكي في تونس 84 مليون دولار فقط و أغلب الشركات الأمريكية في تونس هي مختصة في مجال الإستيراد و التصدير.

من الواضح أن أهم الدول بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في الجانب الإقتصادي هي ليبيا و الجزائر، بإعتبار أن قطاع الطاقة في المغرب العربي هو عامل الجذب الأول للإهتمام الأمريكي بالمنطقة[1].

ثانيا: المجال الأمني:

أصبح الهدف الرئيسي للولايات المتحدة في شمال إفريقيا منذ أحداث 11 سبتمبر2001، هو تطوير التعاون الوثيق في المجال الأمني و العسكري بين الطرفين ، و هذا بسبب تفاقم التهديدات الأمنية في المنطقة، خاصة الإرهاب الذي أصبح يشكل أحد أهم العوامل المهددة لأمن الدول و مصالحها، حيث ساهمت أحداث 11 سبتمبر2001 بشكل كبير في توطيد العلاقات الأمريكية المغاربية في المجال الأمني، خاصة وأن المغرب العربي هو مجال حيوي بالنسبة للمصالح الأمريكية وبالتالي فإن الحفاظ على الإستقرار فيه تعتبره الولايات المتحدة ضروريا حتى لا تهدد مصالحها في المنطقة.

وإذا كان المغرب العربي قد جذب الإهتمام الأمريكي لما يتوفر عليه من موارد الطاقة أو لعدم إستقراره الأمني خاصة في ظل الحرب الأمريكية العالمية على الإرهاب، فإن تطور سياسات الولايات المتحدة تجاه المغرب العربي لا يمكن فصلها عن طبيعة العلاقات التنافسية بين الولايات المتحدة والقوى الدولية الساعية لتكريس نفوذها في المنطقة، حيث يظهر جليا التنافس بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي على الأسواق المغاربية[2].

[1] عربية، مرجع سابق،ص ص.65،66.
[2] رسولي، مرجع سابق، ص.109.

المطلب الثاني: البعد الأمني

يزيد إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة شمال إفريقيا كونها تعد من أكثر بؤر التوتر حول العالم، بسبب تفاقم الحروب الداخلية التي تمحورت أساسا حول محددات هوياتية زادت في حدتها عوامل أخرى، كهشاشة الدولة القومية، و إنخفاض الأداء الإقتصادي، و ضعف مستويات التنمية و غيرها، و هو ما شكل تحديات حقيقية أمام عمليات بناء السلم المستدام في القارة[1].

وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن إهتمامها بمنطقة شمال إفريقيا هو نتيجة للتهديدات الأمنية المختلفة، و على رأسها التهديدات التي تشكلها الجماعات الإرهابية. فمنذ بداية العشرية الثانية من القرن الواحد و العشرين، أصبح المنظار الذي ترى من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية إلى شمال إفريقيا هو الحرب على الإرهاب. و بالقدر الذي يزداد فيه قلق واشنطن من هذه القضية، فإنه من المحتمل أن تكون المشاركة في هذه الحرب من أكثر القضايا إستعجالا التي تواجهها دول المغرب العربي، و ينبغي عليها أن تضعها على قمة سلم أولوياتها.

و من أبرز الأمثلة على التركيز المتزايد على مبادرات مكافحة الإرهاب في المنطقة، و دفع دول المغرب العربي لكي تكون جزءا منها هو "عملية المسعى النشط" لحلف الناتو، فبعد فترة وجيزة من أحداث 11 سبتمبر2001، أطلقت هذه العملية التي هي عبارة عن نظام للمراقبة البحرية سارية المفعول في حوض البحر الأبيض المتوسط أساسا، الغاية منها هي تعزيز التعاون البحري بين الناتو و القوات البحرية لكل من المغرب و الجزائر و تونس. و يضاف إلى ذلك برنامج آخر جاء أيضا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر يتمثل في مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، و التي كانت تضم وقت إطلاقها كل من المغرب و الجزائر و تونس و كان من المفترض أن تنضم إليها ليبيا لاحقا. و كانت تتمثل أهداف هذه المبادرة وفقا لما أعلنه أحد المسؤولين الأمريكيين خلال إجتماع إقليمي في الجزائر العاصمة بقوله: "نسعى إلى ربط جميع جهودنا لمكافحة الإرهاب في المنطقة... من خلال المساعدة على تقوية القدرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب، عبر تعزيز و إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون بين قوات أمن بلدانكم و قواتنا، و عبر ترقية النمو الإقتصادي، الحكم الراشد، التعليم، المؤسسات الليبرالية و الديمقراطية." ، ولقد إنبثقت مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء عن برنامج

[1] فراس عباس هاشم،"ملامح تصاعد الإستراتيجيات الهجينة للصراع على النفوذ في إفريقيا الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا، مجلة تحولات"، م.2، ع.1. يناير 2019، ص. 154.

سابق، جاء بدوره بعد أحداث 11 سبتمبر2001، سمي بمبادرة منطقة الساحل، حيث ساهمت هذه الأخيرة في تدريب و تجهيز قوات أمن الحدود لكل من مالي، موريتانيا، النيجر و تشاد. و التحول إلى تلك المبادرة لم يقتصر على توسيع المجال الجغرافي للبرنامج الذي سبقها، و الذي كان يشمل شمال إفريقيا، إضافة إلى غانا و السنغال و نيجيريا، بل وساهم أيضا في الرفع بشكل واضح من حجم التمويل الموجه لهذه المبادرة، و جعل من برنامج مكافحة الإرهاب هذا برنامجا للتعاون بين العديد من الوكالات، بدلا عن كونه مجرد برنامج تديره وزارة الدفاع الأمريكي. إن ميل واشنطن للتعامل مع شمال إفريقيا من منظار أن المشاكل التي تعاني منها دول المنطقة و التحديات التي توجه شعوبها تعد من الأمور الثانوية بالمقارنة مع ما يصنف ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية ينم عن قصر النظر التي يتميز به صناع القرار الأمريكي في معالجة القضايا الخاصة بالمنطقة[1].

فقد تتمثل، على سبيل المثال، أهم مسائل الأمن الإقليمي في شمال إفريقيا من الإستقلال عن الإستعمار الأوروبي في الوضع غير المستقر بسبب النزاع حول الصحراء الغربية، و الذي ساهم دوما في تعقيد العلاقات بين أقوى دولتين في المنطقة و هما الجزائر و المغرب، و قد يكون بمثابة الحاجز الفعلي و الوحيد الذي يقف في طريق تحقيق تعاون إقليمي أكبر في إطار ما يسمى بإتحاد المغرب العربي.

من خلال تطرقنا للواقع الأمني لشمال إفريقيا إتضح بأن هذه الأخيرة تعاني الكثير من المشاكل التي تجعل من الوضع الأمني فيها يتسم بعدم الإستقرار، حيث تنتشر الجريمة المنظمة بكل أنواعها، الأزمات الداخلية ومشاكل الأقليات، إضافة إلى التنظيمات الإرهابية التي لجأت في الآونة الأخيرة إلى منطقة شمال إفريقيا، فنجد الحركة الجزائرية المعروفة بالجماعة السلفية للدعوة و القتال(GSPC) قد حاولت تجنيد وتدريب أتباع لها من بين دول الساحل المجاورة، والإستفادة من طرق التهريب عبر الصحراء والمساحات الواسعة للمنطقة غير الخاضعة للحكومة.

من هنا أصبحت واشنطن تعتبر منطقة شمال إفريقيا جبهة جديدة في حربها العالمية على الإرهاب فأصبح تسهيل التعاون بين الحكومات في المنطقة وتعزيز قدرتها من أجل مكافحة التنظيمات الإرهابية ومنع تلك التنظيمات من إقامة قواعد في هذه المنطقة هدفا رئيسيا للولايات المتحدة ،وهنا

[1] خالد بن عطا الله، "دول شمال إفريقيا في إستراتيجية المواقف الأمريكية بين تغير السياسات و إستمرارية المصالح"، مجلة العلوم الإنسانية، م. 3، ع.2.جوان 2012، ص ص. 294، 295.

تظهر أهمية شمال إفريقيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن الإهتمام به يدخل في إطار الحرب العالمية الأمريكية على الإرهاب . فإن كانت العمليات الإرهابية الحالية في المنطقة تستهدف خطف الأجانب أو المنشآت الحكومية لدول المنطقة، أوبعض العمليات في الدول المجاورة كتفجيرات الدار البيضاء، فان صانع القرار الأمريكي يخشى من تطور نشاط الجماعات الإرهابية إلى خارج الحدود الإقليمية ويتعداها إلى الدول الغربية، كما يخشى من تهديد مصالحه في المنطقة في حد ذاتها، كما حدث في دلتا النيجر حيث ومنذ سنة 2003 تكررت الإضطرابات في حقول النفط في المنطقة، خاصة في الحقول النيجيرية وهو ما يشكل تهديدا للمصالح الأمريكية في تأمين وإستقرار التنقيب عن النفط والمعادن وتعتبر الولايات المتحدة أن الدول الفاشلة هي أرضية خصبة لتنامي الجماعات الإرهابية[1].

وفي ظل ما يتولد عن فشل هذه الدول من إنتشار لمختلف أشكال الجريمة المنظمة، حيث يؤكد صناع القرار الأمريكي أن الجماعات الإرهابية المحلية منها والدولية، خاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تكرس نفسها لأعمال التهريب على أنواعها بما في ذلك الأسلحة و تجنيد الأعضاء الجدد من السكان المحليين، خاصة وأن هؤلاء يعانون من البطالة وسوء المعيشة والاضطهاد في حكوماتهم وحسب ما جاء في وثيقة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب لعام 2006 فإن: "الولايات المتحدة ستستمر في منع الإرهابيين من إستغلال المناطق غير الخاضعة للحكم كملاجئ لهم، وتأمين هذه المساحات التي تسمح لأعدائنا بالتخطيط والتنظيم والتدريب والتحضير للعمليات، سوف نقضي على هذه الملاذات تماما".

وعلى هذا الأساس جاءت المبادرة الأمريكية المعروفة ب" : بان الساحل(PSI) " لتقوية دول الساحل الفاشلة والأفقر على مستوى العالم، المبادرة التي إرتأت الولايات المتحدة بأنها ضرورية ،خاصة بعد قيام الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC) بقيادة عماري صايفي المعروف ب: البارا PARA –EL بإختطاف 31 سائحا أوروبيا في الصحراء كانوا قد هربوا من الجزائر إلى مالي وقد أطلق البارا سراحهم مقابل5 ملايين يورو دفعتها له الحكومة الألمانية في مطلع عام 2004 ، وأصبحت الولايات المتحدة ترى أنه من الضرورة التواجد في شمال إفريقيا أكثر من أي وقت مضى ، خاصة بعدما أعلنت الجماعة السلفية للدعوة و القتال ولاءها لأسامة بن لادن في سبتمبر 2006 ،

[1] عربية، مرجع سابق، ص.69.

وغيرت من إسمها إلى" تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIM)"،وهو ما أدى إلى التكهن بأن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي قد تصبح أكثر الفرق خطورة وقادرة على تهديد مصالح الولايات المتحدة وشن هجمات في أوروبا[1].

كما نما التخوف الأمريكي من الجماعات الإرهابية في إفريقيا على مصالحها، مع قيام جماعة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب بأول عملية إستهداف مباشر للمصالح الأمريكية في أواخر العام 2006 م مع الهجوم الإرهابي ضد مجمع" هاليبرتون "الأمريكي، وعملية الهجوم على القنصلية الأمريكية في ليبيا في سبتمبر 2002 م من طرف تنظيم أنصار الشريعة، الذي أسفر عن مقتل السفير الأمريكي "كريستوفر ستيفنز"، تزا يدت بعدها الهجمات الإرهابية في المنطقة ونشير إلى سبيل المثال إلى عملية خطف السياح الفرنسيين في6 سبتمبر 2010 م، كذلك الهجوم على السفارة الإسرائلية في موريتانيا 4 وآخرها كان الهجوم على المركب الغازي " تيقنتورين " في الصحراء الجزائرية الذي نتج عنها أكثر من600 قتيل.

توضح هذه الأحداث بأن منطقة شمال إفريقيا قد أصبحت محل تهديد للجماعات الإرهابية التي إرتبطت بتنظيم القاعدة الذي يعتبر العدو الأول للولايات المتحدة الأمريكية، ما يجعلها محل إهتمام الإدارة الأمريكية كون هذه المنطقة أصبحت خطر يهدد الأمن القومي الأمريكي[2].

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية دول شمال إفريقيا و بالأخص الجزائر حليفا و شريكا رئيسيا لها في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، ذلك أن الإهتمام بموضوع الإرهاب الدولي في السياسة الخارجية الأمريكية يعود إلى بداية الثمانينات، و بعد عقد من الزمن صرح الرئيس الأمريكي "جورج بوش الأب" بأن قضيتي الإرهاب و المخدرات ستكونان على رأس أولويات إدارته، و على هذا الأساس فهمت الولايات المتحدة الأمريكية جيدا قبل 11 سبتمبر2001 ضرورة التعاون مع الجزائر في ميدان مكافحة الإرهاب الدولي[3] .

---

[1] سفيان مراح، مبروك ضيف، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي 2009_2017، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر(جامعة الوادي: كلية الخقوق و العلوم السياسية، 2016_2017)، ص. 16.

[2] فايزة بن شيخ، دور الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر(جامعة ورقلة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2015/2014)،ص ص.30،31.

[3] ركاح، مرجع سابق، ص. 26.

المطلب الثالث: البعد الإقتصادي

تضاعف الإهتمام الإقتصادي الأمريكي بمنطقة شمال إفريقيا في منتصف التسعينات مع تضاعف وتيرة الإكتشافات النفطية في الجزائر خلال سنوات (1997/1996/1995)، و يندرج هذا الإهتمام ضمن الإستراتيجية الأمريكية لأمن الطاقة في البحر الأبيض المتوسط stratégie de sécurité énergétique، و التي تمتد من المغرب إلى بحر قزوين مرورا بمنطقة الخليج[1].

إضافة إلى ذلك تشكل منطقة شمال إفريقيا أهمية بالغة إقتصاديا و إستراتيجيا، كما أنها تتمتع بمقومات طاقوية و موارد طبيعية، و تشكل الجزائر الدولة المحورية و ذات الأهمية الإقتصادية بصفة خاصة، و إكتسبت الجزائر هذه الأهمية من كونها أكبر دولة إفريقية مساحة، فهي ذات حدود برية و بحرية شاسعة جعلتها متفتحة على العالم، فضلا عن أن للجزائر أهمية جيوإقتصادية كبيرة فهي أفضل المنتجين للغاز الطبيعي في العالم 70 مليار م3 سنويا، و بمستوى إحتياطي كبير يقدر 3690 مليار م3، كما أنها تمتلك مخزونا إحتياطا نفطيا يقدر حوالي 1.7مليار طن أي 12 مليار برميل[2].

و قد صرح ريتشارد جاكسون المكلف بشؤون مصر_شمال إفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية في مؤتمر إنعقد في واشنطن لتحليل المصلحة الأمريكية في الجزائر في مايو 1996:" تعد الجزائر إقتصاديا منتجا مهما للبترول و الغاز ذوي النوعية الرفيعة... بل يمكن القول أنها من أول الدول التي ظهرت فيها أهم الإكتشافات البترولية على مستوى العالم". و إرتباطا بذلك تشير الإحصائيات إلى نصف الإكتشافات البترولية في منطقة شمال إفريقيا قامت بها شركات أمريكية.

بالإضافة إلى تلك الثروة البترولية التي تمتلكها منطقة شمال إفريقيا، فإنها تشكل سوقا إستهلاكية مستقبليا من حيث طاقته الإستعابية، سواءا من ناحية المستهلكين، الذين يبلغ عددهم 80 مليون نسمة تقريبا، كما يشكل أيضا فرصة مهمة للمصدرين الأمريكيين في مجالات عديدة للإستثمار، و يساعد دول المنطقة على تنمية الإقتصاديات الوطنية بعد القيام بسلسلة من الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها، و هو ما يفسر إطلاق مبادرة " إزنستات عام 1998"، و بعدها إطلاق مبادرة "

[1] زرقون، مرجع سابق، ص. 241.
[2] ركاح، مرجع سابق، ص. 31.

الشراكة في الشرق الأوسط و ذلك منذ عام 2002"، و التي أخذت بدورها أبعادا إقتصادية، سياسية، ثقافية[1].

و بغية زيادة حجم المبادلات التجارية مع حلفائها التقليديين في شمال إفريقيا، قامت الولايات المتحدة بالتوقيع على إتفاقية الإطار للتجارة و الإستثمار مع تونس في أكتوبر 2002 تمهيدا لتوقيع إتفاقية التجارة الحرة فيما بعد، و في سنة 2004 وقعت الولايات المتحدة مع المغرب إتفاقية التجارة الحرة، و التي دخلت حيز التنفيذ في بداية 2006. و على الرغم من أن هذا النوع من الإتفاقيات يمكن أن يرفع من حجم التبادلات بين الطرفين، فإنه على الأرجح لن تغير إلى حد كبير من أنماط التبادل التجاري بينهما بشكل عام، لاسيما أن كلا البلدين لديهما إتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي سارية المفعول منذ زمن بعيد.

و على النقيض من ذلك، فإن العلاقات الإقتصادية الأمريكية مع الجزائر، و على الرغم من العلاقات السياسية المضطربة بين البلدين، كانت ذات مغزى كبير بالنسبة لهما. فالولايات المتحدة تعد أكبر شريك تجاري للجزائر و أوسع مستثمر أجنبي في هذا البلد، و بما أن حوالي 97 بالمائة من عائدات الصادرات في الجزائر تأتي من إحتياطات النفط و الغاز الطبيعي، فإن الغالبية العظمى من المبادلات التجارية بين البلدين تتعلق بهذين العنصرين. كما أن إمتلاكها لسابع أكبر إحتياطي من الغاز الطبيعي

في العالم، و إحتلالها المرتبة 14 عالميا بالنسبة لإحتياطي النفط ، على الأرجح أن تظل الجزائر مصدرا رئيسيا للأسواق العالمية لهذين المادتين. و تقريبا، تكاد تنحصر4 مليارات دولار التي إستثمرتها الولايات المتحدة في الجزائر على قطاع الطاقة لا غير.

و مع أن رفع العقوبات الأمريكية على ليبيا كان يعني في السابق أن جزءا قليلا من صادرات النفط الليبية خلال هذه الفترة كانت موجهة نحو الولايات المتحدة بشكل مباشر، فإن أمريكا بقيت متجذرة بشكل عميق في سوق الطاقة الليبي. فحقول النفط في ليبيا بنيت في معظمها بواسطة الشركات البترولية الأمريكية، و التي تعد واحدة من الأسباب التي جعلت آثار العقوبات الأمريكية ذات إنعكاسات سلبية كبيرة على قدرات إنتاج النفط الليبي، بعد إنسحاب هذه الشركات بفعل الحصار. وحتى خلال

[1] زرقون، مرجع سابق، ص. 242.

الفترة الطويلة التي إستمرتها تلك العقوبات، فإن أغلب الأصول وأسهم الشركات النفطية الأمريكية التي قام النظام الليبي بتأميمها، إحتفظت بها الحكومة الليبية في شكل ودائع ولم تقم ببيعها لشركات نفطية أخرى[1] .

إن الولايات المتحدة منذ عقد التسعينات سعت إلى تقليل إعتمادها على النفط الخليجي، و الإستعاضة عنه بالنفط الإفريقي بإعتباره أقل تكلفة و أقرب جغرافيا و أكثر أمنا. و قد زاد الإهتمام أكثر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، بسبب حالة اللاإستقرار التي تسبب فيها عوامل أهمها إنتماء عدد من عناصر" تنظيم القاعدة" إلى منطقة المغرب العربي، إلى جانب حالة اللاسلم و اللاحرب في الصحراء الغربية، التي تشكل عامل خلاف بين الجزائر و المغرب حول مصير الصحراء الغربية[2]. في وقت عبرت الولايات المتحدة على ضرورة ضمان إستقرار المنطقة، فجاء في إستراتيجية الأمن القومي لعصر عالمي: "إن من من مصلحة الولايات المتحدة إستقرار و رفاه منطقة شمال إفريقيا، المنطقة التي تشهد تغيرات مهمة، و على وجه الخصوص نحن نسعى لتقوية علاقتنا مع المغرب و تونس و الجزائر، و تشجيع التنمية الديمقراطية والإصلاح الإقتصادي"، و جسد هذا البرنامج الأمريكي الإقتصادي لشمال إفريقيا، و تعتبر الولايات المتحدة الجزائر ذات أهمية إقتصادية من حيث المواد الأولية النفط و الغاز، كونها سوقا داخلية كبيرة بفرص الإستثمار التي توفرها.

و عليه رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن خروج الجزائر من أزمتها الأمنية، يمكن أن يقدم فرصا جديدة سياسيا و إقتصاديا، حيث تحتل المحروقات صدارة المبادلات التجارية 95 بالمائة من قيمة الصادرات الجزائرية للولايات المتحدة الأمريكية، و بلغ حجم المبادلات التجارية بين البلدين 20 مليار دولار سنويا، مما يجعل الجزائر الشريك الثاني للولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي. إذ بقيت الجزائر في المرتبة نفسها حتى شهر جانفي 2013، حسب إدارة معلومات الطاقة الأمريكية[3].

و تقوم الولايات المتحدة دوريا بإقتراح مبادرات جديدة للرفع من حجم المبادلات التجارية مع المنطقة بشكل عام و فيما بين دولها خصوصا. و من أبرز الأمثلة على ذلك مشروع " إزنستات" الذي طرح في أواخر التسعينيات، و إضافة إلى الهدف الذي تسعى الإدارة الأمريكية إلى تحقيقه في الوقت

---

[1] بن عطا الله، مرجع سابق، ص ص. 298،299.

[2] آسيا قبلي، "التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، م.6،ع.2. ديسمبر2019، ص.9.

[3] المرجع نفسه.

الراهن و المتمثل في إنشاء منطقة حرة للتبادل التجاري في الشرق الأوسط في حدود سنة 2013. و مع تحسن العلاقات السياسية مع كل من الجزائر و ليبيا، فمن المرجح أن تزداد أهمية هيمنة قطاع الطاقة على التبادل التجاري بين الولايات المتحدة وشمال إفريقيا في السنوات المقبلة. فعلى سبيل المثال، وفي جوان2007 ، وقعت الولايات المتحدة مع الجزائر إتفاقية للتعاون في مجال إنتاج الطاقة النووية المدنية، وهو الإتفاق الذي تم التوقيع على صيغتها النهائية مباشرة بعدما أعلنت الجزائر عن عزمها مضاعفة بنحو ثلاث مرات من حجم صادراتها من الغاز الطبيعي نحو الولايات المتحدة الأمريكية[1].

ولو أنه يبدو بأن الإهتمام الأمريكي بشمال إفريقيا دفعته مصالح أمريكية متمثلة في الإستحواذ على النفط في المنطقة، إلا أنه في حقيقة الأمر،وإن كانت فعلا هناك إكتشافات نفطية في تشاد وموريتانيا وأن هناك إنتاج فعلي للنفط في هذه الدول، إلا أن ما تنتجه دول شمال إفريقيا وما تتوفر عليه من إحتياطات كبيرة لا يقارن مع ما تتوفر عليه دول إفريقية أخرى خاصة تلك التابعة لخليج غينيا[2].

[1] بن عطا الله، مرجع سابق، ص. 299.
[2] عربية، مرجع سابق، ص. 74.

خلاصة الفصل:

الإهتمام الأمريكي بمنطقة شمال إفريقيا تنطلق من السياسة الخارجية الأمريكيةالجديدة اتجاه القارة الافريقية ككل.

تعتبر شمال إفريقيا مجالا جغرافيا إفريقيا من جهة ومن جهة أخرى هو يعتبر أكثر الأقاليم الإفريقية التي تتوفر على العوامل المحددة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه القارة الإفريقية.

غياب التجانس الإجتماعي بسبب التفكك الإثني والقبلي والعرقي مع غياب ثقافة سياسية وطنية كانت بداية لكثير من الأزمات الداخلية التي عاشتها دول منطقة شمال إفريقيا.

يوجد عدم إستقرار أمني خاصة في ظل تحول شمال إفريقيا إلى قاعدة رئيسية للإرهاب و الجريمة المنظمة.

يعود إهتمام السياسة الخارجية الأمريكية بمنطقة شمال إفريقيا بالدرجة الأولى إلى العامل الإقتصادي خاصة أن المنطقة تتوفر علي موارد طبيعية كالنفط والغاز واليورانيوم.

الإنتقال في السياسة الخارجية الامريكية إتجاه منطقة شمال إفريقيا من التهميش إلى أن أصحبت تدخل في حسابات السياسة الخارجية الأمريكية في القارة الإفريقية من منطلق إنتشار الإرهاب وما تحتويه المنطقة من موارد نفطية خاصة.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: آليات و إستراتيجيات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول شمال إفريقيا

تشكل إفريقيا بصفة عامة و منطقة شمال إفريقيا بصفة خاصة أهمية كبيرة لدى الولايات المتحدة الأمريكية، لهذا إتخذت هذه الأخيرة مجموعة من الإستراتيجيات و الآليات في جميع المستويات من أجل ضمان نفوذها في المنطقة و الحفاظ على مصالحها، و يمكن القول، فيما يتعلق بآليات و إستراتيجيات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه شمال إفريقيا منذ نهاية الحرب الباردة، أنها تعبر عن تصاعد الإهتمام الأمريكي بهذه القارة، سواء في المجال الإقتصادي أو الأمني أو الإستراتيجي. ومنذ التدخل الأمريكي في الصومال بداية التسعينات من القرن الماضي، في عهد جورج بوش الأب، إلى غاية إدارة ترامب، شهدنا عدة مبادرات رئاسية نحو إفريقيا تحولت إلى مؤسسات تشكل الآن أعمدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه القارة و من أجل ذلك تم تقسيم دراستنا في هذا الفصل إلى مبحثين سنتطرق إليها حسب التقسيم التالي:

المبحث الأول: و يشمل دراسة لآليات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول شمال إفريقيا.

المبحث الثاني: و يشمل دراسة لإستراتيجيات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول شمال إفريقيا.

المبحث الأول: آليات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول شمال إفريقيا

سعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة، و خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى توثيق علاقاتها مع دول منطقة شمال إفريقيا، من خلال العديد من الآليات السياسية منها و الإقتصادية و الأمنية، و التي سوف نتطرق إليها في المطالب التالية:

المطلب الأول: الآليات السياسية

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على دعم القيم الليبرالية و نشرها كالديمقراطية و حقوق الإنسان و قضايا دور المرأة و مؤسسات المجتمع المدني، و محاولة تكييف الدول الشمال إفريقية مع التحولات الدولية كالإنفتاح على الأسواق العالمية[1].

فمن الناحية السياسية ترفع أمريكا مبدأ الديمقراطية و حقوق الإنسان كركيزتين أساسيتين لسياستها الخارجية إلا أن هذه المبادىء مجرد أداة تستغلها لتحقيق مصالحها، كما تسعى إلى إيجاد نخبة موالية لها لضمان مصالحها تستفيد من إمكانيات العولمة الأمريكية لطرح قضايا معينة كالمجتمع المدني، و دور المرأة في السياسة والسعي إلى الحد من النفوذ الأوروبي و الإنفراد بالنفوذ من أجل الحفاظ على الزعامة العالمية و العمل على محاصرة النظم غير الموالية لها[2].

لقد أصبحت الديمقراطية شرطا لعلاقات أوثق مع الولايات المتحدة، حيث رفع شعار التعددية الديمقراطية على أعلى المستويات في الإدارة الأمريكية و أصبح مسؤولوا وزارة الخارجية و أجهزة الأمن القومي يعملون بوضوح لتشجيع التحول الديمقراطي ودعم حقوق الإنسان في القارة. إن جهود إدارة بوش في قضايا حقوق الإنسان و الديمقراطية واصلها الرئيس بيل كلينتون حيث أكد وزير الخارجية وارن كريستوفر في إحدى خطبه " بأن تعزيز الديمقراطية و حقوق الإنسان هو أحد أعمدة السياسة الخارجية الأمريكية"، ويتركز إهتمام خطاب إدارة كلينتون، في هذه القضايا على الحاجة لإقامة إستقرار داخلي و دولي مستمر في مجالي الديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث هذه القيم تم ربطها بشكل متزايد بالمساعدات الخارجية، و يستند إطار هذه السياسة الخارجية على النظرية القائلة بأن الديمقراطية الليبرالية والأسواق الحرة هي أفضل ضمانة للسلام العالمي والإستقرار والتنمية.

إن أكثر مثال على إلتزام كلينتون بحقوق الإنسان هي إستجابة الإدارة إلى إلغاء الإنتخابات و

[1] عبد الفتاح الرشدان،" السياسة الخارجية الأمريكية فيما يتعلق بالمغرب الكبير"، مجلة دراسات شرق أوسطية، ع.75.2016،ص.80.

[2] البار، بسكري، مرجع سابق، ص.60.

قتل الأبرياء من قبل نظام أباشا في نيجيريا، حيث أن إدارة كلينتون خفضت 450,000 مليون دولار كمساعدات للتدريب العسكري و 11 مليون دولار من المنح لنيجيريا ، فكل من الولايات المتحدة و الإتحاد الأوروبي و دول الكومنولث و أعضاء الأمم المتحدة فرضت أيضا عقوبات ضد نظام أباشا.

وأكد الرئيس بيل كلينتون أثناء تواجده في أوغندا قائلا " :إذا عملنا معا لتعزيز الديمقراطية و حقوق الإنسان فإننا يمكننا أن نساعد هذه القارة في الوصول إلى كامل إمكانياتها في القرن الواحد والعشرين – العظمة الحقيقية –التي حرمت منها طويلا ."هذه كانت رسالته التي ركز عليها خلال طيلة فترة زيارته الرسمية إلى إفريقيا كما أن الرئيس كلينتون شدد على عدد من الأمور منها: أهمية الحكم الرشيد والمساءلة والحكومات المنتخبة بحرية، وعلى الحاجة لقيام الحكومات الإفريقية بتوفير مساحة للديمقراطية، و الإستقرار الإفريقي، الأمن والرخاء لتتماشى مع مصالح الولايات المتحدة، و شدد على أن إحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان تحتل الصدارة في مصالح الولايات المتحدة في إفريقيا.

وعلى نفس خطى أسلافه قامت إدارة الرئيس بوش برعاية تنمية الديمقراطية في إفريقيا من خلال دعم المؤسسات الضرورية للديمقراطية كالحرية الإعلامية، المجتمعات المدنية القوية، السلطات القضائية المتنقلة، الأحزاب السياسية الحيوية[1].

كما أعلنت إدارة الرئيس أوباما في يونيو من عام 2012 على أن الآلية الجديدة لشمال إفريقيا تتركز في أربعة نقاط أساسية تتمثل في: تعزيز بناء الآليات الديمقراطية في شمال إفريقيا، دعم النمو الإقتصادي في شمال إفريقيا وتطوير مجالات التجارة والإستثمار، دفع السلام والأمن في شمال إفريقيا، تحفيز الفرص والتنمية في شمال افريقيا[2].

و لكن مع وصول ترامب إلى الحكم لم تعد السياسة الأمريكية تتجه إلى مزيد من دعم الإصلاحات الديمقراطية و لم تمشي على نفس خطى الرؤساء السابقين للولايات المتحدة الأمركية، فبسيكولوجية ترامب، من المرجح، المزيد من الدعم السلطوي و كثير منهم يحكم الدول الإفريقية التي تستخدم مكافحة الإرهاب كستار لقمع الآراء المتعارضة، مما يزيد من تقييد الحريات المدنية.

[1] كاية، مرجع سابق، ص ص.140،141.
[2] عربية ، مرجع سابق، ص. 108.

المطلب الثاني: الآليات الأمنية

تؤكد السياسة الخارجية الأمريكية على معارضتها بحزم التعصب و التطرف، و محاربة و إدانة كل أشكال الإرهاب الدولي بدون تحفظ في العالم ككل ، و إزدادت قناعتها بمساندة دول المنطقة في مكافحة الإرهاب بعد الهجومات و بعدما إستهدفت أعمال إرهابية الولايات المتحدة في عقر دارها، في 11 سبتمبر 2001 إثر سلسلة التفجيرات التي مست إحدى رموز القوة الأمريكية، مبنى البنتاغون و المركز العالمي للتجارة، وراح ضحيتها آلاف من الضحايا، و ما نجم عنها من حالة التأهب القصوى للقوات المسلحة، بعد إعلان الرئيس الأمريكي شن الحرب العادلة ضد الإرهاب، إبتداءا بتشكيل تحالف و تعاون دوليين لتطويق الظاهرة، و المتمثلة في: التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب حيث دعت المجتمع الدولي إثر إنعقاد الدورة ال41 للجنة مكافحة المخدرات التي أجريت في فيينا في 1998 لإقامة تعاون دولي لكسر مثلث المخدرات و الإرهاب و الإجرام، مؤكدة إلى ضرورة إعتماد إطار قانوني و تقني منظمين لاسيما من خلال إجراءات تسمح بمراقبة تحركات الجماعات الإجرامية عبر الحدود الدولية من خلا تبادل المعلومات في وقتها بين المصالح المختصة و التعاون الفعلي بتكوين مجموعة الخبراء. كما أكدت على مواصلتها كفاحها الشرعي ضد الإرهاب، وقف العنف، و القضاء على العناصر المتطرفة المتسببة في المجازر الواسعة[1].

و في ملف مكافحة الإرهاب الدولي، تطابق وجهات النظر الجزائرية_الأمريكية، فقد كان التعاون الأمني الأمريكي الجزائري على المستوى العسكري حيث أنه في نوفمبر 2001 إلتقى الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش بالرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، لمناقشة التعاون بين البلدين في الحرب على الإرهاب، و تم وضع الجماعة السلفية للدعوة و القتال ضمن قائمة الجماعات الإرهابية سنة 2002.

عانت الجزائر خلال فترة الإرهاب من عزلة دولية، إنعكست على العلاقات العسكرية .و يعتبر دخولها في الحوار المتوسطي في سنة 2000 ، ينطلق من ثلث المبادئ بالنسبة لسياستها الخارجية فيما يتعلق بالدفاع و الأمن الإقليمي و التقارب بين شعوب دول المنطقة .قامت الجزائر بمناورات عسكرية مشتركة مع قوات حلف الناتو، حيث قال قائد قوات يو اس كويست البحرية الأمريكية، أن الجزائر شريك إستثنائي بالنسبة للولايات المتحدة في حربها الشاملة على الإرهاب .

[1] عليلي، مرجع سابق، ص ص.179،180.

و منه كان الحوار الجزائري الأطلسي الهادف إلى إيجاد نوع من التعاون العسكري بين الشركاء لمواجهة التهديدات، بحيث يكون هذا التعاون منطلق من مصالح مشتركة، و يرتكز على رفع المستوى العسكري و التخطيط للميزانية الممنوحة للقطاع العسكري.

أما فيما يخص التعاون العسكري، جاء اللقاء الذي جمع كل من الجنرال الجزائري أحمد صنهاجي، و هو السكرتير العام لوزارة الدفاع الجزائرية، كذا النائب الخاص ، لوزارة الدفاع الأمريكية لشؤون الأمن الدولي جوزيف ماكميلان، يومي 9 و 10 نوفمبر 2010 ، في إطار الحوار العسكري الجزائري الأمريكي، حيث إختتم اللقاء بالتوقيع على النقاط التي تم الإتفاق عليها لتقوية التعاون الثنائي العسكري و تكنولوجيات العسكرية .و إختتم ماكميلان زيارته إلى الجزائر بلقاء وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي، و دار الحوار حول قضية دفع الفدية للإرهابيين، حيث أوضح ماكميلان أن وجهة النظر الأمريكية واضحة في هذه النقطة، و أنه يجب تجريم دفع الفدية للإرهابيين، إذ أصبح من المهم أن يدعم المجتمع الدولي المقترحات المقدمة من الطرف الجزائري[1].

خلال ديسمبر 2009 حصلت تقوية للشراكة الجزائرية الأمريكية، خاصة في إطار التعاون العسكري من خلال زيارة وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي لواشنطن، و لقائه بكاتبة وزارة الخارجية الأمريكية هيلاري رودهام كلينتون و مسؤولين آخرين .حيث أكد الوزير الجزائري أن التعاون الأمني يشمل تبادل المعلومات و التدريب و تنمية الموارد البشرية. و في جوان 2007 وقعت الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية على إتفاقية تعاون في الإستخدام السلمي للطاقة النووية بالإضافة إلى التعاون الأمريكي الجزائري في مجال الإستخبارات و جمع المعلومات حيث أدرك الأمريكيون أهمية التعاون فيما يتعلق بالمعلومات الأمنية مع الجزائر من خلال التجربة الجزائرية في محاربة الإرهاب، كذلك التعاون في المجال القانوني و القضائي حيث بدأ التعاون و التنسيق في الإطار القانوني بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية، يظهر بوضوح خلال السنوات الأخيرة الماضية، حيث وقعت كل من الجزائر و الولايات المتحدة على إتفاقية المساعدة القانونية في أفريل 2010 و المتمثلة في التنسيق القانوني لتسليم الإرهابيين من خلال إتفاقيات، و إيجاد إطار قانوني دولي يمنع تقديم الفدية للإرهابيين[2].

[1] براهيمي، مرجع سابق، ص ص. 165.
[2] المرجع نفسه، ص. 169.

صادق مجلس الأمن الدولي في2001.09.29، على مشروع الخطة الأمريكية، التي تهدف أساسا إلى مكافحة الإرهاب و تجفيف منابع تمويله، هذا المشروع الذي جاء لتدعيم المساعي الأمريكية لحصر المخاطر الدولية لآفة الإرهاب من خلال تحديد هذه الظاهرة و طريقة مكافحتها و المهمات التي يجب على الدول القيام بها. و تتمثل أهم هذه الإجراءات في تنسيق الجهود و التعاون دوليا، من خلال مايلي:

ـ تكثيف الإتصالات و تبادل المعلومات لتفكيك الشبكات الإرهابية بتقديم قوائم المشتبه بهم، و المتورطين، و رصد تحركاتهم، و تقديم التحذيرات المبكرة لتجنب الأعمال الإرهابية.

ـ القضاء على القواعد الحليفة للإرهاب بمنع تقديم الدعم المادي و المعنوي، حرمان الملجأ الآمن لممولي و مخططي و داعمي و مرتكبي الأعمال الإرهابية و تقوية إجراءات مراقبة تحرك الأفراد و الجماعات الإرهابية، لمنع التزوير و الإحتيال في إستعمال وثائق الهوية و السفر.

ـ التعاون من أجل التنفيذ الكامل للترتيبات و الإتفاقيات الدولية الثنائية و المتعددة المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

ـ إتخاذ الدول إجراءات إضافية ضمن أراضيها و بكل الوسائل القانونية الصارمة لمنع تمويل أعمال الإرهاب و التهيئة لها و معاقبة مرتكبي هذه الجرائم، و تبادل المعلومات حسب القوانين المحلية و الدولية و التعاون إداريا و قضائيا لمنع إرتكابها.

ـ تجميد و حظر إستعمال الحسابات و الخدمات المالية و الموارد الإقتصادية لصالح الجمعيات و الأشخاص المشكوك في تورطهم المباشر أو غير المباشر في الأعمال الإرهابية، و منع الدول جمع أو تقديم الأموال على أراضيها[1].

لم تتغير مكانة الجزائر في السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة الرئيس الجديد للولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب، حيث جاء في بيان لكتابة الدولة للخارجية في 20 فيفري2017 أن للجزائر مكانة إستراتيجية وهي شريك مقتدر، يجمعها تعاون دبلوماسي قانوني وأمني. لهما مبادلات مستمرة في المجال المدني والعسكري، وأضاف البيان أن التعاون الثنائي بين البلدين يرمي إلى مساعدة الجزائرعلى مكافحة الإرهاب والجريمة.

[1] عليلي، مرجع سابق،ص.183.

و دعمها لبناء مؤسسات تساهم في أمن و إستقرار المنطقة، و كذا مساعدة المجتمع المدني في الجزائر. و يتم هذا الدعم من خلال مبادرة الشراكة الشرق أوسطية، لدعم عمل المجتمع المدني في الجزائر، من خلال برامج تدريب الصحفيين، و رجال الأعمال و سيدات الأعمال و البرلمانيين و أصحاب المهن القانونية، و رؤساء المنظمات غير الحكومية. إلى جانب تمويل التنمية الإقتصادية، و برامج دعم التعليم في الجزائر. هذا الدعم موجه أيضا لمحاربة تنظيم " داعش"، و القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

و أشارت الوثيقة إلى زيارة نائب وزير الخارجية الأمريكية إلى الجزائر في جويلية 2016، و عقد الحوار الإستراتيجي مع الجزائر في أفريل 2015. و كذا إستضافت الجزائر كبار المسؤولين في الجيش الأمريكي و زيارات السفن، بينما إستضافت الولايات المتحدة الحوار العسكري المشترك مع الجزائر في جويلية 2016، و أضاف البيان أن الجزائر ظلت تحافظ على إستقرار نسبي على الرغم من الإضطرابات في البلدان المجاورة، و أنها تلعب دورا في تعزيز الإستقرار الإقليمي[1].

كما عرف المغرب ما بين سنة 2011 و 2015 نسبة تسلح كبيرة فيها متمثلة في طائرات مقاتلة، وطائرات تدريب، و سفن و صواريخ، و دبابات، كما سمح التعاون العسكري بين البلدين من برنامج تحويل الأسلحة الأمريكية فيما بلغت وتيرة التدريبات العسكرية المشتركة إلى 6 مناورات سنويا.

أما بالنسبة لتونس فإن ميزانيتها الأضعف مقارنة بالدول الأخرى المغاربية وهذا راجع إلى سياستها الخارجية البراغماتية المتفتحة على الغرب، لذا فإن الإهتمام الأمريكي يشكل رهانا سياسيا أكثر منه إستراتيجيا أو رغم التحولات التي عرفتها تونس بعد 2010.

ويعتبر وجود لجنة عسكرية أمريكية مشتركة أحد مؤشرات التعاون العسكري بين البلدين وفي هذا الإطار تجري القوات التونسية مناورات عسكرية مشتركة و دورية مع القوات الأمريكية، كما تستفيد تونس على غرار المغرب من البرنامج العسكري الدولي للتدريب والتكوين بدعم مالي يفوق مليون دولار سنويا، كما تستفيد أيضا من برنامج تحويل العتاد العسكري الفائض[2].

[1] قبلي، مرجع سابق، ص ص.15،16.
[2] مدقدم، مرجع سابق، ص. 57.

المطلب الثالث: الآليات الإقتصادية

ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على دبلوماسية التجارة الدولية كأداة لإختراق المنطقة، و قد إتضحت ملامح تلك السياسة منذ سنة 1998، حيث سعت إدارة كلينتون إلى تأسيس شراكة أمريكية جديدة مع دول شمال إفريقيا، إرتكزت على الموقع الإستراتيجي و الثروات الطبيعية و خطوط التجارة[1].

ففي عهد جورج بوش الأب، إلى غاية إدارة ترامب، شهدنا عدة مبادرات رئاسية نحو إفريقيا عامة، حيث عمل كلينتون على التركيز على دبلوماسية التجارة كأداة للإختراق، و الذي نجح في ذلك إلى حد كبير، أراد الرئيس الأمريكي جورج بوش صاحب فكرة النظام العالمي الجديد أن يستمر على هذا النهج فوقع مع الدول الإفريقية إتفاقية أغوا(AGOA) عام 2000 و هي إتفاقية تجارية تسهل التبادل التجاري بين القارتين، و يعفو حوالي 7000 من منتجات 39 دولة إفريقية بما في ذلك المنسوجات و السيارات و الفاكهة و النبيذ من رسوم دخول أسواق الولايات المتحدة الأمريكية، و في ظل إدارة أوباما مدد الكونغرس الأمريكي هذا القانون إلى عام 2025 بعد إنتهاء صلاحيته عام 2015. وفي المقابل من ذلك، كان واحد من أوضح الموضوعات التي جاءت في حملة ترامب الإنتخابية معارضته لإتفاقيات التجارة الدولية، التي رأى أنها أفضت إلى وجود الملايين من الأميركيين العاطلين عن العمل[2].

و من أهم الآليات التي تقوم بها السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة شمال إفريقيا هي الإتفاقيات الثنائية، حيث عملت الولايات المتحدة على ربط دول المنطقة بالعديد من الإتفاقيات التجارية والأمنية، فتجاريا بعثت الولايات المتحدة الإتفاقيات في إطار مجال التجارة والإستثمار والتي كان الهدف منها، تسهيل الوصول إلى أسواق الدول المنضمة إلى هذا النوع من الإتفاقات و متابعة تنفيذ الإتفاقيات التجارية الأخرى التي تربط الطرفين. وبدأ الرهان الأمريكي يتأكد على الشراكة الإقتصادية مع دول شمال إفريقيا كسوق إقليمية إقتصادية متكاملة والمتمثلة في إقامة علاقة شراكة مع تلك الدول.

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تنمية إقتصاد السوق المبني على أسس العرض و الطلب، و أصبحت مطالب إقامة نظام إقتصادي دولي جديد بالمفهوم الذي كانت الجزائر تطالب به،

---

[1] البار، بسكري، مرجع سابق، ص. 46.

[2] عامر عيد ، توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا، رسالة ماجستير(جامعة الإسكندرية: كلية الدراسات الإقتصادية و العلوم السياسية ، 2019)، ص .3.

مرفوضة نهائيا و الإستثناء يبقى قائما لفئة محدودة من دول العالم الثالث الحائز على ثروات و موارد طاقوية (البترول و الغاز) و من بينها الجزائر من خلال إقامة و توقيع إتفاقيات خاصة معها، في ظل سياسة التطويق التدريجي لكل الموارد الطاقوية في العالم من الخليج العربي إلى بحر قزوين عبر حوض المتوسط.

كما أن عولمة و شمولية الإقتصاد الدولي، أفرزت إرتباطا إقتصاديا و ماليا و تجاريا، نتج عنها إيديولوجية الإقتصاد الليبرالي في إطار التجمعات الإقليمية الكبرى.

كما ذهبت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الشروع في تجسيد شراكة إقتصادية مع المنطقة، بعد ندوة برشلونة في نوفمبر 1995، التي نظمها الإتحاد الأوروبي لدفع مسار الإندماج الأورومتوسطي، في إطار ظاهرة عولمة الإقتصاديات، و رغبته في إستعادة موقعه بالنسبة لليابان و الولايات المتحدة الأمريكية.

و من ثم إقترحت الولايات المتحدة، الشراكة التي تتضمن أجنحة سياسية، أمنية، إقتصادية و إجتماعية، لتسهيل إنفتاحها و قيادة مشروع منطقة التبادل الحر لعام 2010، ردا على إقصائها من مسار برشلونة. لقد سمح دور القوة العالمية الوحيدة للولايات المتحدة first magnitude ، من فرض إستراتيجيتها الخاصة على المستوى الإقليمي_المتوسطي عامة، و الشمال إفريقي كمنطقة فرعية جهوية خاصة. و يظهر ذلك في إمتلاك الولايات المتحدة الأمريكية في المتوسط، مقاليد ضغط هائلة على مستوى البنيات التعددية الأوروأطلنطية، حلف الشمال الأطلسي و منظمة الأمن و التعاون الأوروبي، من خلال رفضها تسليم سلطة القيادة الأطلسية لأوروبا، و إبقائها على الأسطول السادس في المتوسط و هو مايلقى إستياء فرنسا التي تطمح إلى التبوأ بالقيادة. هذا بالإضافة إلى دور الولايات المتحدة الأساسي في مسار السلام في الشرق الأوسط و المبادرات الإقتصادية تجاه الشرق الأوسط و شمال إفريقيا[1].

و سنتطرق إلى بعض العلاقات و الشراكات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية و دول شمال إفريقيا فيمايلي:

[1] عليلي، مرجع سابق، ص. 163.

أولا: العلاقات الإقتصادية الأمريكية الجزائرية:

لقد عرفت العلاقات الإقتصادية بين البلدين نموا متزايدا منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي والتي تعززت أكثر بعد أن وقّع الطرفين في جويلية 2001 على إتفاق إطار حول التجارة والإستثمار وكان الهدف من هذا الإتفاق هو مضاعفة حجم التبادل التجاري، وتمكين الشركات الأمريكية من الحصول على الجزء الأكبر من السوق الجزائرية[1].

كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من إستثمر في الجزائر في قطاع المحروقات، في سنة 2005 بعد أن وضعت الجزائر قانون فتحت من خلاله الباب أمام الإستثمار الأجنبي. فهناك حوالي 1,100 مواطن أمريكي يعيشون و يعملون في الجزائر، أغلبهم في قطاع النفط في الجنوب .ترتكز الإستثمارات الأمريكية في قطاع النفط بالإضافة إلى صناعة الأدوية و صناعات أخرى، لكنها تواجه العديد من المشاكل البيروقراطية .و في 23 نوفمبر 2010 إلتقى السفير الجزائري في الولايات المتحدة عبد الله باعلي في كتابة الخارجية الأمريكية بجوزي فيرنانديز السكرتير المساعد للشؤون الإقتصادية، حيث تناقشا في قضية العلاقات الإقتصادية الثنائية في إطار العلاقات الإقتصادية الأمريكية المغاربية[2].

وتعتبر الولايات المتحدة من أكبر المستثمرين الأجانب في الجزائر، حيث أنه بين-2001 1990 قدرت الإستثمارات الأمريكية بأكثر من 900 مليون دولار كإستثمارات أجنبية مباشرة ، ويهتم المستثمرين الأمريكيين أساسا بالقطاع النفطي حيث أنه في عام 2006 حصلت شركة " شل " على عقدين للتنقيب عن 7 آبار للنفط تبلغ قيمتها نحو 60 مليون دولار، وتعتبر الجزائر سابع مورد بالنفط للسوق الأمريكي. أما في قطاع الكهرباء، حصلت شركة- جينيرال إلكتريك General electric في جوان 2008 على عقد لتجهيز محطة لتوليد الكهرباء تقع على بعد 700 كلم في شرق العاصمة، يتعلق الأمر بثالث موقع خص به الأمريكيين الذي يوفر ضاغطات غاز بأعلى تكنولوجيا حيث قدر مبلغ العقد ب 635مليون دولار.

إلا أن المبادلات إنخفضت في 2009 لتسجل 10.7 مليار دولار من الصادرات الجزائرية و 9.6 مليار دولار ميزان تجاري لصالح الجزائر وبدأ النزول الفعلي المتواصل للمبادلات بين البلدين

---

[1] Yahia zoubir, American policy in the concept of a new region (working paper the institute area: mediterran en Arab world in 24/07/2006), p4.

[2] براهيمي، مرجع سابق،ص. 139.

في 2012 التي شهدت أولى بوادر هذا الإنخفاض حينما سجل حجم صادرات ب 9.99 مليار دولار وميزان تجاري ب 8.63 مليار دولار.

وفي 2014 تم تسجيل نفس المستوى تقريبا ب 4.62 مليار دولار، وفي2016 تواصل الإنخفاض لتتراجع الصادرات الجزائرية إلى 3.22 مليار دولار وميزان تجاري ب 1.03 مليار دولار، مع واردات أمريكية قدرها 2.19 مليار دولار. وتتشكل الصادرات الجزائرية نحو الولايات المتحدة أساسا من المحروقات كما ذكرنا سابقا، إضافة إلى بعض المواد الغذائية التي شرع في تصديرها مؤخرا لهذا البلد، ويبقى تراجعها في السنوات الأخيرة إلى تراجع الطلب الأمريكي على البترول والغاز الجزائري، والسبب يبدو واضحا لاسيما إذا ما عدنا إلى النشاط الكبير لإنتاج النفط والغاز الصخريين في السنوات الماضية بهذا البلد، الذي يتوقع أن يعود إلى ذروة إنتاجه النفطي التي عرفها في سنوات السبعينيات حين وصل إنتاجها إلى 9.6 مليون برميل يوميا، حسبما ما يتوقعه الخبراء[1].

تحرص الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز العلاقات الثنائية الأمريكية_الجزائرية في المجال الإقتصادي خاصة خارج قطاع المحروقات حيث عملت على تنويع و تكثيف إبرام الإتفاقيات معها، الأمر الذي من شأنه أن ينمي و يعزز التعاون بين البلدين، حيث تم التوقيع على إتفاقية في المجال الصحي و التكنولوجيا و إنتاج الأدوية في 2011.

ففي إطار ترقية التعاون إلى شراكة إستراتيجية إنعقدت الدورة الأولى للحوار الإستراتيجي الجزائري الأمريكي نهاية 2012، حيث إتفق الطرفان على تنويع أفق التعاون، و عدم تركيزها في الجانب الأمني، من خلال توقيع عدد من الإتفاقيات في مجالات الصحة و الصناعة و الزراعة و التكنولوجيا. و إنعقد الحوار الإستراتيجي الثاني شهر أفريل 2014، عندما زار كاتب الدولة للخارجية الأمريكية آنذاك جون كيري الجزائر، و جاء البيان المشترك مؤكدا على توسيع التعاون إلى مجالات شتى، إقتصادية و تجارية و التربية و التعليم العالي، إلى جانب المجال الأمني، من خلال دعم المنتدى العالمي الشامل ضد الإرهاب، و مكافحة الظاهرة عبر الوطنية، و تبادل الخبرات و المعلومات[2].

[1] عبد الجبار مدقدم، التنافس الأورو_الأمريكي في المنطقة المغاربية و أثره على التعاون المغاربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر(جامعة الجلفة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2018/2017)، ص ص.60،61.

[2] قبلي، مرجع سابق، ص. 16.

ثانيا: العلاقات الإقتصادية الأمريكية المغربية:

إتفاقية التبادل الحر بين المغرب و الولايات المتحدة الأمريكية و التي تعتبر في إطارها العام كمثيلاتها من النماذج المقترحة على بلدان أخرى، ككندا و المكسيك و الشيلي و سنغافورة، حيث وقع المغرب لحد الآن مجموعة من الإتفاقيات التجارية التي ينحصر تطبيقها في مجالات تجارة السلع فقط، و إذا كان المغرب مع الإتحاد الأوروبي يشمل مواضيع مختلفة فإنه لم يهدف إلى تحرير كافة القطاعات جملة واحدة، بل ركز بالأساس على تحرير تجارة المنتوجات الصناعية في أفق 2012، بينما مواضيع الفلاحة و الخدمات و غيرها، فقد تم تناولها من باب " التعاون" فقط و ليس من باب " التفاوض". و هو عكس ما وقع في الإتفاقية الأخيرة مع الولايات المتحدة الأمريكية[1].

إحتل المغرب المرتبة 68 في ترتيب الأسواق المربحة للمنتجات والخدمات الأمريكية ولقد أبرز مؤيدي إتفاقية التبادل الحر الدوافع الإقتصادية لهذه الإتفاقية، وهي وصول المنتجات المغربية إلى الأسواق الأمريكية في حين أن النقاد أوضحوا بأن هذه حجج ليست مقنعة حيث أن التجارة مع الولايات المتحدة لا تمثل سوى 3 % من مجموع المبادلات المغربية (الواردات + الصادرات) وذلك في الفترة الممتدة من عام2002 إلى 2008 في حين مثلت المبادلات مع الإتحاد الأوروبي 61 % في نفس الفترة.ولقد منحت الولايات المتحدة إلى الحكومة المغربية من الفترة 2004-2008 حوالي135 مليون دولار وذلك من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) وذلك لتعزيز التعاون من خلال النمو الإقتصادي وتقديم الدعم للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والتعليم وتكوين الكفاءات.

ولكن بالرغم من توقيع إتفاقية التبادل الحر بين الطرفين فإن المبادلات بقيت ضعيفة ما بين الدولتين، وبعيدا عن وعودها الإقتصادية شكلت هذه الإتفاقية ورقة ضغط سياسي لكلا الطرفين حيث تسمح للولايات المتحدة بتنفيذ إستراتيجياتها العالمية من خلال فتح أول منطقة تبادل حر، وفقا لمخططها، والتي تمتد من المغرب إلى أفغانستان، من جانب آخر تعتمد المغرب على الورقة الأمريكية وذلك لإرسال إشارة إلى الإتحاد الأوروبي والتي من خلالها تفاوض بشأن إتفاق الإنضمام.

وبالحديث عن الإستثمارات الأمريكية المباشرة في المغرب ، فليست ذات قيمة عالية فبالرغم من النشاط المكثف لغرفة التجارة الأمريكية في الرباط ، والتي تلعب دورا محوريا في الترويج للسوق المغربية فقد إقتصر الإستثمار في مجال الخدمات، قطع الغيار مكونات الكومبيوتر.

[1] البار، بسكري، مرجع سابق، ص. 72.

أما في المجال الطاقوي وقع المكتب الوطني للمحروقات 2005 إتفاق من أجل إكتشاف وتقييم النفط في المغرب، وذلك مع الشركات الأمريكية مثل شركة" شل" Shell ولقد قدمت وكالة التنمية الأمريكية والتجارة (USTDA) منح مساعدة تقنية قيمتها 115 ألف دولار إلى المكتب الوطني للمحروقات والمناجم (ONHYM) وذلك لتحسين قدرات الإستكشاف في قطاع المحروقات والمناجم[1].

ثالثا: العلاقات الإقتصادية الأمريكية التونسية:

شهدت العلاقات بين تونس والولايات المتحدة الأمريكية بعد ثورة 14 جانفي 2011 حركية كبرى كنتيجة لتنامي إهتمام الإدارة الأمريكية بالتجربة الديمقراطية الفتية في تونس وتجسد ذلك في منح الولايات المتحدة الأمريكية لتونس في جوان 2016 ضمان قرض هو الثالث من نوعه مكنها من الحصول من السوق المالية الدولية على قرض بقيمة 500 مليون دولار، بسعر فائدة منخفض، وجه لدعم الميزانية وبرامج الإصلاحات التي شرعت تونس في إنجازها، علما أنه سبق للولايات المتحدة منح ضمان قرض بنفس القيمة سنة 2012 و2014 .

وقد تم إختيار تونس في ديسمبر 2016 من قبل مجلس إدارة مؤسسة تحدي الألفية كعضو مؤهل في البرنامج المندمج للمؤسسة حيث سيمكن هذا البرنامج تونس من الحصول على تمويلات هامة تصل إلى 350 مليون دولار أمريكي، في شكل مساعدات ستخصص لمحاربة الفقر والنهوض بالجهات المحروسة إقتصاديا وإجتماعيا. وعلى مستوى التبادل التجاري بلغت قيمة الصادرات التونسية نحو السوق الأمريكية سنة 2016 ، 523 مليون دينار بينما ناهزت الواردات 1465 مليون دينار . وبلغت الإستثمارات الأمريكية المباشرة في تونس خلال سنة 2016 ما يفوق 300 مليون دينار.

يذكر أن مشروع ميزانية الولايات المتحدة لسنة 2018 تضمن تخفيضا هاما(حوالي% 67) في المساعدة الإقتصادية و العسكرية الموجهة إلى تونس إذا إقترحت إدارة الرئيس ترامب تقديم مساعدة تبلغ 54.6 مليون دولار أي بإنخفاض قدر بـــ85.8 مليون دولار وذلك مقارنة مع سنة2017[2].

[1] Kasim bouhou, stratégie et présence économiques des États-Unis ou Maghreb (Bruxelles: centre des études économiques, 2010), pp.12, 13.

[2] مدقدم، مرجع سابق، ص. 63.

رابعا: العلاقات الإقتصادية الأمريكية الليبية:

أما ليبيا فقد إستطاعت بعد التخلي رسميا عن برنامجها لأسلحة الدمار الشامل في ديسمبر 2003أن تفتح آفاقا جديدة لإستثماراتها الإقتصادية مع الشركات الأمريكية والأوروبية لا سيما في قطاع المحروقات وهو ما تأكد بعد رفع العقوبات الإقتصادية الأمريكية عن ليبيا في 2004 وإقتحم الأمريكيون سوق الإستثمارات النفطية في ليبيا ورأت الشركات الأمريكية أن الفرصة مواتية لإستغلال التحول الإستراتيجي في السياسة الخارجية الليبية لإستدراك الفارق الذي يفصلها عن موقع الشركات الأوروبية في ليبيا.

كما دعت ليبيا شركات النفط الأمريكية إلى العودة إلى الإستثمار في قطاع النفط الليبي لإعادة تأهيل البيئة النفطية وتسعى الشركات الأمريكية لا سيما شركة كونوكوفيليبس ومارثون أويل وأميرادا هيس إلى إستغلال حقول النفط الليبية التي كانت مدرجة ضمن مشروع(الواحة) قبل فرض العقوبات الإقتصادية على ليبيا[1].

[1] المرجع نفسه، ص. 65.

المبحث الثاني: إستراتيجيات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول شمال إفريقيا

إهتمام الولايات المتحدة بدول منطقة شمال إفريقيا هو نتيجة للتهديدات الأمنية التي يعرفها هذا الأخير خاصةالإرهاب، وإعتمدت الولايات المتحدة في تجسيد إهتمامها بالمنطقة على إستراتيجيات أمنية خاصة بالمنطقة كمبادرة "بان الساحل"(PSI) ومبادرة مكافحة الإرهاب عبرالصحراء (TSCTI) ومنها ما تشمل القارة الإفريقية ككل وهي" القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا"(AFRICOM).

بالإضافة إلي بعض المشاريع الإقتصادية التي تعكس أهمية منطقة شمال إفريقيا من الناحية الإقتصادية. و التي سوف نتطرق إليها في المطالب التالية:

المطلب الأول: الإستراتيجية السياسية

سعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة إلى تأكيد دورها في منطقة شمال إفريقيا، و ذلك من خلال ربط هذه المنطقة بمنطقة الشرق الأوسط في إطار ما يعرف "بمشروع الشرق الأوسط الكبير".

أعد مشروع الشرق الأوسط الكبير(GMO) الرئيس الأمريكي " جورج بوش الإبن" على هامش قمة قادة الدول الثمانية الأكثر تصنيعا في العالم و التي إحتضنتها جزيرة سي إسلاند بجورجيا من 8 إلى 10 يونيو سنة 2004، تحت شعار " شراكة من أجل المستقبل"[1].

و إن الهدف من هذه المبادرة هو رفع مستوى تفاعل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مع أصوات التغيير في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، و ذلك بتقديم الدعم للأفراد الذين يسعون إلى الحصول على مساعدات ملموسة لإصلاح دولهم و مجتمعاتهم[2].

و لقد أتى مشروع الشرق الأوسط الكبير مركزا على أربعة محاور أساسية متضمنة مجموعة من الإصلاحات و التي يمكن تلخيصها فيمايلي:

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق و الأهداف و التداعيات (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، ط1، 2005)، ص. 57.

[2] بن عطا الله، مرجع سابق، ص. 303.

أولا: تشجيع الديمقراطية:

وذلك من خلال التطبيق التدريجي لمجموعة من الإصلاحات منها:

ـ تعزيز إنتخابات حرة و منصفة في المنطقة و تطوير أنظمة برلمانية ديمقراطية عن طريق تقديم مساعدات تقنية لمراقبة الإنتخابات، وإعداد جداول الناخبين وتدريب خبراء في عملية تسجيل الناخبين[1].

ـ تشجيع الإصلاح الداخلي عبر منظمات المجتمع المدني و من ضمنها المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان ووسائل الإعلام.

ـ إنشاء معاهد لتدريب النساء على المشاركة في الحياة السياسية و المدنية.

ـ إنشاء مراكز تمكن الأفراد من الحصول على مشورات قانونية.

ـ الإهتمام بوسائل الإعلام المستقلة و تنظيم زيارات للصحفيين ورعاية برامج تدريب و تقديم زمالات دراسية و إقامة ندوات حول تغطية الإنتخابات.

ـ تشجيع تبني مبادئ الشفافية و مكافحة الفساد.

ثانيا: المجتمع المعرفي:

ويتضمن هذا المحور كل مايتعلق بالجانب العلمي والمعرفي حيث يركزعلى:

ـ بناء مجتمع مدني قائم على المعرفة خاصة أن هذه الأخيرة تمثل الطريق إلى التنمية، و ذلك من خلال دعم التعليم الأساسي و التعليم بواسطة الأنترنيت و تدريس إدارة الأعمال، حيث يقترح المشروع تكوين فرق لمحو الأمية بالتعاون مع منظمة اليونسكو و إقامة معاهد لتدريب المعلمين و إقامة برنامج " التعليم للجميع".

ـ إنشاء مدارس بإستعمال تكنولوجيا متطورة، و التوسع في إستخدام الأنترنيت عن طريق توفير أجهزة كمبيوتر في المدارس و تسهيل إتصالها بمكاتب البريد و الأرياف أيضا و المناطق النائية.

ـ تنظيم مؤتمرات و لقاءات لبحث إصلاح التعليم و تحديد الكلاسيكية الأوروبية (الفلسفة و علم الإجتماع) و التبرع بها للمكاتب التي تعاني من نقص في هذا الإطار[2].

---

[1] رايق سليم بريزات، مشروع الشرق الأوسط الكبير و السياسة الخارجية الأمريكية الأهداف_الأدوات_المعوقات(الأردن: الأكاديميون للنشر و التوزيع، ط1، 2013)،ص. 45.

[2] المخادمي،مرجع سابق،ص ص.63،64.

ثالثا: توسيع الفرص الإقتصادية:

تجسير الهوة الإقتصادية للشرق الأوسط الكبير يتطلب تحولا إقتصاديا يشابه في مداه ذلك الذي عملت به الدول الشيوعية سابقا في أوروبا الشرقية. وسيكون مفتاح التحول إطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة، خصوصا مشاريع الأعمال الصغيرة و المتوسطة، التي تشكل المحركات الرئيسية للنمو الإقتصادي و خلق فرص العمل. و سيكون نمو طبقة متمرسة في مجال الأعمال عنصرا مهما لنمو الديمقراطية و الحرية. يقترح المشروع تأسيس " مصرف الشرق الأوسط الكبير للتنمية "على غرار "المصرف الأوروبي وإعادة الإعمار" وإنشاء مناطق للتجارة الحرة وممارسة الضغوط من أجل التنمية و أولوية الإنتساب إلى منظمة التجارة العالمية وإدخال الإصلاحات الضرورية لذلك .و يقترح أيضا إقامة مناطق تتولى تشجيع التعاون الإقليمي في تصنيع وتسويق المنتوجات وإنشاء منبر للفرص الإقتصادية للشرق الأوسط يضم المسؤولين الكبار من المجموعة الثمانية و دول المنطقة.

وبالتالي يعتبر مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي أطلقه الأمريكيون في مطلع عام 2004 بمثابة محصلة لمشروع إستراتيجي أمريكي متكامل يرتكز على ثلاثة محاور أساسية[1]:

ـ المحور السياسي : تدعيم الحكم الراشد والإصلاحات الديمقراطية.

ـ المحور الإقتصادي : تدعيم إقتصاد السوق والقطاع الخاص .

ـ المحور الاجتماعي : إدخال إصلاحات تربوية تضيف من هامش المرجعية الدينية للقيم و إستبدالها بمرجعية القيم الإنسانية ، ويتعلق كذلك هذا المحور بإصلاح وضع المرأة ، وترقية دورها السياسي والإجتماعي.

هذا المشروع الذي يضع المغرب ضمن إطار جيو إستراتيجي يمتد من شمال إفريقيا غربا إلى باكستان شرقا ، جاء وفق خلفية إسراتيجية محددة تتمثل في توفير البيئة السياسية والإقتصادية والتربوية والإجتماعية لمكافحة الإرهاب حسب المنظور الأمريكي في هذا المشروع ، والذي يتغذى من الإستبداد السياسي و الفقر الإقتصادي و التطرف التربوي.

ولقد أبدت كل بلدان المغرب العربي إستعدادا كبيرا للإنضواء في هذه الإستراتيجية رغم إبداء بعض التحفظات الخاصة بضرورة إحترام الخصوصيات الثقافية والإجتماعية لكل الدول، وكذا وتيرة التطبيق لبنود هذا المشروع ، ويظهر من خلال إستقراء ميدان الإصلاحات المنتهية في كل البلدان

[1] المرجع نفسه، ص ص.65،66.

المغاربية على جميع الجبهات الإقتصادية، التربوية ووضعية المرأة.

فهناك مرجعية خفية وغير معلنة لمشروع الشرق الأوسط الكبير حتى وإن كانت حكومات هذه الدول تدافع عن إستقلالية هذه الإصلاحات التي تسير في تناغم فيما يتعلق بإصلاحات المنظومة التربوية والقانونية ووضعية المرأة، إلى جانب الإصلاحات الإقتصادية[1].

رابعا:حقوق الإنسان:

حيث تنادي الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة إحترام حقوق الإنسان و ذلك من خلال:

ـ إحترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية، و ضمان الممارسة الفعلية و الشرعية لهذه الحقوق و الحريات، من ضمنها حرية التعبير، و حرية الإنتماء لغايات سلمية، و حرية التفكير و الإعتقاد و الدين بشكل فردي، و كذلك بشكل مشترك مع أعضاء آخرين في المجموعة نفسها، من دون تمييز يمارس بسبب العرق و القومية و اللغة و الجنس و الدين.

ـ مراعاة تبادل المعلومات، من خلال الحوار بين الأطراف المشاركة حول القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان و الحريات الأساسية و العنصرية.

ـ العمل على إحترام التنوع و التعددية في مجتمعاتهم، و تشجيع التسامح ما بين المجموعات المختلفة، و محاربة مظاهر العنف و العنصرية، و يشدد المشاركون على أهمية المعلومات الكاملة، فيما يتعلق بحقوق الإنسان و الحريات الأساسية[2].

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمنية

أولا: مبادرة بان الساحل PAN-SAHEL :

تهدف مبادرة بان الساحل إلى الكشف و الرد على التحركات المشبوهة للأفراد و البضائع عبر و داخل حدود الدول المعنية بالبرنامج، و كذلك مكافحة الإتجار بالبشر و المواد غير المشروعة، ومساعدة البلدان المشاركة في مواجهة العمليات الإرهابية المعروفة و التوغلات الحدودية،فضلا على تشجيع المسؤولين العسكريين و المدنيين من البلدان الأربعة، إلى المزيد من التعاون و تبادل المعلومات

[1] المرجع نفسه.

[2] الجاسور، مرجع سابق، ص ص. 178،179.

داخل و بين حكومات المنطقة، بشأن القضايا الأمنية الحدودية و مكافحة الإرهاب، و تحقيقا لهذه الأهداف، كلفت قيادة " أوكوم" المجموعة العاشرة للقوات المسلحة، بتدريب جيوش الدول المذكورة[1].

و لقد إستهدفت مبادرة بان_الساحل في المقام الأول، " الجماعة السلفية للدعوة و القتال" بحيث أشار " جون ديفيس" John Davis في مقاله، أن هذه الجماعة الإرهابية ذات الأصول الجزائرية، تختلف عن الجماعات الأخرى التي ينشط معظمها في أوروبا، في حين أن هذه الجماعة تركز عملياتها في منطقة الساحل الإفريقي، خاصة بعدما قامت هذه الأخيرة التي تتألف من حوالي 300 إلى 500 ناشط إرهابي بإعلان ولائها لتنظيم القاعدة،لتطلق على نفسها تسمية " تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي" في سنة 2007 بعدما أعلن " أيمن الظواهري" الرجل الثاني في تنظيم القاعدة أن " الجماعة السلفية للدعوة و القتال" قد إلتحقت بحركة الجهاد العالمي، لتتحول إلى تنظيم إقليمي، تتجاوز عملياته الحدود الجزائرية. و لقد برزت هذه الجماعة عقب إختطافها 32 سائحا أوروبيا في صحراء الجزائر سنة 2003،و زادت خطورتها كتهديد للمصالح الأمريكية في المنطقة بعد إعلانها عن مسؤوليتها في الهجوم الإرهابي الذي إستهدف مرفقا للجيش الموريتاني، أسفر عن مقتل 15 جنديا سنة 2005. و لقد عبرت هذه الحادثة، فضلا عن عملية إختطاف السياح الأوروبيين عن نقاط ضعف برنامج مبادرة بان_ساحل، فضلا عن تأكيد مصادر الإستخبارات الأمريكية أن الحكومة الألمانية دفعت لهذه الجماعة الإرهابية سرا حوالي 6 ملايين دولار للإفراج عن رهائنها[2].

و هو ما يعاكس الموقف الأمريكي الصارم في كيفية تعامله مع هذه الحالات، و الذي يتمثل في عدم قبوله التفاوض و دفع الفدية للجماعات الإرهابية، في حين تخالف الدول الأوربية ذلك من الناحية العملية، دون الأخذ بعين الإعتبار للإنعكاسات الخطيرة على أمن الدول التي تنشط فيها الجماعات الإرهابية، رغم إعلانها بصفة رسمية عن تبنيها لمبادىء السياسة الأمريكية في التعامل مع الإرهاب، لتصبح بالتالي مسألة مطاردة " الجماعة السلفية للدعوة و القتال" محور إهتمام المسؤولين الأمريكيين من خلا مبادرة بان_ساحل.

مبادرة "بان الساحل" هي عبارة عن شراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومالي، النيجر، تشاد وموريتانيا. وحسب العقيد في الجيش الأمريكيVictor Nelson المسؤول عن برنامج" بان

[1] فوزية قاسي، الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب منطق الأمننة في الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير(جامعة وهران: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2013/2012)، ص.135.
[2] المرجع نفسه، ص. 136.

الساحل "لمصلحة مكتب وزارة الدفاع الأمريكية المختص في المسائل ذات الصلة بالأمن القومي، فإن: «مبادرة" بان الساحل "هي أداة مهمة في الحرب ضد الإرهاب وفعلت الكثير لتعزيز العلاقات في منطقة كنا تجاهلناها إلى حد كبير في الماضي و خاصة بين الجزائر و مالي ، النيجر و تشاد»[1].

و لقد سجل هذا البرنامج أول نجاح كبير له عام 2004، حيث حصل في 9 مارس من نفس السنة، إشتباك بين أعضاء من " الجماعة السلفية للدعوة و القتال" سابقا مع قوات من النيجر و التشاد، المدعومة من طرف القوات الخاصة الأمريكية، أسفرت عن مقتل 43 مسلحا ينتمي إلى هذه الجماعة الإرهابية، ترجع أصولهم إلى دول من شمال و غرب إفريقيا، و لقد تم القبض بعد هذه العملية على " عماري صايفي" المدعو " عبد الرزاق البارا"، الذي إستطاع الهرب، لكنه وقع في أيدي الجماعة المتمردة التشادية " حركة الديمقراطية و العدالة" في شهر نوفمبر2004، و التي تفاوضت لتسليمه إلى الجزائر عبر الحكومة الليبية[2].

ثانيا: مبادرة مكافحة الإرهاب عبرالصحراء TSCTI :

تعتبر الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب إمتدادا لمبادرة عموم الساحل(pan Sahel)، التي أطلقت سنة 2002، و يمكن عرض تطور هذه المبادرة على النحو التالي:

_حماية الحدود وإستغلال الفرص المتاحة لكشف إرهابيين وردعهم من خلال التنسيق بين الأطراف، والتركيز على التنمية.

_تحسين مستوى الإستخبارات ورفع كفاءة القيادة والسيطرة، وتأمين الإعتبارات اللوجيستية والإمداد والتموين، لحماية الحدود والمساعدة على غلقها.

_تعزيز إمكانيات وحدات الحدود على مواجهة عمليات التهريب وتجارة السلاح والإرهاب، ورفع مهارات إستخدام السلاح[3].

كما طرأ على المبادرة جديد آخر هو التركيز على الجهود الإستباقية، وإجهاض المحاولات الإرهابية، وعدم السماح بتصاعد أية بوادر لعدم الإستقرار في المنطقة، لتجنب تكرار حالات التدخل بما تحمله من تكلفة باهظة. تقدر ميزانية المبادرة ب 500 :مليون دولار بمعدل 100 مليون

[1] رسولي، مرجع سابق، ص.131.
[2] قاسي، مرجع سابق، ص. 137.
[3] قبلي، مرجع سابق، ص. 10.

دولار للسنة الواحدة وذلك بداية من عام 2007 وإلى غاية عام2013 ، حيث أن % 40 من الميزانية تذهب إلى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية(USAID) من أجل التعليم و الصحة وأجهزة الراديو والمجالس المحلية و المراكز وغيرها من مجالات التنمية الإقتصادية والإجتماعية بالإضافة إلى تطوير وزارة المالية و وزارة العدل والوكالات القانونية[1].

ويمكن تلخيص الفرق بين المبادرتين من حيث النطاق الجغرافي :فالأولى ضمت دولا من منطقة الساحل، هي تشاد النيجر موريتانيا ومالي، وتوسعت الثانية لتضم الجزائر، المغرب تونس نيجيريا والسنغال، والثاني من حيث المضمون والتصور :بالتركيز على الجهود الإستباقية وإجهاض المحاولات الإرهابية، عن طريق إمتلاك عنصر المبادأة وإجبار العناصر الإرهابية، على البقاء في وضع دفاعي.

و الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب تهدف إلى: تقوية القدرات الجهوية لمكافحة الإرهاب، تعزيز و مأسسة التعاون بين قوات المنطقة، ترقية الحكم الديمقراطي، تشويه إيديولوجية الإرهابيين، دعم التعاون العسكري الثنائي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ويمكن تلخيص الفرق بينها وبين المبادرتين الأخريين في كونها تنسق بين دول مبادرة عموم الساحل، ودول المغرب العربي(الجزائر تونس والمغرب)، وتقوي التعاون بين دول المبادرة الأولى ونيجيريا والسنغال. وإنطلقت الشراكة عبر الصحراء رسميا في جوان 2005، مع تمرينات فلينتلوك Flintlock،حيث دربت القوات الأمريكية الخاصة في سبع من دول الصحراء، وعلمت المكونين تكتيكات عسكرية لازمة لتعزيز إستقرار أمن المنطقة.

وتعمل الشراكة مع عدد من الوكالات الأمريكية على غرار الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من خلال برامج تنمية المجتمع المدني، كتابة الدولة للدفاع التي تعمل مع القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا" OEFTS ".

ويعمل البرنامج على توفير تدريبات ودعم لتلك الدول، ويؤكد على الوقاية من الإرهاب وتعزيز إستقراردول " OEFTS "، كما تعمل مع كتابة الدولة للمالية ومكتب التحقيقات الفدرالي، حيث

[1] رسولي، مرجع سابق، ص. 133.

تقدم مقاربة للمنطقة، وتعتزم الولايات المتحدة الأمريكية مواصلة الجهود لدفع دول المنطقة للتفكير في إطار إقليمي حول إنشغالات الأمن المتبادل[1].

ثالثا: المبادرة العسكرية الأمريكية في إفريقيا " الأفريكوم":

أعلن جورج دبليو بوش في 6 فيفري 2007 عن إنشاء قيادة جديدة تخص إفريقيا، و لقد تم إطلاق قيادة " الأفريكوم" رسميا في الفاتح من أكتوبر2007، و كانت تسير وقتئذ تحت القيادة الأمريكية لأوروبا " الأفريكوم"، لتصبح مستقلة بذاتها إبتداءا من أول أكتوبر 2008، و حتى ذلك الحين، كانت القوات الأمريكية في الخارج تخضع لخمس قيادات مختلفة، حسب المناطق الواجب تغطيتها في العالم، و كانت تتقاسم المسؤولية عن إفريقيا ثلاث قيادات إقليمية: القيادة المركزية " السنتكوم"، قيادة المحيط الهادي " الباكوم"، و قيادة أوروبا " الأوكوم"[2].

لقد ظهرت الأفريكوم نتيجة تغيير إداري داخل البنتاجون، و حسب كلام وزير الدفاع روبرت غيتس:" معالجة إحدى الترتيبات التي أصبحت من مخلفات الحرب الباردة".أو طبقا لكلام السفير روبرت لوفيتس، أحد كبار الأعضاء التابعين لوزارة الخارجية في الفريق الإنتقالي لأفريكوم: لقد أنشئت بسبب أن إفريقيا تعتبر أكثر أهمية لنا إستراتيجيا، و تستحق أن ينظر إليها من خلال العدسة الخاصة بها. تلك العدسة هي القيادة الموحدة الجديدة[3].

وتضم الأفريكوم موظفين عسكريين ومدنيين بمن فيهم مسؤولين من وزارة الخارجية وهو ما ينفي الصفة العسكرية الخالصة على هذه (USAID) والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية القيادة .وقد قدرت ميزانية الأفريكوم سنة 2007 بـــ 50 مليون دولار و 75.5 مليون دولار سنة 2008 و 310 مليون دولار في 2009، وقد طلبت إدارة اوباما من المالية 278 مليون دولار من أجل القيادة الإفريقية[4].

إتجهت الولايات المتحدة الأمريكية أن تعيد انتشارها في " نظام دولي جديد"، عقب إنتهاء الحرب الباردة من خلال التواجد القريب من مراكز الصراع ومسارح العمليات، خاصة في الشرق

---

[1] قبلي، مرجع سابق، ص. 11.
[2] قاسي، مرجع سابق، ص. 145.
[3] نسيم بهلول،" المبادرة العسكرية الأمريكية في إفريقيا: مقاربة إستراتيجية جديدة"، مجلة دفاتر السياسة و القانون، ع.9.جوان 2013.ص. 78.
[4] رسولي، مرجع سابق، ص. 136.

الأوسط وآسيا وإفريقيا، وهذه الأخيرة التي أفردت لها قيادة عسكرية خاصة بها منذ العام 2007. وحددت أهدافها في: تقوية التعاون من أجل تحقيق الأمن في إفريقيا، وخلق فرص جديدة للشراكة معها فيما يتعلق بتحقيق السلم والأمن في المنطقة، وكذا نشر الديمقراطية، والسعي إلى رفع مستويات التنمية والإستقرار وإحترام حقوق الإنسان، ورفع قدرات هذه الدول فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب.

و من أسباب إنشاء الأفريكوم: الأولى أسباب بيروقراطية وإدارية حيث كانت المهام الأفريقية موزعة على أكثر من قيادة، ومع تزايد الاهتمام بقارة أفريقيا بعد أحداث 22 سبتمبر 2001 ، جعل القيادة الأوروبية تخصص جانبا أكبر لمناقشة القضايا الإفريقية وما إتصل بالإرهاب. و الثانية دعم دول إفريقية موالية بحيث تكون مستعدة للتدخل المباشر إذا دعت الضرورة لذلك .ومن الملاحظ أن القائمة الأمريكية تركز على دول ذات ثقل إقليمي معين، تراها مهمة في إدارة حملتها العالمية للحرب على الإرهاب ولتأمين المصالح الأمريكية العليا في القارة الإفريقية.

أما أهداف إنشاء الأفريكوم فتتمثل في:

_ ترقية الأهداف الإستراتيجية الأمريكية وحماية مصالحها في أفريقيا.

_ القيام بعمليات عسكرية :في حال سمحت السلطات المحلية للدولة المعنية، ومن ذلك ما قامت به شهر مارس 2011 ، بدعوى حماية المدنيين في ليبيا، في إطار العملية الدولية التي رخص لها مجلس الأمن الدولي، تحت اللائحة رقم1973.

وفي إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية للعام 2008 ، إعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن عدم قدرة أية دولة ضبط نظامها بشكل فعال، أو التنسيق مع جيرانها لضمان الأمن الإقليمي يمثل تحديا للنظام الدولي، وفي حال عدم معالجته يمكنه أن ينتشر ويهدد أمن الولايات المتحدة الأمريكية[1].

من الواضح أن مهام القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا" الأفريكوم"، لا تنحصر فقط في الشق العسكري بل تتعداه إلى المجالات الأخرى المدنية بمختلف أشكالها والتي تم تناولها من خلال الأنشطة والبرامج المذكورة.

فهل هذا هو منحى جديد في الإستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب ومختلف التهديدات الأمنية الجديدة، فوجدت أن التحول إلى إستخدام نوع من القوة اللينة أو الناعمة إلى جانب قوتها الصلبة أو ما يسميه جوزيف ناي بـــ " :القوة الذكية " سيكون أنجع في القضاء على الظواهر الإرهابية وتحقيق

[1] قبلي، مرجع سابق، ص ص.11،12.

الأمن والإستقرار في القارة الإفريقية ؟ أم أنها إستراتيجية أمريكية تهدف بالأساس إلى التحضير من أجل التوغل أو التدخل المباشر في القارة ؟ وهو الأمر الذي جعل الدول الإفريقية تتخوف وتتحفظ على إستضافة مقر" الأفريكوم "على أراضيها ما عدى ليبيريا التي رحبت بالفكرة، غير أن واشنطن هي من تحفظت على ذلك، ربما لبعد ليبيريا عن مركز الدائرة التي تهم الولايات المتحدة، بحيث فضلت هذه الأخيرة شمال إفريقيا أو شريط الساحل الإفريقي.

وبالرجوع إلى الساحل الإفريقي، فقد اعتبر هذا الأخير في الإفادة التي تناولناها بأنه يضم مجموعة من الدول الفاشلة التي لا تستطيع التحكم في حدودها، مما يغذي بيئات عمل مواتية للتطرف العنيف والقرصنة والمتاجرة بالبشر والأسلحة والمخدرات وهو بذلك يمثل خطر على الوطن الأمريكي وعلى المصالح الأمريكية، وقد إعتبر إضافة إلى القرن الإفريقي من اشد بؤر التوتر والأزمات والإرهاب في العالم، مما إستوجب ضرورة وجود مثل هذه القيادة التي تقوم بجهود كبيرة من خلال مختلف البرامج و الأنشطة منها الـــ: (TSCTI) والـــ : (OEF–TS) لتحقيق الأمن في المنطقة[1].

عكس موقف الجزائر من القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا تخوفا من، الأعمال الإرهابية اللا منتهية،(حيث إرتفع معدل الهجمات الإرهابية العام 2007)، ففي مارس 2007 ، زار نائب كتابة الدولة الأمريكية للدبلوماسية العامة" كارين هيوجسKaren Hughes "، الجزائر وناقش الأفريكوم مع الحكومة الجزائرية، وعندها نفى وزير الخارجية آنذاك محمد بجاوي أن تكون الجزائر تلقت طلبا لإقامة قاعدة للأفريكوم على أراضيها، وفي 2008 قال إن الجزائر لن تقبل بقواعد أمريكية على أرضها، حيث لم ينسى الجزائريون رفض الولايات المتحدة الأمريكية التعاون معهم في مكافحة الإرهاب خلال سنوات التسعينات .بمعنى أن الجزائر ربطت بين التواجد الأجنبي في القارة وبين إرتفاع الهجمات المسلحة ضد مصالح تلك الدول أو الدول التي تحتضن قاعدة عسكرية[2].

رابعا: الحوار الأطلسي المتوسطي:

إن إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بدول حوض المتوسط دفعها لطرح مشروع حوار الأطلسي المتوسطي. إنطلق حوار المتوسط من قمة حلف الناتو التي عقدت في بروكسل حيث إنطلقت المبادرة رسميا في ديسمبر 1994، و في 8 فيفري 1995 شرعت قيادة الحلف الأطلسي في نقاشات

[1] رسولي، مرجع سابق، ص. 143.
[2] قبلي، مرجع سابق، ص ص.13،14.

أولية مع كل من مصر و إسرائيل، و المغرب، و تونس، ثم إنضمت إليه الأردن و موريتانيا، أما الجزائر تم إستبعادها بسبب أزمتها الداخلية آنذاك. فهذا الحوار يمثل مشروعا ذو طابع عسكري أمني بالدرجة الأولى كونه يتطابق مع المهمات الجديدة للحلف، حيث تناول البعد الأمني إنطلاقا من المفهوم الإستراتيجي الجديد لحلف الناتو[1].

بعدها إنضمت الجزائر إلى الحوار الأطلسي يوم 8 مارس 2000، بعد قبولها دعوة الأمين العام لمنظمة الحلف آنذاك اللورد جورج روبرتسن، و هي دعوة أدرجت سنة 1998 بناء على توصية جاءت في دراسة صدرت عن مؤسسة راند كوبوريشن .

و يمكن أن نعزو دوافع الحلف في ضم الجزائر للحوار الأطلسي المتوسطي إلى:

ـ الأهمية الجغرافية للجزائر في القارة و في الوطن العربي و تتمثل في الموقع و المساحة و عددالسكان، و ما تتمتع به من موارد طبيعية أهمها الغاز الطبيعي و النفط، و الإحتياطات الهائلة من اليورانيوم.

ـ مكانة الجزائر في الإتحاد الإفريقي و الجامعة العربية، يمكن للحلف الأطلسي أن يعول على الجزائر في تليين مواقف بعض الدول العربية إزاء إسرائيل، حيث يسعى من خلال الحوار إلى تغيير موقف الجزائر و ليس بالضرورة في المدى القريب.

ـ ضمان عدم عودة روسيا إلى الجزائر إذ مانزال الجزائر إلى يومنا تعتمد إعتمادا شبه كلي على السلاح الروسي، مما يشكل تهديدا للحلف الأطلسي.

كما يمكن أن نلخص أهداف الجزائر من الإنضمام إلى الحوار فيمايلي:

ـ الإقرار بمصداقية الأطروحات الجزائرية القائلة بضرورة التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب كظاهرة عابرة للحدود.

ـ تحسن الوضع الأمني في الجزائر و خروج البلاد تدريجيا من الأزمة.

ـ إرادة الجزائر و سعيها للتموقع في الوضع العالمي الجديد، فتحولت من دولة تخترق حقوق الإنسان، إلى دولة يمكن الإعتماد عليها في مجال مكافحة الإرهاب.

ـ القضاء على الخطر الأمني الإسلامي الداخلي من جهة، كما أن التعاون مع المنظمة سيجعلها في

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور،تأثير الخلافات الأمريكية_الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة مابعد الحرب الباردة (القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2007)،ص. 198.

منأى عن أي خطر أجنبي سواء من جيرانها أو من غيرها.

ـ الرغبة في إحياء مشروع أمريكي قديم أراد أن يجعل منها قوة إقليمية.

ـ تنويع الحلفاء لضمان الإستقلالية عن الحلفاء التقليديين، و منه إضعاف الأطراف الخارجية و تقوية موقع الجزائر مع كل طرف[1].

المطلب الثالث: الإستراتيجية الإقتصادية

أولا: مبادرة إيزنستات:

تعتبر مبادرة إيزنستات أحد أطر الشراكة الإقتصادية الهامة التي برزت في إعادة إنتشار الإستراتيجية الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا و بالتحديد في منطقة المغرب العربي بعد مرحلة الحرب الباردة و منذ منتصف التسعينات تحديدا حيث جسدت على المستوى الإقتصادي عودة الإهتمام الأمريكي بهذه المنطقة منذ منتصف التسعينات.

و قد شكلت هذه المبادرة التي أعلن عنها رسميا نائب كاتب الدولة الأمريكية المكلف بالشؤون الإقتصادية و الزراعية في نهاية التسعينات ستيوارت إيزنستات يوم 16 جوان 1998 بتونس الإطار الإقتصادي للرهانات الأمريكية في شمال إفريقيا بكل أبعادها الإستراتيجية الأمنية و السياسية المتكاملة محاولة لتحويل دول شمال إفريقيا المرتبطة بإتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي إلى منطقة إقتصادية واحدة من أجل إقامة منطقة تبادل حر و إلغاء الحواجز الجمركية على السلع المغاربية المتجهة نحو الولايات المتحدة الأمريكية[2].

و يعود ظهور هذه المبادرة أساسا إلى الإهتمام الأمريكي بالمنطقة، فبالرغم من كون المبادرة لا تضع نفسها بديلا للشراكة الأورو_متوسطية التي تهدف إلى إنشاء منطقة تبادل حر في 2010، و إرساء ميثاق الأمن و الإستقرار في أوروبا، حسب ما أكد عليه إيزنستات، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية صممت على عدم ترك المجال مفتوحا أمام الدول الأوروبية أو أي طرف آخر في المنطقة، نظرا لأهميتها الحيوية لضمان حماية مصالحها، و إنتقد نموذج الشراكة الأورو_متوسطية بإعتبارها تنظر إلى التنمية من زاوية المساعدة فقط، دون إعطاء أهمية للقطاع الخاص، و يعيق مسار عولمة الإقتصاديات بتركيزه على السوق الأوروبية، و إعتبر إتفاقيات الشراكة مع دول الضفة الجنوبية

[1] قبلي، مرجع سابق، ص ص. 14،15.

[2] الجاسور،مرجع سابق،ص.188.

للمتوسط غير مطابقة لنصوص المنظمة العالمية للتجارة، و تهدف هذه المبادرة الأمريكية إلى رفع الحواجز التجارية، و تعزيز و تشجيع التدفق الحر للإستثمار و التجارة في إطار منطقة تبادل حر أمريكي_مغاربي، و تنمية القطاع الخاص، و المساهمة في الإستقرار الإقليمي[1].

إلا أن مبادرة إيزنستات فشلت و عجزت عن تحقيق مبتغاها في خلق منطقة تبادل حر بين الولايات المتحدة الأمريكية و دول مغاربية (الجزائر، المغرب، تونس) و ذلك لعدة إعتبارات سياسية و إقتصادية أهمها التوتر في العلاقات المغربية_الجزائرية بسبب قضية الصحراء الغربية، و عزل كل من من ليبيا و موريتانيا عن المشروع، و التفاوت الإقتصادي القائم بين البلدان المغاربية و الذي أدى إلى تباين إستراتيجيات الدول الثلاثة إزاء الشراكة[2].

و كان المشروع في منطلقاته الأولية يهدف إلى:

_ تحويل دول المغرب العربي المرتبطة بإتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي إلى منطقة إقتصادية مواحدة تحت الرعاية الأمريكية، من أجل إقامة منطقة التبادل الحر، عبر القطاع الخاص و إلقاء الحواجز الجمركية على البضائع المغاربية المتجهة نحو الأسواق الأمريكية.

_ فتح الأسواق و الصناعات الإنتاجية و الإستخراجية المغاربية أمام الإستثمارات الأمريكية[3].

كما أن مبادرة إيزنستات كان تسويقها تدريجيا في الدول المغاربية المعنية،فكانت البداية بتونس في 16 يونيو1998، ثم المغرب فالجزائر في 8 نوفمبر من نفس السنة.

و قد إستثنت ليبيا في تلك الفترة لكون العلاقات الليبية الأمريكية و الغربية عامة لم تكن قد شهدت إنفراجا بعد، و إن ظل إنضمامها أمرا واردا، خاصة مع ضغط أصحاب الشركات الأمريكية الإستثمارية و النفطية الكبرى للإستثمار في هذا البلد الذي يعتبر إلى جانب الجزائر أحد أقطاب السوق النفطي في القارة.

وظل إلتحاق موريتانيا بالمبادرة مرهونا بمدى إهتمام المستثمرين الأمريكيين بها، إذ كان إيزنستات يعتقد أن إدماج هذا البلد، سيتحقق تلقائيا في حالة نجاح المبادرة، وهنا تبرز خلفية الفاعلية

[1] الجيلالي شقرون، " الشراكة الأمريكية_الشمال إفريقية"، مجلة القرطاس،ع.10.نوفمبر 2018، ص.116.
[2] المرجع نفسه.
[3] الجاسور، مرجع سابق، ص. 189.

الإقتصادية في الإبتزاز و الضغط على موريتانيا في إتجاه مسار التطبيع مع إسرائيل، و هو ماتم بالفعل سنة 1999[1].

و من نتائج مبادرة إيزانستات فقد ذهب البعض إلى إعتبار الشراكة الأمريكية الشمال إفريقية أنها إنعكست سلبا على الأمن القومي العربي من خلال عمل الولايات المتحدة على تحقيق خطوات متقدمة إتجاه المغرب العربي الذي يحتل موقعا حساسا في علاقاته المتوسطية و عمقه الإفريقي و إنتمائه العربي الإسلامي، إضافة إلى ثرواته البترولية و المعدنية الهائلة و كونه سوقا إستهلاكية لا يمكن تعويضها مقارنة بالدول الإفريقية الأخرى، حيث سعت إلى تهيئة المنطقة من خلال حل أزمة لوكاربي حتى لا تشكل عقبة أمام مسارات التسوية و الإنتقال إلى الإنشغال بالهموم الإفريقية، و إبعادها عن المسار القومي و نظامه المتمثل في جامعة الدول العربية.

و قدمت واشنطن تصالحها إلى موريتانيا لإقامة علاقات مع إسرائيل و العمل على إعادة بناء الهيكلة الإقتصادية و السياسية و العسكرية من خلال المساعدات الأمريكية و المبالغ التي تحصل عليها موريتانيا جراء تخصيص مساحات واسعة من الصحراء لدفن النفايات النووية الإسرائلية و الأمريكية، و الإقدام على الإستغناء على خمسين مستشارا فرنسيا من الذين يعملون في موريتانيا بغية إفساح المجال للمستشارين الإسرائليين للحلول محلهم[2].

و في أكتوبر 1998 زار الجزائر رونالد نيومان مساعد كاتب الدولة الأمريكي للشرق الأوسط و شمال إفريقيا، لتجديد مبادرة إيزنستات و تفعيلها، كما أكد أنها غير ذات أبعاد سياسية، فهي إقتصادية محظة، و إستضافت واشنطن إجتماع وزاري نهاية 1998، مؤتمر جهوي حول الإستثمار في المنطقة بداية عام 1999، و قد تم تخصيص 4.5 مليار دولار لهذه المبادرة حتى نهاية 2005، منها 2 مليار دولار هبات، و 2.5 مليار قروض طويلة الأجل[3].

و إثر فوز بوتفليقة في الإنتخابات الرئاسية التي جرت في منتصف عام 1999، فإن الوزير الأمريكي إيزنستات قد أكد في لقائه مع وزير المالية الجزائري في 30 أفريل من العام نفسه على

---

[1] محمد بوبوش، التكامل الإقتصادي المغاربي و التكتلات الإقليمية الراهنة (عمان: دار الخليج للصحافة و النشر،2017)، ص. 164.

[2] شقرون، مرجع سابق، ص. 117.

[3] نور الدين حشود، العلاقات الأمريكية الجزائرية 2004/1992، رسالة ماجستير(جامعة قسنطينة: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2005)، ص. 63.

المقترحات الأمريكية والقاضية بإنشاء أسس للشراكة، واعدا السلطات الجزائرية بمساعدتها في القضاء على مظاهر العنف المتفاقمة في الحياة السياسية، و تحسين الوضع الإقتصادي و الإجتماعي، و تحسين صورة الجزائر لدى الأوساط الإقتصادية و المالية و الدولية، بغية الحصول على إمتيازات و قروض تساعد على معالجة الإختلالات الحاصلة في الوضع الإقتصادي والمديونية الخارجية الجزائرية[1].

وتقوم هذه الشراكة على مجموعة من الشروط وضعها إيزنستات بهدف إنجاحها و تحقيق غاياتها المرجوة، و هي:

ـ ترقية القطاع الخاص بإعتباره شريك هام للدولة في تحقيق التنمية الإقتصادية، و تسهيل فتح البنوك الخاصة لتوفير رؤوس الأموال و جلب الإستثمارفي مختلف القطاعات خاصة قطاع الإتصالات.

ـ تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا، و توفير مناصب شغل، و التكوين العلمي و التقني لليد العاملة، علما أن القطاع الخاص الأمريكي له مؤهلات لتحقيق ذلك.

ـ توفير الجو و المناخ الملائم للنشاط الإقتصادي، من خلال إستصدار جملة من القوانين و التشريعات و الإمتيازات لخدمة الإستثمار، مع التسهيلات الجمركية و الجبائية.

ـ تحقيق التكامل الإقتصادي بتوحيد السوق المغاربية لتنفيذ السوق الأمريكية.

ـ الإسراع في إستكمال عملية الإصلاح الإقتصادي، و التأقلم مع الميكانيزمات الإقتصادية العالمية، و مقتضيات العولمة[2].

و في الأخير فقد عبرت هذه المبادرة عن الرغبة الأمريكية الحقيقية في التواجد إقتصاديا بقوة في المغرب العربي، و تحديدا الجزائر، و لهذا فإن الجزائر يمكنها أن تستفيد من التنافس الإقتصادي غير المعلن، بين الولايات المتحدة و فرنسا تحديدا، بشرط أن تجيد التفاوض مع الطرفين[3].

ثانيا: المبادرة الأمريكية شمال إفريقيا للشراكة من أجل فرص إقتصادية:

لقد تم عقد إجتماع 7 أكتوبر 2010 بمقر البنك العالمي بالعاصمة الأمريكية واشنطن إجتماع تنسيقي بين مساعد كاتبة الدولة الأمريكية للشؤون الإقتصادية و الطاقة و الفلاحة روبرت هورماتس و محافظ بنك الجزائر محمد لكساسي و محافظي البنوك المركزية ووزراء المالية في المغرب لبحث

[1] الجاسور، مرجع سابق، ص.189.
[2] شقرون، مرجع سابق، ص. 118.
[3] حشود، مرجع سابق، ص.63.

تعزيز الوجود الإقتصادي الأمريكي في منطقة شمال إفريقيا و تحضير مؤتمر للأعمال في الجزائر العاصمة بمبادرة من مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي. و قالت كاتبة الدولة في بيان لها أن مساعد كاتبة الدولة الأمريكي خوسي فرناندیز سيرأس الوفد الأمريكي في قمة الأعمال الأمريكية المغاربية، المقرر أن يعلن فيها عن مباشرة أمريكية جديدة لتنمية شمال إفريقيا تضم ليبيا و موريتانيا بعدما إقتصر الأمر في المبادرات السابقة على الجزائر و المغرب و تونس.

و قالت كاتبة الدولة أن مؤتمر الأعمال بالجزائر مناسب لجمع رجال الأعمال و المقاولين في البلدان الخمس مع نظرائهم الأمريكيين لبحث فرص التعاون و الشراكة و إقامة مبادلات تجارية، و أعلنت أيضا أنها رفقة كاتبة التجارة ووكالات أمريكية ستدعم المؤتمر من خلال رعاية المشاركين المقرر أن ينتقلوا للجزائر لحضور المؤتمر الأول من نوعه بهذه الأهمية.

وأشار إسماعيل شيخون رئيس مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي أن من بين النقاط الهامة التي ستدرج في قمة الأعمال التي تعتبر الأولى من نوعها، إعلان إطلاق مبادرة جديدة تحمل تسمية" المبادرة الأمريكية الشمال إفريقي للشراكة من أجل فرص الإستثمار". و تعوض المبادرة الجديدة التي أطلقها قبل سنوات السيناتور " إيزنستات" في 1998. و يضم المؤتمر إعلان ميزانية أمريكية لتدعيم المبادرة تهدف إلى تشجيع الإستثمارات الأمريكية في بلدان المغرب العربي بالخصوص. فضلا عن على ذلك سيتم التحضير لإنشاء معهد للشراكة من أجل الفرص الإقتصادية، و يتم إختيار البلد الذي يقام به، لضمان علاقات أكبر بين المتعاملين الإقتصاديين ، و ينتظر أن تتوج القمة منها تشكيل جمعية للمقاولين الشباب و شبكة خاصة بهم في منطقة شمال إفريقيا، و تدعيم المشاريع المبتكرة، و تشجيع إنشاء المشاريع، مع تخصيص مساعدات ما بين 10 آلاف دولار و مليون دولار، و التركيز على صناعات الإبتكار و تلك المنشئة للمؤسسات، و تطوير تكوين و تأهيل المقاولين في منطقة شمال إفريقيا، و إنشاء مركز للريادة و الإمتياز لتشجيع الشراكة. و يتضمن هذا المشروع تجميع كافة القدرات التقنية و التكنولوجية و الخبراء المغاربة القاطنين بالولايات المتحدة و أوروبا و من بينهم 12 من أكبر الخبراء الجزائريين في منطقة " سيليكون فالي"، و خبراء يعملون في أكبر الشركات مثل غوغل و إنتل و مايكروسوفت و سيسكو، كما يرتقب إنشاء مكتب خاص لضمان المتابعة و تطبيق القرارات، و العمل مع الجانب الأمريكي على تطبيق كافة التوصيات[1].

[1] ضيف، مراح، مرجع سابق، ص ص. 38،40.

و على صعيد آخر أعلنت الغرفة التجارية الأمريكية العربية الوطنية عن إرتياحها للنتائج التي حققتها بعثتها إلى شمال إفريقيا و التي زارت الجزائر أواخر شهر سبتمبر، و أكد أعضاء في الوفد بعد عودتهم إستعدادهم للعودة للمنطقة لتجسيد مشاريع شراكة و توقيع عقود بيع و شراء. كما أعلن إسماعيل شيخون في لقائه مع الإذاعة الجزائرية يوم الثلاثاء 6 مارس 2010 على وجود 114 شركة أمريكية تنشط ببلادنا في مختلف القطاعات و هو رقم مرشح للإرتفاع شريطة بذل المزيد من الجهد للقضاء على العراقيل البيروقراطية و الإدارية التي لا تزال تؤرق المتعاملين الإقتصاديين الأمريكيين.

و خلاصة القول، يتوجب على الولايات المتحدة من أجل تجسيد هذه الشراكة على أرض الواقع، لابد من تخصيص ميزانية تتوافق مع المبادرة، و السعي لإنجاح الإصلاحات لإستقطاب رأس المال الأمريكي و جلب الإستثمارات الأمريكيين، و إغراء المستثمرين الأمريكيين، إن مشروع الشراكة الأمريكي مع دول الشمال الإفريقي سيحقق ما عجزت دول المنطقة عن تحقيقه بمفردها، لأن الولايات المتحدة الأمريكية تشترط في إنجاح المشروع من خلال التعامل مع المنطقة كقطب واحد، و إن هذه المبادرة ستشكل دفعا جديدا للمسار الوجودي الذي لطالما حلمت به شعوب المنطقة، كما أنها ستعمل على القضاء على المشاكل العالقة في أسرع وقت ممكن، و توحيد المنطقة[1].

[1] شقرون، مرجع سابق، ص. 120.

خلاصة الفصل:

تعدد المشاريع الأمنية والإقتصادية المواجهة لدول شمال إفريقيا من قبل الولايات المتحدة دليل واضح على الأهمية الإستراتيجية للمنطقة في حسابات السياسة الخارجية الامريكية.

هناك تحديات كثيرة تواجه الولايات المتحدة في منطقة شمال إفريقيا وأهمها رفض دول الإفريقية عموما ودول شمال إفريقيا خصوصا إقامة قاعدة عسكرية أمريكية في القارة الإفريقية.

إن الولايات المتحدة تواجه منافسة شديدة من القوي الدولية كفرنسا والصين، بالإضافة إلى دور دول الجوار لشمال إفريقيا مما يساهم في تعطيل الكثير من المشاريع الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا.

إن الدارسات الاستشرافية للسياسة الخارجية الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا ستشهد نشاط نظرا للمعطيات الجديدة خاصة في منطقة الشرق الأوسط وحالة عدم الاستقرارالتي تعيشها هذه المنطقة تجعل من منطقة شمال إفريقيا بديل مناسب لإعادة رسم مصالحها المستقبلية.

الخاتمة

الخاتمة:

على ضوء ماتقدم نستنتج أن الأبعاد التي أدت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الإهتمام بدول منطقة شمال إفريقيا و الآليات التي إستخدمتها في تحقيق هذه الأبعاد، كلها أسباب و دوافع كانت تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها إلى تحقيق أهداف إقتصادية متمثلة في الموارد النفطية و الغازية و المعدنية التي تتوفر عليها المنطقة، إضافة إلى حماية أمنها القومي خوفا من إنتشار و تنامي ظاهرة الإرهاب بما يهدد مصالحها في المنطقة.

كما يرجع إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بدول منطقة شمال إفريقيا لما تمتاز به هذه الأخيرة من قربها من أمريكا من جهة المحيط الأطلسي، إضافة لكونها تعتبر منطقة تنافس القوى الدولية الأخرى مثل فرنسا و بريطانيا و روسيا بالإضافة إلى الصين و اليابان، و هذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية توجه إهتمامها لمنطقة شمال إفريقيا.

إن الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها تجاه دول شمال إفريقيا كانت تعتمد في الغالب في مجالها السياسي على توطيد العلاقات مع دول المنطقة لمساعدتها في الخروج من الأزمات و المتمثلة في الإرهاب و عدم الإستقرار و التخلف، و من وجهة نظر الإدارة الأمريكية كل تلك الأزمات راجع إلى معاناة دول شمال إفريقيا من الفقر و التدهور المعيشي و الإقتصادي.

و قد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على زيادة قيمة المساعدات المادية التي توجهها إلى الدول الفقيرة في المنطقة، غير أن هذه المبادرات لم يكن الهدف من ورائها هو تقديم الدعم و الإعانة لدول تلك المنطقة، و إنما كانت الغاية الحقيقية من ورائها هو حفظ إستقرار دول المنطقة من أجل حماية المصالح الإقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية تحت غطاء ما يسمى بالمساعدات.

بعد ذلك عمدت الولايات المتحدة في سياستها تجاه منطقة شمال إفريقيا في مجالها السياسي إلى إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، و التي تعتمد على الشراكة مع دول المنطقة و الإحترام المتبادل، كما أن الولايات المتحدة إعتمدت على تغيير الفكر الإستراتيجي في السياسة الخارجية تجاه دول شمال إفريقيا، حيث أن هاته السياسة كانت مغايرة للسياسة السابقة، و ذلك من خلال محاولة تغيير ضورتها أمام العالم و خاصة تجاه المسلمين و ذلك من أجل دفع هذه الدول إلى عقد شراكة مع أمريكا حتى تستفيد هذه الأخيرة من الموارد المتاحة في هذه الدول.

أما من الناحية العسكرية و الأمنية فقد إعتمدت السياسة الخارجية الأمريكية على مجموعة من المشاريع العسكرية والأمنية و ذلك من خلال قيامها بإنشاء قواعد عسكرية و تقديم المساعدات الضرورية و الإلزامية من أجل تمكين دول شمال إفريقيا من حماية أمنها و مواطنيها من الإرهاب، خاصة مع تنامي وتيرة هذه الظاهرة بعد إنضمام الجماعات الإرهابية في المنطقة على غرار الجماعة السلفية للدعوة و القتال الجزائرية التي غيرت إسمها إلى ما يعرف بتنظيم القاعدة في المغرب العربي، و هذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشاء قواعد عسكرية في منطقة شمال إفريقيا.

و قد إستمرت على نفس السياسة الأمنية تجاه المنطقة فقد كانت عبارة عن تكملة لما جاءت به القاعدة الإفريقية الأفريكوم و التي كانت غايتها هو حماية مصالح أمريكا في المنطقة، كما أنها غيرت قليلا من سياستها تجاه الحلفاء الرسميين في المنطقة فبعدما كانت قد جعلت من الجزائر الحليف الإستراتيجي في منطقة شمال إفريقيا، إلا أنها عمدت إلى تهميش الدور الإستراتيجي للجزائر لصالح المغرب التي إعتبرتها في سياستها الجديدة هي الحليف الأمثل لها في المنطقة و التي من خلال التعاون الأمني معها بإمكانها حماية المصالح الإقتصادية في المنطقة من التهديدات الإرهابية.

أما من الناحية الإقتصادية فقد عملت أمريكا على البحث عن دول ذات وزن إقليمي في المنطقة من أجل تكثيف التعاون معها في المجالات الإقتصادية، و الغرض من ذلك هو حماية مصالحها في المنطقة التي صارت تحتل أهمية بالغة في الإستراتيجية الأمريكية في البحث عن مناطق جديدة لموارد الطاقة التي تحتاجها الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة أن منطقة شمال إفريقيا أصبحت تمتاز بإكتشافات نفطية هائلة، و الذي يمتاز بخفته و نوعيته الرفيعة أفضل من نفط الخليج العربي و الشرق الأوسط، و في هذا الصدد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإعتماد برنامج الشرق الأوسط الكبير و الذي يهدف إلى جعل منطقة شمال إفريقيا ملحقة لمنطقة الشرق الأوسط، فيما بعد باتت الولايات المتحدة الأمريكية تدعم شركاتها في المنطقة دعما كبيرا حتى تكون إستفادة أمريكا من موارد المنطقة بصفة متزايدة، كما أنها قامت بتقديم القروض و زيادة الفرص للحكومات في شمال إفريقيا من أجل أن تبقى هذه الدول محافظة على المصالح الأمريكية في المنطقة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتـــــب:

باللغة العربية:

1.البار، أمين و بسكري، منير. مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014.

2. البحيري، زكي. مشكلة دارفور أصول الأزمة و تداعيات المحكمة الجنائية الدولية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010.

3. الجاسور، ناظم عبد الواحد. تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة. القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2007.

4. الشاهر، إسماعيل شاهر و الربيعي، أكرم فرج. الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة تحليلية للفترة الإنتقالية بين حكم أوباما و ترامب. برلين: المركز الديمقراطي العربي للنشر، ط1، 2017.

5. المخادمي، عبد القادر رزيق. مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقائق و الأهداف و التداعيات. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2005.

6. بحيري، حسين علي. القوى الناعمة. مصر: المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، 2004.

7. بريزات، رايق سليم. مشروع الشرق الأوسط الكبير و السياسة الخارجية الأمريكية الأهداف و الأدوات و المعوقات. الأردن: الأكاديميون للنشر و التوزيع، ط1، 2013.

8. بوبوش، محمد. التكامل الإقتصادي المغاربي و التكتلات الإقليمية الراهنة. عمان: دار الخليج للصحافة و النشر، 2017.

9. جداي، سليم و زيطاري، إسماعيل. التنافس الدولي في السياسة العالمية دراسة حالة الساحل الإفريقي. ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الإقتصادية و السياسية، ط1، 2020.

10. سعودي، هالة أبو بكر. السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1986.

11. سليم، محمد السيد . تحليل السياسة الخارجية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2،1998.

12. فرج، أنور محمد. النظرية الواقعية في العلاقات الدولية. السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.

13. فهمي، عبد القادر محمد. الفكر السياسي و الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية. عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع، ط1، 2009.

14. قبيسي، هادي. السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظية الجديدة و الواقعية. لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2008.

15. كالينكوس، أليكس. الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية. مصر: مركز الدراسات الإشتراكية، 2014.

16. كيجلي، تشارلز و ويتكوف، يوجين. السياسة الخارجية الأمريكية و مصادرها الداخلية. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2004.

17. لامبرت، فرانك. الدين في السياسة الأمريكية. الرياض: نمو للنشر، 2008.

18. لوفابفر، مكسيم. السياسة الخارجية الأمريكية. لبنان: عويدات للنشر و الطباعة، ط1، 2006.

19.مصلوح، كريم. الأمن في منطقة الساحل و الصحراء في إفريقيا. الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط1، 2014.

<u>المذكرات</u>:

1. العطري، ميلود. السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة. رسالة ماجستير. جامعة باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2008/2007.

2. العيساوي، ميثاق مناحي. البراغماتية في الفكر السياسي الأمريكي، رسالة ماجستير. جامعة بغداد: معهد العلوم السياسية، 2011.

3. بدوي، يعقوب عبد الرحمن أحمد. السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوضع الداخلي الفلسطيني 2012/2006. رسالة ماجستير. جامعة القدس: معهد الدراسات الإقليمية، 2016.

4. براهيمي، مريم. التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب و تأثيره على المنطقة المغاربية. رسالة ماجستير. جامعة بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2012/2011.

5. بروس، محمد أمين. البعد الأمني للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة المغاربية بعد الحرب الباردة. مذكرة لنيل شهادة الماستر. جامعة سعيدة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2016/2015.

6. بن شيخ، فايزة. دور الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي. مذكرة لنيل شهادة الماستر. جامعة ورقلة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2015/2014.

7. جعفر عمر، أميمة. السياسة الخارجية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من سبتمبر دراسة حالة التدخل الأمريكي في أفغانستان. رسالة ماجستير. جامعة الخرطوم: كلية الدراسات الإقتصادية و الإجتماعية شعبة العلوم السياسية، 2005.

8. حشود، نور الدين. العلاقات الأمريكية الجزائرية2004/1992. رسالة ماجستير. جامعة قسنطينة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2005.

9. حمدوش، رياض. تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2012/2011.

10. خرسه، أحمد علي. تأثير المصالح الإقتصادية الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 أيلول 2001 حتى 2011 العراق نموذجا. رسالة ماجستير، جامعة دمشق: كلية العلوم السياسية، 2012.

11. رسولي، أسماء. مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. رسالة ماجستير. جامعة باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2011/2010.

12. ظريف، شاكر. البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية التحديات و الرهانات. رسالة ماجستير. جامعة باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2010/2008.

13. عربية، عبد الرحمان. أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة شمال إفريقيا في ظل عهدتي بوش و أوباما. مذكرة لنيل شهادة الماستر. جامعة بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2015/201.

14. عليلي، موني. السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة. رسالة ماجستير. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2002.

15. عمرو، منار عبد العزيز محمد. التدخل الدولي في النزاعات الداخلية أزمة دارفور نموذجا. رسالة ماجستير. جامعة الأردن: كلية الآداب و العلوم، 2016/2015.

16. عيد، عامر. توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا. رسالة ماجستير. جامعة الإسكندرية: كلية الدراسات الإقتصادية و العلوم السياسية، 2019.

17.قاسي، فوزية. الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب منطق الأمننة في الساحل الإفريقي. رسالة ماجستير. جامعة وهران: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2013/2010.

18.كاية، ريمة. العلاقات الأمريكية الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة. رسالة ماجستير. جامعة باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2011/2010.

19.مدقدم، عبد الجبار. التنافس الأورو-الأمريكي في المنطقة المغاربية و أثره على التعاون المغاربي. مذكرة لنيل شهادة الماستر. جامعة الجلفة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2018/2017.

20.مراح، سفيان وضيف، مبروك. السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي 2017/2009. مذكرة لنيل شهادة الماستر. جامعة الوادي: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2017/2016.

21.وافي، عبد الرحمان علي. دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية 2012/2001. رسالة ماجستير. جامعة المملكة العربية السعودية: كلية الحقوق العلوم السياسية، 2015.

المجلات:

1. الرشدان، عبد الفتاح. السياسة الخارجية الأمريكية فيما يتعلق بالمغرب الكبير. مجلة دراسات شرق أوسطية، ع.75. 2016.

2. بن عطا الله، خالد. دول شمال إفريقيا في إستراتيجية المواقف الأمريكية بين تغير السياسات و إستمرارية المصالح. مجلة العلوم الإنسانية، م.3، ع.2. جوان 2012.

3. بهلول، نسيم. المبادرة العسكرية الأمريكية في إفريقيا مقاربة إستراتيجية جديدة. مجلة دفاتر السياسة و القانون، ع.9. جوان 2013.

4. تيغزة، الزهرة. توسيع مشروع الهيمنة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر2001. المجلة الجزائرية للعلوم الإجتماعية و الإنسانية، م.3، ع.6. ديسمبر 2013.

5. خلفة، نصير. رهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي و إنعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية و الأمنية الجزائرية. مجلة البحوث في الحقوق و العلوم السياسية، م.3، ع.2. جوان 2018.

6.ركاح، عميروش. الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المغرب العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، م.3، ع.1. جوان 2014.

7.زرقون، الحاج إسماعيل. المغرب العربي و الصراع الدولي. مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، ع.9، 2010.

8.شقرون، الجيلالي. الشراكة الأمريكية–الشمال الإفريقية. مجلة القرطاس، ع.10. نوفمبر 2018.

9.قبلي، آسيا. التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، م.6، ع.2. ديسمبر 2019.

10.قصار الليل، جلال و القريعي، هشام. التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي و تداعياتها على الأمن الجزائري، مجلة الإقتصاد و القانون، ع.2. ديسمبر 2018.

11.كريم علي، عبد الغفور و نور الديني، عمر. المقومات الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية. مجلة تكريت للعلوم السياسية، م.3، ع.9. مارس 2017.

12.هاشم، فراس عباس.ملامح تصاعد الإستراتيجيات الهجينة للصراع على النفوذ في إفريقيا و الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا. مجلة تحولات، م.2، ع.1. يناير 2019.

المراجع باللغة الأجنبية:

1.bouhou, kasim. Stratégie et présence économiques des États-Unis ou maghreb. Bruscelles: centre des études économiques, 2010.

2.spencer, claire. North Africa new challenges old regimes and regional security. New York: international peace institute, 2008.

3.zoubir, yahia. American policy in the concept of a new region. Working paper the institute area mediterran en Arab world, 24 July 2006.

الفهرس

الفهرس	الصفحة
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة	
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي	11
المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية	11
المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الأمريكية	15
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية	17
المبحث الثاني: الإطار النظري	24
المطلب الأول: النظريات المفسرة للسياسة الخارجية الأمريكية	24
المطلب الثاني: المقاربات المفسرة للسياسة الخارجية الأمريكية	28
خلاصة الفصل الأول	33
الفصل الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول شمال إفريقيا	
المبحث الأول: طبيعة منطقة شمال إفريقيا	34
المطلب الأول: الطبيعة الجيوسياسية	34
المطلب الثاني: الطبيعة الأمنية	36
المطلب الثالث: الطبيعة الإقتصادية	46
المبحث الثاني: أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول شمال إفريقيا	49
المطلب الأول: البعد الجيوإستراتيجي	49
المطلب الثاني: البعد الأمني	53
المطلب الثالث: البعد الإقتصادي	57
خلاصة الفصل الثاني	64
الفصل الثالث: آليات و إستراتيجيات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول شمال إفريقيا	
المبحث الأول: آليات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول شمال إفريقيا	63
المطلب الأول: الآليات السياسية	63
المطلب الثاني: الآليات الأمنية	65
المطلب الثالث: الآليات الإقتصادية	69
المبحث الثاني: إستراتيجيات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول شمال إفريقيا	76
المطلب الأول: الإستراتيجية السياسية	76
المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمنية	79

المطلب الثالث: الإستراتيجية الإقتصادية	87
خلاصة الفصل الثالث	97
الخاتمة	95
قائمة المراجع	98
الفهرس	105